المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر



الدكتور عزيز الحاج

الغزو الثقافي

ومقاومته

الغزو الثقافي ومقاومته

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٣٩٠٠/١
برقياً - موكيالي بيروت - ص.ب ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٣

الغزو الثقافي ومقاومته

تأليف
عزيز الحاج

المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

المــقدمة

تعنى هذه الصفحات ببعض الشؤون الثقافية التي أراها هامة وجديرة بالمتابعة والاهتمام.

ويتضمن الباب الأول دراسة عن مخاطر الغزو الثقافي على ثقافتنا القومية، وبالدرجة الرئيسية، الغزو الثقافي الامبريالي الأميركي والصهيوني، ولا شك أن موضوع الغزو الثقافي واسع، متشعب الأوجه، متعدد الجوانب، وهو يستدعي من المثقفين والكتاب التقدميين والقوميين العرب مزيدا من العناية والمعالجة، خصوصا بسبب التهديد الثقافي الصهيوني المباشر اثر اتفاقيات كمب ديفيد، وهذا الخطر هو اليوم الأكثر خطورة ومباشرة بالنسبة لنا، وحريّ بأقصى درجات اليقظة، وشحذ الوعي، وبكفاحية فكرية وثقافية حازمة وجريئة تعتمد المنطق والعلْم والحقائق..

ان بعض الكتاب يتطيرون من كثرة الحديث عن الغزو الثقافي لأنه يتحول لدى البعض وفي بعض الحالات إلى ستار لتكريس الجمود والتعصب الضيق وتمجيد الانغلاق.. غير أن كشف الغزو الثقافي ومقاومته يظلان مهمة حيوية وأساسية، وبدونها يستحيل الكفاح الجدي والناجح ضد أخطار التعكس والركود والتشبث الأعمى بالقديم.

ومشكلات الاعلام هي محور الباب الثاني. وما أوردناه هو رؤوس النقاط.

فالموضوع خطير الأهمية ومثير، وهو من مواضيع الساعة. فالفجوة في التقنية والامكانات والموارد بين وسائل الاعلام والاتصال في قلة من بلدان العالم المصنع من جهة، وأكثرية بلدان العالم من الجهة الثانية، لهي فجوة واسعة وذات عواقب هدامة. وما يسود العالم حتى اليوم في ميدان الأعلام والاتصال هو نظام مجحف غير عادل يقوم على اللاتوازن لصالح العالم المصنع وبالضد من مصالح العالم المتنامي. وبفعل التحكم السياسي والقدرات الاقتصادية والصناعية والتقنية الهائلة، فإن الأقلية توجه الأخبار ومسار الأعلام كما تريد، ولصالح مخططاتها الاستراتيجية والسياسية ومصالحها الاقتصادية والمالية.

وفي هذه الظروف يكون شعار «حرية تدفق الأنباء» شعارا زائفا مخادعا يستر التدفق الوحيد الجانب، وتزييف الأخبار الخاصة بالعالم الثالث، ومسخ الحقائق، وطغيان الاعتبارات التجارية.. واذ كنا نعد هذه المقدمة، وقعت الغارة الصهيونية الاجرامية على منشآت تموز النووية السلمية ببغداد. وفي هذه العملية الاجرامية الغادرة لعب الأعلام الصهيوني والموالي للصهيونية دورا متميزا. ويذكر الجميع الحملات الصحفية الصاخبة والمبرمجة التي نشبت فجأة عام ١٩٨٠ ضد العراق في صحافة الغرب بحجة أنه ينوي صنع قنبلة ذرية. وتعمدت هذه الوسائل الاعلامية المتحيزة، ولا تزال تتعمد، الا أن تتجاهل الوقائع والحقائق عن النشاط العراقي النووي السلمي، مما دعمته وثائق وتصريحات الجهة الدولية الأكثر اختصاصا، أي وكالة الطاقة الذرية. وإنما تتعمد اليوم، كما تعمدت بالأمس، أن تتملص من النقاط الأساسية والكبرى التالية:

أولا : هل لدى الكيان الصهيوني قنابل ذرية أم لا؟ (باعتراف المصادر الأميريكية نفسها فان هذا الكيان التوسعي الشاذ ينتج الأسلحة الذرية منذ ١٩٦٢).

وثانيا : من الذي يعطي لهذا الكيان ويخوله أن ينصب من نفسه سلطة فوق السلطات الدولية، ليحقق وليراقب المفاعلات النووية هنا وهناك، وليخترع النوايا لينسبها الى الآخرين، ثم ليخطط لضربها ولو على بعد مئات أو آلاف الكيلومترات ؟ من هي «اسرائيل» حتى تبيح لنفسها ضرب هذه المنشأة النووية أو تلك لمجرد أنها تعتقد أو تدعي أنها تعتقد، بوجود نشاط غير سلمي فيها؟.. هل هي الوكالة الدولية للطاقة أم مجلس الأمن أم الأمم المتحدة؟..

هذه أسئلة تتجاهلها عن عمد وسائل الاعلام الغربية الموالية لاسرائيل وللحركة الصهيونية، في حين تحاول توجيه السؤال بعد السؤال: هل العراق كان يريد انتاج القنبلة؟

وكأنما ترى هذه الأوساط أن من حق الصهاينة أن يمتلكوا القنابل النووية لتهديد العرب بها، وأن من حقهم الكامل أن يتحركوا ويضربوا كلما تصوروا أن بلدا عربيا يريد كسر طوق احتكارهم النووي. وكما انبرت هذه الأوساط لتمجيد عملية عين تيبة العدوانية، وأخرجوها أفلاما وبرامج تلفزيونية وكتبا مثيرة، فقد تنبري أيضا لتفعل الشيء ذاته مع عملية الغارة الاجرامية على بغداد والتي هي أكثر خطورة وعدوانية ألف مرة ومرة.

وبالطبع فان هذه الأوساط، اعلامية وسياسية، تحاول جاهدة إسدال ستار الصمت على رفض اسرائيل التوقيع على اتفاق انتشار الأسلحة النووية التي سبق للعراق أن وقع عليها. وما يحمله ذلك من دلالات خطيرة. فالمهم بالنسبة لوسائل الأعلام المغرضة هذه تبرير العدوان الصهيوني الغادر أينما كان، وهي تبريرات نجد مثيلاتها لدى الهتلريين. وواقع القضية هو رعب الصهاينة من التقدم العلمي والتكنولوجي في الأقطار العربية. فهذا بالنسبة لهم هو الخطر الحقيقي الذي دفعهم للعدوان على العراق.

أما الباب الأخير فيتضمن موضوعات متفرقة تجمع بينها شؤون الثقافة والاجتماع. وقد كتب معظمها في أعوام ١٩٦٩ و ١٩٧٠ فثمة مقالات عن الادارة وعلاقتها بالثقافة وأخرى عن مشكلات الشباب، وعن التربية الجماهيرية. كما يجد القارىء ثلاثة مقالات عن المرأة، كتبت أولها، ونشر الثاني كاتب عراقي بتوقيع «هيفاء محمد» يرد فيها على مقالي. وأما الثالث فهو تعليقي على الرد المذكور. وموضوع المرأة في وطننا العربي (وفي العالم الثالث عموما) هو موضوع حيوي، وحساس. والمقالات الثلاثة المنشورة هنا إنما تمس بعض جوانب الموضوع.

تلكم فكرة عامة عن جهد متواضع أتقدم به هنا للقراء الكرام.

الباب الأول

في الغزو الثقافي وسبل مقاومته

المقال الأول

«سلسلة مقالات نشرت في جريدة

الثورة العراقية في منتصف ١٩٨٠»

موضوع الغزو الثقافي (الامبريالي - والأميريكي - أساسا) موضوع قديم ولكنه يتجدد حيث اتساع الأخطار وتفاقمها، خصوصا مع دخول العالم عصر آخر التقنيات الاعلامية الخاضعة لقبضة من الدول المتقدمة صناعيا، ولا سيما الولايات المتحدة الأميريكية. وبالنسبة للوطن العربي، فان هذه الأخطار تدخل مرحلة جديدة من الحدة والتعقيد منذ التوقيع على اتفاقيات كمب ديفيد الاستسلامية، وما وجدته وتجده استراتيجية الغزو الصهيوني من امكانات ووسائل وصيغ جديدة للتسلل إلى أرجاء الوطن العربي.

إن الأمة العربية هي في المركز الأول لاستراتيجية الغزو والتسلل والعدوان الثقافي الأميريكي - الصهيوني العالمية وذلك بسبب البترول، والموقع الاستراتيجي، والدور الموكول للكيان الصهيوني لادامة التجزئة وتثبيتها، ولمنع نهوض الأمة ووحدة أراضيها، ومن أجل استمرار النهب الاستعماري، وبأمل تحويل المنطقة إلى مستعمرة حلوب ودائمة.. واليوم فإن المساعي والمؤامرات متجهة نحو مزيد من هذه التجزئة والأضعاف، بل نحو تفتيت الأمة والوطن الكبير إلى كيانات جديدة مصطنعة، طائفية وعنصرية، كما تجري التجربة مع لبنان الشقيق وكما يراد ويجري العمل له في أجزاء عربية أخرى. ومن هنا أيضا مغزى الدور الهدام الذي تلعبه الموجة الفارسية الطائفية، التي تأمل (بعد نشر الفوضى والرعب في ايران، وسرقة

تضحيات الشعب الايراني)، أن تصدر أمراضها الى الأقطار العربية وهي موجة تساهم مع الصهيونية، في محاولة سلخ العرب من عروبتهم وطمس قوميتهم وفرض الغربة والشعور باقتلاع الأصول والجذور عليهم.. ولعمري فان تلك مهمة ليست غير مشرفة وحسب بل وهي أيضا مستحيلة المنال، وكما برهنت حصيلة التجربة عبر قرون، وبرغم الأهوال والشدائد والمؤامرات..

وإذا كانت قضية الغزو الثقافي الخارجي الذي تتعرض له الأمة العربية ذات خصوصيات متميّزة، فإنها في الوقت ذاته جزء من مشكلة دولية أعم وهي مشكلة الحرب الثقافية التي تشنها الامبريالية الأميريكية على شعوب العالم وثقافاته، وخصوصا في بلدان العالم الثالث.. ولكن حتى ثقافات العديد من الدول المتقدمة الأخرى ليست بمنأى عن هذه الأخطار، وكما سنرى..

وإذ نتكلم عن الثقافة فإنما بمعناها الواسع والشامل وليس بالمعنى الضيق (ما تختص به مثلا وزارات الثقافة في الدول). أي المقصود بها، واضافة الى الفنون (التقليدية منها والحديثة) وإلى الأعلام بجميع أشكاله وجوانبه، أنماط التفكير وأساليب التصرف والحياة، والقيم والمثل والتعليم، أي كل ما يكوّن التراث والتكوين الفكريين والروحيين والنفسيين للشعب وسلوكه وتقاليده وطراز حياته.. وهذا كله يدخل ضمن ما يسمى بالشخصية الثقافية الوطنية والقومية (أو الهوية أو الذاتية الثقافية)... ولكل شعب متميز هوية ثقافية ذات اصالة، ومثل هذه الهوية عامل أساسي من عوامل بقاء ومقاومة الشعوب العريقة في عالم التصادم والصراع والتحديات. وقد أصبح من المسلّم به لدى شعوب العالم الثالث وقياداتها المتحررة أن الاستقلال والسيادة الوطنيين يظلان ناقصين أو شبحين من دون صيانة الهوية الثقافية وتوكيدها، حيث أصبح ذلك من أسمى أهدافها وغاياتها. وقد انعكست هذه التطلعات والمطامح الواعية على اهتمامات المنظمات الدولية الكبرى وقراراتها ولا سيما منظمة اليونسكو، تلك المنظمة الثقافية الدولية الأولى، حيث أخذت منذ سنوات عديدة تعالج كل ما يرتبط بالهوية الثقافية للشعوب والامم، خصوصا في العالم المتنامي، وتعمل على الحفاظ عليها وتطويرها، بما في ذلك تنظيم الحملات الدولية لصيانة الممتلكات الثقافية، والعمل على استرداد أو رد الممتلكات الثقافية المنهوبة الى أصحابها الشرعيين، وبعث وتشجيع وتطوير القيم الثقافية، والعمل من أجل انهاء الهيمنة واللاتوازن في ميدان الأعلام، وصولا الى مرحلة اقامة نظام

اعلامي جديد يقوم على العدالة والتوازن وموضوعية الخبر، وغير ذلك من موضوعات كبرى. . كما جرى، وعبر صراع فكري وسياسي معقد، تثبيت مفاهيم التنمية الذاتية التي تأخذ بالحسبان الخصائص الوطنية والقومية وترفض النماذج الأجنبية المستوردة من التنمية التي حاولت بعض الدول المتنامية تقليدها آليا فباءت بالفشل الأكيد ولم تحصد غير الانسلاخ والاغتراب عن الجذور القومية والروحية وفي بعض الحالات، (وكما في ايران) أدّى ذلك الى هزات وانفجارات تدميرية هائلة. ومثل هذه العواقب تنتظر كل تجربة انمائية تحتذي وتقلد هذا النموذج الأجنبي أو ذاك، وتحت أي شعار وباسم أية مبادىء تمّ ذلك.

وقد عقدت اليونسكو سلسلة من المؤتمرات الدولية والأقليمية عن السياسات الثقافية أكدت نتائجها مرة بعد أخرى على أخطار الغزو الثقافي (بما فيه الغزو الاعلامي) الأجنبي، وأساسا الأميريكي، وعلى أهمية صيانة الهوية الثقافية للشعوب والمجتمعات. ولعل من بين أفضل ما سجلته القرارات الدولية ما ورد في مقدمة الخطة المتوسطة الأمد الأولى لليونسكو (المعتمدة عام ١٩٧٦) وحيث ورد نصا :ـ

«وقد اعتبرت الثقافة أحيانا، من حيث تأصلها في التقاليد، عقبة في طريق التحديث، والواقع أن رفض البلد لأن تفقد ذاتيته بقبول نماذج أجنبية لا يعد مطلقا ظاهرة سلبية، بل ينبغي على العكس اعتباره أمرا ايجابيا سواء من وجهة نظر ذلك البلد أو من وجهة نظر عامة. حيث أن ما يرفض في واقع الأمر ليس سوى التقليد المجرد من الأصالة التي تعطي للمبادرات البشرية قوتها وقيمتها. ومن ناحية أخرى، يمكن لدول العالم الثالث أن تحقق عصريتها بأساليب أخرى غير الاستيعاب السلبي لعملية منقولة عن نماذج أجنبية، اذ يمكن أن يكون الوعي بالذاتية الثقافية قوة تساند التنمية الاقتصادية والتحديث، وتضفي عليهما دينامية خاصة وهناك أمثلة على ذلك وحينئذ تبدو العصرية كعملية تجديد ـ بعد فحص للعناصر البالية التي أضحت عديمة الجدوى واستبعادها ـ للأشكال والعلاقات والرموز التي تشكل ما تتميز به ثقافة معينة من حيث الأسلوب والمعنى.

ومن ثم فإن المناداة بالذاتية الثقافية التي تعد عنصرا من أكثر العناصر تمييزا لعصرنا، ليست من قبيل الحنين الذي لا طائل تحته الى ماض عفا عليه الزمن. حقيقة أنها مرتبطة بالتقاليد، بذلك السجل الذي تدون فيه الخبرات المتراكمة التي اكتسبها المجتمع عبر التاريخ. ولكن مغزاها انما يكمن في النظر الى الماضي كنواة

لصنع المستقبل. وهكذا فان فكرة الذاتية الثقافية التي تبلورت فيها تطلعات شعوب العالم الثالث، أثر تحررها من السيطرة الاستعمارية، انما توضح بشكل حاسم ارادتها في استشراف المستقبل بطريقتها الخاصة المتحررة من مختلف أشكال الاستلاب، المستترة في بعض الأحيان، والتي يمكن أن تثقل كاهلهم بها مجتمعات اعتبرت بناها وأساليب حياتها وتنميتها، في مرحلة تاريخية معينة، بمثابة نماذج.

ومع أن الذاتية الثقافية تعبر عن الرغبة في احتفاظ المجتمع بمقوماته الأساسية، الا أنها لا تعني بذلك الانطواء والعزلة. بل على العكس من ذلك فان احتفاظ الثقافات بأصالتها هو الذي يمكنها من التطور بشكل متناسق ومن النمو وإقامة علاقات مع الثقافات الأخرى تقوم على الحوار والتبادل المثمرين. وهكذا فان صون التراث الثقافي بمختلف أشكاله ـ سواء كان الأمر يتعلق بالآثار والمدن التي ينبغي انقاذها مما يفعله بها الزمن، أو بالتلوث أو الآثار المترتبة على بعض المشروعات البشرية، أو باللغات، والتراث المنقول وفنون الأداء والموسيقى التي ينبغي ضمان حيويتها ـ يعد عملاً لدعم الذاتية الثقافية، وذلك شرط لانفتاح الثقافة الايجابي على الثقافات الأخرى، كما يعد في الوقت نفسه ولهذا الاعتبار ذاته اثراء للانسانية بأسرها. وهكذا يمكن، من خلال المعرفة المتبادلة واحترام الثقافات المختلفة، أحداث تكافل ثقافي حقيقي على المستوى العالمي، لا يسيطر عليه شكل معين من أشكال الثقافات يحمل طابع مجموعة محدودة من القيم ولا يغلب عليه طابع العالمية الثقافية الناتجة عن تجميع العناصر غير الجوهرية والقابلة للابتذال في شتى الثقافات. وعلى المستوى العالمي نفسه ، يعني مفهوم الذاتية الثقافية بضرورة مراعاة القيم». ـ انتهى النص ـ.

وقد أعارت دول عدم الانحياز مشاكل الثقافة والأعلام الأهمية التي يستحقان، وكان آخر ذلك ما تم بحثه واقراره في اجتماع مجلس التنسيق الاعلامي ببغداد مؤخرا وحيث جرت الدعوة مجددا الى نظام دولي جديد للأعلام وأشير الى مخاطر اللاتوازن في هذا الميدان، وهو جانب أساسي وهام في قضايا الثقافة التي نحن بصددها. وقد أشير الى نتائج أعمال اللجنة الدولية لمشكلات الأعلام التي يرأسها السيد ماكبرايد (لجنة اليونسكو) والتي انتهت من اعداد تقريرها النهائي المطروح على المؤتمر العام للمنظمة ببلغراد (٢٣ أيلول ـ ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٠). وكانت اللجنة المذكورة قد وضعت قبل ذلك تقريرا مرحليا هاما وردت فيه

معطيات خطيرة وآراء سديدة قد يكون ذكر بعضها في هذا المجال مفيدا بل وضروريا. من ذلك أن بضع وكالات أنباء غربية كبرى تكاد تحتكر اذاعة الخبر في العالم غير الاشتراكي وهي (الأسوشيتد بريس) و (اليونايتد بريس) و (رويتر) و (فرانس بريس). ولا يماثل هذه الأربع قدرة غير وكالة (تاس) السوفياتية. فهذه الوكالات الخمس الكبرى هي ذات امكانات فنية ومالية كبرى وتذيع أنباءها بعشرات اللغات ولها مكاتب في أكثر من ١٠٠ دولة وتوزع أنباءها على آلاف الزبائن من وكالات وطنية وصحف ومؤسسات اذاعية وتلفزيونية.. والوكالات الغربية الكبرى ليست فقط تحتكر الأخبار بل وتتعمد التشويه والبتر، وطمس الحقائق ولا سيما عن العالم الثالث، وبشكل أخص عن دول الأوبيك والأمة العربية. وهنا من الضروري أن نضيف نحن هيمنة العناصر الصهيونية على المواقع الاعلامية المتنفذة في الغرب ولا سيما في الولايات المتحدة. فنشر الأنباء يتم باتجاه واحد برغم الحديث المنافق عن «حرية تدفق الأنباء»، وهو من الشمال نحو الجنوب. ومن الأرقام والمعطيات الرهيبة أن ٢ / ٣ سكان العالم (في البلدان المتنامية) تمتلك أقل من ١/٤ الصحف اليومية في العالم وأقل من ١/٦ مجموع النسخ الصادرة منها، وان ٢/٣ سكان العالم لا ينتجون غير ٩ر١٦٪ من الكتب في حين يحتكر ثلث السكان ١ر٨٣٪ من هذا الانتاج. ومن بين ٤٠٠ مليون جهاز هاتف في العالم عام ١٩٧٧ فان ٨٠٪ منها يوجد في ١٠ دول متقدمة وحسب. وهناك غزو الموسيقى والأسطوانات والكاسيتات والأفلام بما في ذلك أفلام الأطفال والبرامج التلفزية الأميريكية المتنوعة ، وما تتضمنه من مضامين تجارية وانحلالية، وما تنشره من عبادة للعنف والقوة ومن تمجيد لنمط الحياة الأميريكي ومن دعاية لمجتمع الاستهلاك الأميريكي وللسلع الاستهلاكية من الصنع الأميريكي أو على الطريقة الأميريكية. والأخطر من ذلك هو هيمنة بضع دول متقدمة صناعيا والشركات المتعددة الجنسيات على أكبر وأهم التقنيات الاعلامية الحديثة، وعلى مفاتيح عالم الغد من العقول الالكترونية التي أخذت تتدخل مباشرة في ميدان الإعلام والاتصالات، ومن آفاق الزواج الهاتفي ـ الالكتروني ـ التلفزي. وأما البث التلفزي الفضائي المباشر فانه سيكون خطرا مباشرا مروعا وداهما على الشعوب والدول الصغيرة ولا سيما في العالم المتنامي. ونعني بذلك التوابع الفضائية المستعملة للارسال المباشر نحو جهاز الاستقبال الفردي على غرار ما تفعله الموجات الاذاعية الصغيرة «بشرط أن يكون جهاز الاستقبال مزودا بهوائي خاص وبأجهزة لازمة

لتحويل الذبذبات» (أنظر ص ٣٦ من التقرير المرحلي للجنة ماكبرايد) وهذا يعني تهديدا للاستقلال والسيادة، اذ لن يبقى للدول الصغيرة أيّ دور في الرقابة والاشراف على أمثال هذه البرامج التلفزية التي ستغزو كل مواطن في عقر داره ومن غير عقبات وبلا استئذان.

وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسيات (الاحتكارات) نفوذ ودور متزايدان في ميدان الاعلام والاتصالات ولا سيما الشركات الأميريكية. وبدأ ذلك بصناعة الأفلام السينمائية واستمر ليتسع وليشمل الميادين الأخرى. وسنعود الى معطيات ملموسة بهذا الصدد في المقال الثاني الذي سنخصصه لأخطار الغزو الثقافي الأميريكي على الدول الأوروبية بالذات (ناهيكم عن معظم دول العالم الثالث).

وقد أورد التقرير المشار اليه استنتاجات سديدة حول دور هذه الشركات. فقد ورد مثلا:

«لقد أوجدت الشركات المتعددة الجنسيات نماذج معيّنة لفعالية الانتاج بالاستعانة بالتكنولوجيا العالية. وهذا واضح جداً في ميدان الأعلام حيث يظهر تأثيره على المجتمع بشكل أكيد. غير أن النشاط غير الوطني هيأ الظروف لظهور سمة معينة من سمات التبعية حيث يقدم الاطار الثقافي الذي يشجع نمو نموذج اقتصادي واجتماعي معين في عالم اليوم. ومن بين الجوانب الهامة لتأثير الاعلام المستورد عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، ذلك الذي يظهر في الأذواق والقيم، وفي أساليب الحياة وأنماطها التي توجد حالياً في معظم بلاد العالم، والتي يتضح أنها غريبة عنها، ما دامت مستوردة ومنقولة نقلاً».

«ولهذه الأسباب فان الاعلام غير الوطني قد يساعد على:

١ ـ ايجاد نموذج اجتماعي يؤثر على تكوين الرأي العام والقيم السياسية.
٢ ـ تشجيع نمط موحد عالميا للسلوك الاستهلاكي.
٣ ـ التأثير على التحرك الاجتماعي وعلى مشاريع التنمية الفردية والجماعية.
٤ ـ وضع العقبات أمام الجهود التي تبذلها البلاد النامية لتثبيت دعائم استقلالها السياسي والثقافي ولضمان سيادتها.» (ص ٤٢).

وبرغم اللياقة والحذر اللذين صيغت بها هذه الاستنتاجات، فانها تعني غزوا

وعدوانا واستعمارا ثقافيا يهدد البلدان المتنامية ولا سيما حيث لا يحكم الوعي الثوري التقدمي ولا الارادة السياسية الثورية..

وسنجد في مقالنا التالي أن الأصوات الواعية في الغرب نفسه أخذت ترتفع، لا سيما مؤخرا، محذرة بقوة، ومنذرة مما تسميه بالحرب الثقافية الأميركية على أوربا، وبالاستعمار الثقافي الأميركي. وسيكون هذا محور مقالنا الثاني على ضوء ما تم نشره هذه الأيام بفرنسا من مقالات ومؤلفات مثيرة في هذا الموضوع الهام...

المقال الثاني

ـ أ ـ أوروبا المُهدَّدة:

لم يعد موضوع الهوية الثقافية يشغل بال شعوب العالم الثالث وحسب، بل وأيضا الأوساط المتنورة والبعيدة النظر في الدول الأوروبية الغربية نفسها اذ باتت تؤكد عليه وتحذر من أخطار الهيمنة الثقافية الأميريكية قيما وأنماط حياة ونماذج سلوك غريبة عن أوروبا ومجتمعاتها. ان دولا كانت قد فرضت سيطرتها السياسية والاقتصادية والثقافية على العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية، والتي لا يزال بعضها يصرّ على استمرار ارثها الاستعماري، ولا سيما في الميدانين الاقتصادي والثقافي، قد باتت هي نفسها ضحية غزو ثقافي أميريكي شرع منذ ١٩٤٥ مرافقا لهيمنة أميريكية اقتصادية وعسكرية وسياسية لا تزال أوروبا الغربية تعاني منها بدرجة أو بأخرى. وانها هذه الهيمنة نفسها التي انتفض عليها الزعيم الفرنسي اللامع الجنرال ديجول، داعية النهج الاستقلالي في أوربا الغربية كما كان الماريشال تيتو داعية هذا النهج في أوربا الشرقية وفي الحركة الشيوعية العالمية.

ان مخاطر التبعية الأوروبية الغربية للولايات المتحدة مستمرة وهي مخاطر جدية وواقعية ولا سيما في الميدان الثقافي، حيث يمتد الخطر الثقافي الأميريكي ليهدد الدول الاشتراكية نفسها. وقد نشرت جريدة لوموند الفرنسية مؤخرا (وتوصف بأنها تعبر عن آراء ومواقف قطاعات واسعة من الفنيين والمثقفين ذوي الامتيازات) عدة

مقالات هامة في هذا الشأن كان أحدهـا بقلم رئيس التحرير وتحت عنوان «حيث تنتصر أميريكا» (لوموند عدد ١٩٨٠/٧/٤). وصدرت عن دور النشر الفرنسية مؤلفات جديدة ومثيرة في الموضوع ذاته، كان من بين أهمها في نظري، كتاب عنوانه «الحرب الثقافية» بقلم La Guerre culturelle بقلم «هنري غوبار» Henri Gobard والثاني، وهو كتاب أضخم وأشمل، وعنوانه «فرنسا المستعمـرة ـ بفتح الميم ـ La France Colonisée بقلم «جاك تيبو Jacques Thibau وكان في سنوات الستين مديراً للقناة التلفزيونية الثانية . .

وبصرف النظر عن الاتفاق، أو عدمه، مع عدد من الأفكار والتقديرات والاستنتاجات الواردة في هذه المقالات والمؤلفات، فإن القاسم المشترك الأعظم بينها هو لفت النظر بالحاح وتحذير إلى مخاطر الغزو الثقافي الأميريكي على فرنسا والدول الأوروبية الأخرى، وتهديدها لهوياتها الثقافية ومسخها التدريجي للمواطن الأوربي ليصبح تدريجياً عاشقاً ومقلداً لنموذج الحياة الأميركي، ببنطلون «الجينز» والثياب المزركشة والكوكا كولا والهامبرغر و«الديسكو» الصاخبة، و«السوبرمان» والعنف والانحلال الجنسي والعبثية واللامبالاة والضياع، وليكون ضحية الاعلانات التجارية المثيرة، وهذا في وقت أخذ فيه الفرد الأميريكي نفسه يشعر بأن كل شيء ليس على ما يرام، وبأن (الحضارة الأميريكية) في أزمة إن لم تكن قد أفلست! وتلكم مفارقة أشار إليها بعض الكتاب المشار إليهم.

وكما يقول مؤلف «الحرب الثقافية» فان هذه الحرب هي أخطر وألعن من الحرب الساخنة لأن الأخيرة تعبيء الجماهير بينما الأولى تشل الارادات حيث تتسلل بمكر وتدريجيا، وتدق بمطرقتها بالحاح واستمرار على الأذهـان والعقول والأذواق فتسممها ليصبح المرء عبد قيم واخلاقيات مستوردة غريبة، وبعبارة ليتأمرك وهو الأوربي أو المواطن من الشرق الآسيوي. فالصناعة الثقافية الأميريكية تغزو أسواق هذه البلدان ومشاعر أهاليها واهتماماتهم، ولا سيما الأطفال والمراهقين والشبيبة، وحيث أصبح «استسلام الأوروبيين أمام طريقة الحياة الأميريكية يتجلى في كـل مكان: في اسلوب الاستهلاك والملبس ووسائل اللهو، وحتى في الجامعة.». . ان ما يجري ليس بالتبادل المتوازن أو الحوار البناء والتفاعل المفيد بين الثقافات. : فهو اضافة الى المحتويات والمضامين السلبية، يجري باتجاه واحد ألا وهو من الولايات المتحدة الى بقية أنحاء العالم. فبينما تبلغ نسبة ما ينشر ويبث ويذاع من النتاجات

الثقافية والفنية الأميركية في فرنسا وأوروبا الغربية أكثر من النصف أو بنسبة أعلى بكثير، فان نسبة النتاجات الأجنبية التي يجري نشرها وتوزيعها وبثها في الولايات المتحدة لا يتعدى ٣٪ من المجموع الكلي.

ولرئيس تحرير جريدة لوموند طريقته في عرض الموضوع حيث يبدأ بالاشارة الى ما أخذت تتعرض له الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من مصاعب وهزات وانتكاسات سياسية واقتصادية وعسكرية، ومن أزمة في القيادة والادارة.. ثم ينتقل مباشرة الى صميم الموضوع ليقول أن الولايات المتحدة، برغم ذلك كله، ما زالت تربح وتسجل النقاط في مجال آخر، لعله هو الأكثر أهمية، ألا وهو الميدان الثقافي. فلغتها وقيمها ونتاجاتها الثقافية والفنية أخذت تهدد بلدان العالم كله في هويتها الثقافية.

والهوية الثقافية مصدر لقوة الأمم وبقائها ولولاها لما ظلت اليونان والعروبة وكويبك (الكندية الفرنسية) ولا فرنسا ذاتها كما يقول الكاتب، حيث قاومت ثقافاتها جميع مخططات الاستيعاب الثقافي الامبريالية.. وهذه ملاحظات ثاقبة، غير أننا نستدرك للتعليق على اقحام الكاتب للكيان الصهيوني ضمن هذا السياق اذ يدعي بأنه لولا «ثقافة اسرائيل» لما قاومت وظهرت للوجود. وسواء كان هذا الاستشهاد من باب جهل بالحقائق والوقائع (؟؟) أو المسايرة السياسية أو القناعة، فانه استشهاد خاطىء ودخيل، ويعاكس محتوى المقال والاتجاه العام للموضوع كله؛ لأن الكيان الصهيوني هو نفسه غزو استعماري استيطاني لفلسطين يصاحبه عدوان وغزو ثقافيان مستمران ومتفاقمان، كما يتجلى في فرض المناهج التعليمية الصهيونية على أبناء الشعب الفلسطيني داخل هذا الكيان والقدس، وفي عملية تهويد برامج التربية والثقافة في الأراضي العربية المحتلة الأخرى، ومسخ كتب التاريخ والجغرافيا، تشويها للحقائق وطمسا للشخصية الفلسطينية والعربية، ونشرا لأفكار ومشاعر الانحلال والاستسلام بين أبناء الشعب الفلسطيني لتركيعهم وحملهم على قبول مصير العبودية والهوان.. كما وأن هناك العدوان الثقافي الصهيوني المستمر على المعالم الثقافية والحضارية لمدينة القدس العربية المقدسة، وانتحال الفلولكلور الفلسطيني والعربي من رقص وأزياء وغناء (بما في ذلك أغاني عراقية قديمة!)..

وبعد هذا الاستدراك الذي كان لا بد منه نعود الى مقالة لوموند حيث تنتهي بشيء من الأمل اذ ترى أن الأمور ليست ميؤوسا منها، ففي كل مكان، ولا سيما

في بلدان العالم الثالث تهب الشعوب إلى اكتشاف واستعادة وتعزيز هويتها الثقافية التي شوهتها الامبرياليات الثقافية. . وليس بدون دلالةٍ الاستشهاد في هذا الصدد بمقاومة العروبة والاسلام. .

أما غوبار مؤلف «الحرب الثقافية» فيستخدم تعبير «المطرقة الثقافية الأميريكية» التي ما فتئت تضرب وتدق منذ ١٩٤٥، حتى تحقق ما يراه «استسلاما» فرنسياً وأوروبياً ثقافياً يتجلى في كل ميدان. . وباسم «الجديد. . الجديد دائما» يتم استيراد آخر التقليعات الثقافية الأميريكية من هذيان موسيقي صاخب وبرامج تلفزيونية مصنعة تصنيعا لادخالها في أي برنامج تلفزيوني من أي بلد من بلدان العالم. . وفي كل يوم يرمى «القديم» في المزبلة ليحل محله «الجديد» المربح تجاريا للأميريكان والمفسد للذوق والشعور.

ويتحدث الكتاب المشار اليهم وغيرهم الى ما يفرضه الغزو الثقافي الأميركي من نمطيةٍ مناقضة للتعددية والتنوع، وذلك بفعل الاعلانات والتكرار المستمر لأفكار واتجاهات بعينها.

والهوية الثقافية للأمة لا ترفض الانفتاح والتفاعل البناء مع الثقافات الأخرى، بل انها تاريخيا تكونت كنتاج وطني (وقومي) منبثق من واقع معين ولكن أيضا باستيعاب لعناصر ثقافية أخرى وهضمها في عملية تفاعل طبيعية لم تنف الأصالة ولا أضعفتها. واليوم أيضا، وحيث التأكيد على الهويات الثقافية والدعوة الى صيانتها والحفاظ عليها وتعزيزها، فان هذه ليست دعوة الى العزلة والانكماش، وهو ما أكدنا عليه في المقال الأول. وبالتالي فنحن لسنا ضد كل ما هو أجنبي وان كان أميريكيا. ولسنا دعاة للتقوقع أو الردة الى وراء. فهناك الكثير من التاجات العلمية والتقنية والفنية الأجنبية شرقية أو غربية، يجب الاستفادة منها ووضعها في خدمة قضية التنمية والتقدم في البلدان المتنامية ومنها الوطن العربي. ولكن التحفظ والاعتراض الحازمين هو على الاستيراد الآلي، وعلى مجرد التلقي العشوائي في اتجاه واحد، . وهما تحفظ واعتراض يثيرهما الكتاب الفرنسيون الوارد ذكرهم في هذا المقال بالنسبة للتعامل الثقافي الأوروبي مع الولايات المتحدة. .

- ب - هيمنة اللغة الانجليزية:

ليس من الصدف أن تركز المقالات والمؤلفات المشار إليها، وكذلك ندوات

انعقدت مؤخراً بفرنسا، على مسائل اللغة قبل كل شيء. فاللغة ركن أساسي في مقومات الأمة، والعمود الفقري لهويتها الثقافية، و«التعبير الأكبر والأشمل عن الثقافة» (كما ورد في تقرير اللجنة الاعلامية الدولية لليونسكو المنشور هذه الأيام في كتاب عنوانه «أصوات كثيرة وعالم واحد Many Voices, One World ص ١٦٢ ولذلك فإن أي عمل أو أية ظروف تؤدي إلى هيمنة لغة ما أو عدة لغات على غيرها إنما تثير مشاكل حادة، كما يحذر التقرير المذكور.

ألم يكن المصدر الأول لحصانة العرب تجاه الغزوات والفتوحات المتتالية هو اللغة العربية، لغة القرآن والثقافة الأصيلة؟ ألم تبدأ يقظتهم منذ أواخر القرن التاسع عشر ببعث اللغة والآداب العربية؟ ألم تكن العربية، ولا تزال، أول وأهم ما يربط الأجزاء المتناثرة والمتفرقة من الوطن الكبير برغم التجزئة والمحاولات المتكررة للاستيعاب الثقافي الاستعماري والصهر العنصري؟ ألم تكن محاولة طمس اللغة العربية والقضاء عليها في الجزائر ملازمة لفرض السيطرة الاستعمارية عليها؟ أليست عملية التعريب الراهنة فيها جزءاً أساسياً ومقوماً جوهرياً وشرطاً حيوياً لتوكيد الهوية الثقافية القومية، بل ولتعزيز السيادة والكرامة؟ وماذا عنت الدعوات إلى التخلي عن العربية الفصحى واعتماد العامية، غير التشكيك بالأواصر القومية نفسها والدعوة إلى القطرية الضيقة وإلى الاغتراب والذوبان في الغرب؟ وهكذا شأن الدعوات الرائجة حالياً في لبنان إلى الشعر العامي وما ينحو منحى ذلك. وهل لم تكن الثورة الرائدة في القطر العراقي واعيةً الوعي القومي كله لدور اللغة عندما سنّت قانون سلامة اللغة العربية برغم أن العراق لم يتعرض إلى الأشكال والدرجات ذاتها من أخطار الهضم والاستيعاب اللغويين والثقافيين اللذين عانت منهما الجزائر والعديد من شعوب افريقيا السوداء؟ ونحن نرى في هذه القارة ارتباط عملية الانبعاث الوطني والقومي واسترداد السيادة والاستقلال بعملية كشف واسترداد وتعزيز الهوية الثقافية، وقبل كل شيء بعث وتطوير اللغات الوطنية، وحيثما لم تكن هناك لغة وطنية متكاملة فالعمل لاستكمال مقوماتها.. فأية سيادة، وأية هوية ثقافية لشعب محروم من فرصة التعبير بلغته القومية؟ وعراق الثورة لا يهتم فقط بحماية وسلامة اللغة العربية، بل وأيضاً باحترام وتعزيز اللغة الكردية ولغات الأقليّات المتعايشة مع الشعب العربي الأكبر، دليلاً حيّاً وأكيداً على المنطلقات والممارسات الديمقراطية والإنسانية لثورتنا..

هذه هي أهمية اللغات الوطنية ودورها. . والحال أن بضع لغات أجنبية تحتل مكان التفوق والأولوية على حساب المئات من اللغات الأخرى. فان ثلثي ما يطبع في العالم انما يطبع بالانجليزية والروسية والاسبانية والألمانية والفرنسية، وذلك كما يرد في التقرير النهائي للجنة الاعلامية الدولية، الوارد ذكره آنفاً. والقضية ليست قضية رفض للغات الأجنبية هذه أو غيرها، أو حث على عزلة لغوية. كلا أبدا. فان اتقان اللغات الأجنبية الحية والكبيرة واجب لمسايرة التقدم العصري والاطلاع على آخر المنجزات العلمية والتقنية والثقافية في العالم، وبالتالي للتنمية والتطور وللمساهمة في الأغناء الثقافي والحضاري العالمي. . ليست هذه هي المشكلة، بل ان المشكلة تتلخص في تفوق بضع لغات عالمية على حساب غيرها. ومن بين هذه اللغات المتفوقة المعدودة فان الانجليزية لها مركز الصدارة والهيمنة بلا منازع، واذا كانت الانجليزية لغة لبريطانيا والولايات المتحدة ودول ومجتمعات أخرى، فانها أولا واساسا لغة الولايات المتحدة، الدولة الغربية الأكبر والأقوى، والأغنى، والتي تخضع لها بريطانيا في مختلف الميادين. فالانجليزية تحتل مركز الأولوية والهيمنة ليس فقط بالنسبة للعشرات والعشرات من اللغات الوطنية في العالم، بل وأيضا بالنسبة للغات العالمية المعدودة المتفوقة نفسها. فان ٦٠٪ من الأعلام العلمي يتم باللغة الانجليزية، وان ٧٠٪ من الباحثين في البلدان الناطقة بالفرنسية نفسها يستعملون مصادر انجليزية صرفة (أنظر كتاب ص ٥٠ Many voices, one world).وتشير جريدة (لوموند) والمؤلفات الفرنسية التي استشهدنا بها إلى أن هناك ندوات علمية واختصاصية وفنية تعقد بفرنسا ومن مؤسسات وجهات فرنسية ولكنها لا تستعمل غير اللغة الانجليزية لغة للعمل؛ وانه من بين ٦١٥ بحثا أعده ٥٩٦ باحثا فرنسيا لم ينشر منها باللغة الفرنسية غير ١٤٢ فقط. فنشر الأبحاث العلمية والتخصصية الفرنسية باللغة الانجليزية شرط أساسي لنجاحها ورواجها ، وحتى أكاديمية العلوم الفرنسية تنشر نتائج أبحاثها باللغة الانجليزية، وذلك بحجة ضمان العالمية والنشر الواسع، مما يعني القول ضمنا بأن اللغة الفرنسية ميتة!؟ ويقول السيد غوبار أن زيارة الباحث الفرنسي الى معاهد الولايات المتحدة باتت شرطا للنجاح أكثر من رصانة بحثه أو اصالته. ويشير، وغيره، الى أن الجامعات الفرنسية باتت تعتمد أكثر فأكثر على مراجع انجليزية صرفة، لا توجد لمعظمها تراجم بالفرنسية، وأيضا على أساتذة أميريكان يستوردون بكثرة ويستعملون لغتهم في التدريس. وتبلغ نسبة تعليم الانجليزية كلغة حية أولى في المعاهد الادارية الفرنسية ٨١٪ من اجمالي تعليم

اللغات الأجنبية فيها. . ويقول بعض الكتاب والمؤلفين الفرنسيين أن تعليم اللغة الانجليزية في فرنسا والدول الأوربية الأخرى أصبح مثل «حصان طروادة» لفرض «الأمركة» الشاملة على الأوربيين، لأن اللغة هي أداة نقل لنتاجات وقيم مستوردة وغربية، وأن هناك جيلا يتكون من الذين يرطنون باللغتين الانجليزية والفرنسية دون اتقان لأي منهما. وكانت الصحف بل والمؤسسات التعليمية الفرنسية الرسمية نفسها قد أشارت أكثر من مرة الى تدهور مستوى تعليم الفرنسية في المعاهد والمدارس الفرنسية حيث أن حوالي ٢٠٪ من خريجي البكالوريا الثانوية قد لا يستطيعون كتابة صفحة صحيحة واحدة بلغتهم الأم. ويذكر رئيس تحرير جريدة (لوموند) أن عددا كبيرا ومتزايدا من المهن بفرنسا بات الحصول على احداها مستحيلا بدون اتقان اللغة الانجليزية وقبل أي شرط آخر. فالانجليزية أصبحت اللغة العالمية الأوسع انتشارا والمدللة في العالم، وهي اللغة الوحيدة التي تفتح للمسافر والسائح أبواب البلدان والقارات من بكين الى المكسيك ومن نيروبي الى لينغراد، كما تقول الجريدة. وهي اللغة التي يفضلها الرؤساء الغربيون سواء للتفاهم مع بعضهم البعض أو مع غروميكو. كما أن المتعلم السوفيتي في موسكو أو لينغراد يفضل هو الآخر استعمال هذه اللغة عند التعرف على أي أجنبي يمكن الاتصال به والحديث معه. . .

وهيمنة الانجليزية أخذت تمتد من ميدان الأبحاث والدراسات الجامعية وبعض المهن، الى الغناء والفنون الأخرى. فقد برزت منذ سنوات ظاهرة غناء المغنين والفرنسيين بالانجليزية، والسفر الى الولايات المتحدة لتقديم العروض الغنائية والاستعراضية، التي يقلد بعضها غناء وموسيقى وأجواء (الكاوبوي). وبالطبع فبموازاة ذلك طغيان للأغاني الأميريكية وتسجيلاتها الرخيصة الأسعار نسبيا وهي تبث من اذاعة أوروبا - ١ - بنسبة عالية جدا وأحيانا أعلى من نسبة الأغاني الفرنسية، ولا سيما في أيام اضراب العاملين في الاذاعة والتلفزيون، وبث ما يدعى ببرامج الحد الأدنى.

تلكم بعض الحقائق والوقائع عن هيمنة اللغة الأنجليزية، وهي هيمنة يرافقها تسلل وتغلغل للقيم وطريقة الحياة والسلوك الأميريكية. . فالانجليزية هي لغة الديسكو والكوكاكولا و (كوجاك) والى آخر القائمة في هذه الأسماء والرموز ذات الدلالات الصارخة. . .

- جـ - هيمنة الأفلام والبرامج التلفزيونية الأميركية:

يعالج السيد تيبو Thibau هذا الموضوع علاجاً تفصيلياً وتاريخياً شاملاً. وفيما يلي بعض الأرقام والحقائق التي يوردها هو والكتاب الآخرون في هذا الشأن.

ففي عام ١٩٧٦ كانت حصة الفيلم الأميركي في السوق الفرنسية ٢٨٪ ولكن الموزعين الأميركان حصلوا على ٤٠٪ من المداخيل سواء لأفلامهم أو لتوزيع أفلام أخرى بما فيها أفلام فرنسية. وفي عام ١٩٧٩ حصل على جائزة (كان) الأولى للسينما فيلمان احدهما الماني غربي والثاني أميركي ولكن الفيلم الأخير هو الذي حصل على أوسع توزيع في السوق الفرنسية وعلى أكبر المداخيل.. وحتى تعريف الفيلم الفرنسي بات صعبا لأن المستثمرين الأميريكان يمولون عددا من المخرجين والممثلين الفرنسيين البارزين، وهذا نوع من هجرة الأدمغة.. وهجرة الأدمغة موضوع حيوي وخطير يدخل في صلب الغزو الثقافي، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتنامية خصوصا وأن معظم هذه الهجرة هي الى الولايات المتحدة. ان النشر والتوزيع المتزايدين للفيلم الأميركي في دول أوروبا الغربية ما كان ليعني كارثة لو كانت السينما الوطنية في وضع صحي. وصحيح أن التلفزة قد خلقت مشاكل جدية أمام صناعة السينما في هذه البلدان، ولكنها خلقت مشاكل مماثلة أمام السينما الأميركية نفسها حتى انتشلت نفسها منها في الخمسينات فأخذت تتأقلم وتتكيف مع التلفزة، وتخصص حصة كبرى ومتزايدة من نتاجاتها للعروض التلفزيونية. ان المسألة ليست قضية نقصان مواهب ولا حداثة لأن السينما الفرنسية عريقة وقدمت مواهب عالية جدا. ولكن تكاليف الانتاج قد تضاعفت بينما نجد صناعة السينما الأميركية هي المتفوقة تقنيا وماليا، وانها مصرة على السيطرة على السينما الأوروبية. وقد تحطم منتجون ومخرجون انجليز وغيرهم لمجرد أنهم حاولوا مقاومة الغزو السينمائي الأميركي.

وتدنّت مداخيل السينما الفرنسية حاليا مرتين أقل من مداخيلها لعام ١٩٥٠ برغم الزيادة الكبرى في أسعار التذاكر والفرد الفرنسي يذهب إلى السينما ٣ مرات أقل مما كان يفعل بعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي. ومع ذلك فقد قاومت الصناعة السينمائية الفرنسية وصمدت أكثر من زميلتها الألمانية. وقد انتبه المسؤولون للمشكلة وخصوصا في عهد وزير الثقافة الفرنسي الأديب المعروف أندريه مالرو حيث قدمت الدولة مساعدات مالية لهذه الصناعة. كما توجد «كوتا» رسمية تقضي بأن تخصص صالات السينما الفرنسية ٤ أسابيع من كل ١٣ أسبوع للأفلام

الفرنسية، ولكن الوضع لا يزال باعثا على القلق ولا سيما بسبب غزو الفيلم الأميركي للقنوات التلفزيونية. وتظهر الاحصاءات أنه من بين ٣٣٧ فيلما طويلا عرضت في هذه القنوات عام ١٩٦٨ و ٥٢٦ فيلما عام ١٩٧٨ فان الحصة الأميركية كانت ٤٠٪ وقد انحدرت نسبة النتاج الفرنسي في هذه القنوات من ٥٥٪ الى ٢٣٪ خلال ٥ سنوات، بينما كانت ٧٠ ٪ سنة ١٩٧٠، علما بأن البرامج التلفزيونية غير الفرنسية التي عرضت هي أميركية بنسبة ٨٠٪. وأفلام الكارتون الأميركية هي سيدة الموقف بلا منازع. ويرى السيد (تيبو) أن البث التلفزيوني للأفلام الأميركية كان الخطوة الأولى والكبرى في انتصار النموذج التلفزيوني الأميركي، ولا سيما منذ تقسيم مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الفرنسية إلى عدة ادارات مستقلة ومتنافسة مع بعض على الطريقة الأميركية (في ١٩٧٤) فحتى منتصف السبعينات كان التلفزيون الفرنسي والألماني الغربي والسويدي والسويسري والهولندي والبلجيكي، وأيضا البولوني والهنغاري والجيكوسلوفاكي ذا خصائص وطنية متميزة وشخصية متوازنة. كانت البرامج مبتكرة وقائمة على أصول محلية ووطنية، ولا تعتمد على الاعلانات. وقد ازدادت تكاليف الانتاج والتوزيع، وتعرضت التلفزة في أوربا الغربية الى هزات وأزمات، ولكنها اختارت الحل الأسهل وهو ليس مقاومة الطراز التلفزيوني الأميركي بل القبول به والتكيف معه. . والتلفزة الأميركية لا تصدّر فقط نتاجاتها، بل وأيضا طريقة وجودها. . وبذلك انحسر النموذج التلفزي الأوروبي تاركا المكان للنموذج الأميركي. فبينما كان البرنامج التلفزي الأوروبي (الغربي) جزءا من كل متكامل، وكانت الأجهزة ذاتها تضمن صنع معظم مفرداته فان البرنامج الطاغي حاليا يقوم على مفردات مصنعة (كالحلقات أو الأفلام الوثائقية) تنتج لادخالها في أي برنامج ولأي بلد. والحلقات الأميركية هي قلب البرامج التلفزيونية (التلفزية) الأميركية منذ حوالي ٣٠ عاما في حين كانت التلفزيونات الأوروبية ترفض هذا الوضع.

ونضيف أن الحلقات والمسلسلات والبرامج التلفزيونية الأميركية الأخرى المعدة للتصدير مصنعة في الغالب بمستوى تقني وفني مناسب، وبعرض مشوق يثير الجمهور الواسع، بل وأن لعدد محدود منها مضامين اجتماعية وانسانية معينة ، ولكنها القلة النادرة، وهي بوجه عام تباع بأسعار لا تستطيع النتاجات الأوروبية منافستها عليها.

ولهذه الأسباب كلها فانها تروج في أرجاء العالم الواسعة.

وهكذا أخذت تراكيب البرامج ومضامينها تتبدل وتتكيف مع مرور السنوات.
ويلخص (تيبو) مراحل الهيمنة التلفزية الأميركية في أوروبا الغربية بثلاث مراحل: أولاها تغلغل الحلقات والأفلام الأميركية بكثافة؛ وثانيتها اختيار الطراز الأميركي القائم على التنافس بصورة رسمية وتشريعية. والمرحلة الثالثة هي صنع تلفزة على الطريقة الأميركية، أي صنع نتاجات تلفزيونية بشكل يجعلها قابلة للاستعمال في أية قناة تلفزية في أي من بلدان العالم مع اللجوء الى الاعلانات التجارية التي كانت أوروبا الغربية ترفضها فيا مضى. وقد نبه المجلس الأعلى الفرنسي للوسائل السمعية البصرية، وهو مؤسسة رسمية، الى مغبة استخدام الاعلانات التجارية في التلفزة، علما بأن معظم مؤسسات الاعلان الهامة بفرنسا هي أميركية أو خاضعة للنفوذ الأميركي. وحتى المؤسستان الاعلانيتان الفرنسيتان الكبريان (احداهما خاصة والثانية عامة) أخذتا تمارسان طريقة الاعلان الأميركية.

ويطرح السيد تيبو وغيره أسئلة جديرة بالاهتمام وهي هل أن «بلع» الفرد الفرنسي الوسط على نطاق واسع لحلقات «بونانزا» و «مانيكس» و «الرجل الحديدي» و «أسرار الغرب» دليل على أو تعبير عن ثقافة عالمية، أم دليل علاقات تبعية؟؟ هل هذه ظاهرة ما يسمى بالتبعية المتبادلة؟ ولكن التبادل أخذ يجري باتجاه واحد فقط، وذلك لأن قنوات التلفزة الأميركية لا تبث برامج فرنسية.

ويذهب هؤلاء إلى أن أي تفوق فني (تقني) مهما كان لا يمكن أن يفسر بحد ذاته الهيمنة الثقافية الأميركية ولا سيما التلفزيونية، لأن هذه الهيمنة هي نتاج سلطان جهاز اقتصادي وقوة نظام أيديولوجي واستراتيجية جيش ثقافي هائل. ويذكر أن الرئيس الفرنسي (ديستان) قد أبدى قلقا ودهشة في نيسان ١٩٧٦ لتدهور وضع البرامج التلفزية الفرنسية واقترح تخصيص أمسية في كل أسبوع تدعى بأمسية الخلق والابداع. ولكن السيد (تيبو) يرى أن الاعلان التلفزي لصابون (بالموليف) وغيره قد يكون أقوى بالنسبة لمستقبل التلفزة الفرنسية من أي منطق آخر. وقد حذر تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي صدر في حزيران ١٩٧٩ من عواقب الوضع الذي تعانيه التلفزة الفرنسية، وشخص أمركة البرامج التلفزيونية منذ ١٩٧٣ كأحد الأسباب الكبرى لهذا الوضع الصعب.

والى هنا ومع الاشارة مجددا الى طغيان الأغاني الأميريكية وبثها على أوسع نطاق، فاننا نقف فيما يخص أوروبا وأخطار الغزو الثقافي الأميريكي عليها، فالموضوع

واسع ومتشعب، ولكننا نكتفي بهذا القدر مع تقديم ملاحظة ختامية أساسية لا بد منها وخاصة بقوة النفوذ الصهيوني وتأثيراته التخريبية الواسعة، وهو ما لم يتطرق اليه ولو بكلمة واحدة أي واحد من الكتاب والصحفيين الذين استشهدنا بهم. فقوة مواقع ونفوذ العناصر الصهيونية في وسائل الأعلام الغربية، لا سيما الأميريكية، وداخل الشركات المتعددة الجنسيات، بما فيها تلك المتخصصة بالصناعات الثقافية لهي حقيقة باتت معروفة على نطاق واسع، برغم محاولات الصهاينة ومسايريهم اخفاء ذلك. ان هذا السلطان المتميز الذي تتمتع به القوى والعناصر الصهيونية في المواقع الاعلامية للدول المتقدمة (حتى بعض الدول الاشتراكية) هو عامل ذو أهمية خاصة في تسهيل مهمات الغزو الثقافي الأميريكي، والتشجيع عليه، وفي مضاعفة آثاره التخريبية الهدامة، السياسية والأيديولوجية ولا سيما ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية وقضاياهما العادلة ونضالها التحرري القومي.. فيجري تشويه صورة الفلسطيني والعربي وطمس قضاياهما، وتزيين الصهيونة والاحتلال الاستيطاني لفلسطين وابراز الكيان الصهيوني كواحة ديمقراطية مزعومة وكرمز لقدرة الأعمار والمدنية والعبقرية. ويجري بالطبع استثمار واسع لخطايا بعض العرب ومواقفهم وسياساتهم للامعان في هذا المخطط الاعلامي الخبيث. فما أكثر الأفلام والبرامج التلفزيونية الأميريكية والغربية الأخرى التي تتضمن دعاية مباشرة أو غير مباشرة للكيان الصهيوني وتحاملا مباشرا أو غير مباشر على الشعب الفلسطيني والأمة العربية. ولا نعني بذلك الأخبار والتعليقات السياسية المسمومة أو المضللة وحدها، بل ومعظم البرامج بما فيها الأغاني والرقص والمنوعات بل وحتى النكات والطرائف فضلا عن المسلسلات والحلقات. يكفي مثلا أن يكون اسم بطلة الحلقات «اسرائيل» وأن تكون الشخصيات المجرمة أو المحتالة أو اللاهية العابثة في حلقات أخرى عربية «بالكوفية والعقال». ويكفي أن يكون معد برنامج منوعات لعطلة نهاية الأسبوع صهيونيا أو متعاطفا مع الصهيونية ليعرف كيف يقدم حتى أطفالا يهودا لبرنامجه «البريء»، وأن يسألهم بين حين وآخر أسئلة «بريئة» و «عفوية». من أمثال: «أين ستقضي اجازتك هذا العام؟». فيجيب الطفل (الملقن سلفا) فورا «في» «اسرائيل». وحينئذ توجه الى الطفل أو زميله أسئلة «بريئة» أخرى، مثل «عدد أسماء رؤساء الولايات المتحدة واحدا واحداً».. فاذا بالطفل يعددهم عن ذاكرته وبلا أبسط خطأ. الصدفة المحض، أليس كذلك..؟..

إن صناعة السينما الأميريكية هي التي أخرجت فيلما عن عدوان (عينتيبه)

الذي عرضته كأروع آيات البطولة والجرأة، وقد روج الأعلام الغربي كله للفيلم المذكور ووزع على أوسع نطاق وعرض على الشاشات الصغيرة وذلك وسط ضجيج اعلامي من مقالات ودراسات وندوات يختار للمشاركة فيها المتعاطفون مع الكيان الصهيوني. وفيلم المحرقة (هولوكوست) المطول هو من بين آخر هذه النماذج المصنوعة بعد دراسة متأنية وبصرف الأموال والقدرات وتكريس المواهب لذلك، وذلك في سياق الدعاية للصهيونية وتبرير احتلال فلسطين. وحول هذا الفيلم جرت ضجة اعلامية واسعة في وسائل الدول الغربية بما في ذلك في صحافة بعض الأحزاب الشيوعية، ولا سيما جريدة (الأومانيته) لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي.

أما تشويه موضوع ارتفاع أسعار البترول ومحاولة ربطه بالأزمات الاقتصادية الحادة في العالم (وبالطبع يتعمدون تقديم الدول العربية وحدها كدول مصدرة للبترول) فان أمره معروف. وقد لفت ذلك نظر دول الأوبيك، حيث قررت شن اعلام ايضاحي معاكس. ونحن نأمل أن يجري تنفيذ القرارات المذكورة على أفضل وجه ممكن وبلا ابطاء.

إن للراديو والتلفزيون كوسيلتي اعلام جماهيريتين قدرات خارقة على التأثير على المستمع والمشاهد. فالراديو يصل الى أقصى بقعة نائية حتى في معظم أرجاء العالم الثالث. وشبكات التلفزيون أخذت تتسع وتنتشر على أوسع نطاق ليس فقط في العالم المتقدم بل وفي العالم المتنامي أيضا. واذا حسبنا أن الفرد المتوسط في المجتمعات الاستهلاكية الرأسمالية ليس له وقت (أو حتى رغبة) لمطالعة الكتب الجدية، وبأن قراء الصحف السياسية اليومية الجادة في نقصان، ويكاد ينحصر في المهتمين بالشؤون السياسية والمتسيسين، فان من الطبيعي أن يكون مركز الصدارة للراديو والتلفزيون ولا سيما للأخير. ولذلك فان أي مسح حقيقي ومتكامل للاعلام الغربي لا يجب أن يقتصر على مسح الصحافة المقروءة وحدها، بل أن يتعدى ذلك الى الصحافة والاعلام المسموعين والمرئيين.

وبدون ذلك تكون اللوحة المكونة عن الاعلام في هذه الدولة أو تلك لوحة قاصرة وجزئية ومشوشة. وبناء على ذلك، فان أية خطة اعلامية عربية موجهة للرأي العام الغربي (ومع مراعاة خصوصيات كل بلد) يجب أن تحسب لمختلف هذه الوسائل الاعلامية الحساب الذي تستحق وصولا الى عقل وضمير الفرد الغربي المتوسط الذي نراه يوميا ضحية للاعلام السطحي والمغرض المسموم وخصوصا فيما

يخص القضايا العربية، وحيث أصبحت البضائع الثقافية والاعلامية الاميريكية - الغربية الرائجة تشجع الميول والاتجاهات العنصرية ضد العرب وتشارك في مسؤولية العديد من جرائم العنف التي يذهب المهاجر العربي ضحيتها يوميا..

وليس من الصدف أن تتركز حملات الاعلام ضد العراق بشكل خاص من أكثر من جانب وذلك بسبب سياسته الاستقلالية الواضحة وموقفه المبدئي من القضية الفلسطينية. ويكفي الاشارة الى التصعيد الاعلامي الامبريالي الصهيوني الأخير ضد العراق تحت غطاء الادعاء عن نية صنع قنبلة ذرية بينما يسكت هذا الاعلام عن القنبلة الذرية الموجودة فعلا وواقعا لدى الكيان الصهيوني.

المقال الثالث

- ١ - ورد في المقال الأول أن مشكلة الغزو الثقافي على الوطن العربي جزء من مشكلة أوسع تخص العالم الثالث كله، بل وتمس أيضا، ولهذا الحد أو ذاك، أوروبا بالذات.

غير أن للمشكلة عندنا، في الوطن العربي، أبعادها وخصوصياتها وأخطارها المكثفة والمتميزة.

فأخطار الغزو الثقافي والفكري على الشعب العربي متعددة متشعبة، وان منابعها ومصادرها لكثيرة، وهي تتخذ أشكالا ومسارب شتى ومختلفة.

فالأمر هنا لا يخص خطر الغزو الثقافي الأميركي وحده برغم أنه كان ولا يزال الخطر الأبرز والأكبر والأفتك، وهو خطر يهدد معظم أرجاء العالم لأنه يستند الى امكانات تقنية ومالية واقتصادية هائلة والى قوى عسكرية وسياسية معروفة والى مواقع ومرتكزات فكرية وثقافية وسياسية واقتصادية في أنحاء كثيرة من العالم.

إن الثقافة الأميركية (وهذا تقرير حقيقة وان لم يكن نفيا لعناصر وجوانب ايجابية فيها يجب العمل الواعي للاستفادة منها وخصوصا في ميادين العلم والتكنولوجيا)، قد ارتبطت بالتطور الرأسمالي المتصاعد. وهي اليوم ثقافة أكبر وأقوى دولة رأسمالية في العالم بمجتمعها الاستغلالي الاستهلاكي الذي تحكمه

الاحتكارات الامبريالية. وبما أن المجتمعات الغربية الأخرى، هي نفسها أيضا رأسمالية استهلاكية، فان لها قيما وأنماط تفكير وسلوكا واتجاهات ثقافية واخلاقية واجتماعية تلتقي في كثير من الأحيان مع الافرازات الثقافية والفكرية والخلقية السلبية للمجتمع الأميركي الرأسمالي الاستهلاكي، وهذا برغم جميع ما يوجد من فوارق كبرى وهامة في التطور التاريخي وفي شروط التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وفي التركيب الخلقي والنفسي، وهي فوارق جديرة بالتأمل وبالحسبان التام، وأيضاً برغم أن أخطار الغزو الثقافي الأميركي أصبحت بالنسبة لهذه المجتمعات أمراً داهماً وواقعاً مما يعني وجود نقاط التقاء موضوعية بيننا وبينها حتى في الجبهة الثقافية، مثلما هنالك (وبصورة أبرز وأقوى) نقاط التقاء سياسية معينة، لها أهميتها ودورها، في وجه خطر الامبريالية الأميركية وهيمنتها. . أي يجب أن نفرز ما هو متمايز وما هو مشترك ومتشابه أو متقارب ثقافياً وفكرياً وخلقياً.

ففي تعاملنا الثقافي (وغير الثقافي) مع هذه الدول هناك محاذير ومكامن أخطار على الصعيد الثقافي. ومثال ذلك وضع اللغة العربية في الجزائر كمثال صارخ وحيث لا يزال النضال من أجل التعريب صعباً ومعقداً إذ يلتقي بعراقيل هي من صنع عوامل وظروف تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية، وهي أيضا من صنع عوامل وتأثيرات خارجية، غربية. وهذا مجرد مثال، حيث أننا نواجه احتمالات أو مواقد الخطر في مختلف الميادين الثقافية والفكرية من نتاجات سينمائية أو تلفزية أو فنية، ومن مدارس وتيارات واتجاهات فكرية وفلسفية، ومن دراسات بعض علماء الاستشراق تشويها لتاريخنا ولجوهر الاسلام. الخ. . الخ. . ولا نزال نذكر موجة استيراد ونقل فلسفات ومدارس أجنبية كالوجودية والسوريالية بواسطة أوساط غير ضيقة من المثقفين العرب المتنفذين وفي وسائل وأجهزة ثقافية مؤثرة. . ولا نزال نجد طغيان الأخذ بتفسيرات مدارس علم النفس البرجوازي الغربي (أميركية أو غير أميركية)، والمدارس التربوية الغربية، والأخذ بالمنطلقات والتحليلات البورجوازية الغربية في ميادين العلوم الاجتماعية والانسانية ولا سيما علم الاقتصاد، ودراسة التاريخ. وقد وجد (ولا يزال يوجد) مثقفون ومفكرون عرب يرون أن طريق التقدم والتحديث هو طريق رفض التراث كله والتنكر للماضي برمته والاقتداء بالغرب والانفتاح عليه انفتاحا غير مشروط ، والأخذ بأنماط التفكير والعيش الموجودة فيه، أي في مجتمع الاستهلاك البورجوازي، ونجد العديد من

البلدان المتنامية تنقل التجربة الأميركية أو الأوروبية الغربية للتنمية والنمط الثقافي الغربي، نقلا آليا، وما يحمله ذلك من مخاطر وهزات.. وفي أغلب هذه الحالات يقع ذلك لأن ثمة نخبة بيروقراطية متنفذة ومهيمنة من الساسة والحكام والمثقفين ذوي الامتيازات الضخمة والذين يعيشون ويفكرون كالمستعمر الغربي السابق، هذا المستعمر الذي اذا كان قد اضطر للتخلي عن السيطرة المباشرة، فانه لا ينفك يعمل، وحسب الامكانات، للابقاء على نفوذ ومواقع اقتصادية وسياسية وثقافية (وان أمكن فعسكري أيضا).. ونجد رؤساء دول وحكومات يعتزون ويفتخرون بأن تكوينهم الثقافي كله غربي، ولا يتكلمون الا الانكليزية أو الفرنسية. ويقترن ذلك عادة بأساليب الحكم الديكتاتورية والاستبدادية ، (وأحيانا نادرة بلبرالية شكلية مقلدة - بكسر اللام -) وباستغلال بشع للجماهير واضطهادها، وبالفساد المتعدد الأشكال والمتفشي والمستشري على أوسع نطاق، وذلك بالتواطؤ مع الاحتكارات الأجنبية التي تنهب حصة الأسد.

وإن ما تفرزه وتولده المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية ليس فقط المدارس والاتجاهات والتيارات والنتاجات الثقافية والفكرية السلبية (أو التي لا تصلح لمجتمعاتنا نحن)، بل وتنتج أيضا ميولا وعادات وعقليات مريضة وفتاكة وملوثة كاللاّمبالاة تجاه الانسان (حتى الجار القريب، بل حتى الأب والطفل) ، والجفاف في العلاقات الانسانية، وتفسخ الروابط العائلية (خصوصا في المدن الصناعية الكبرى)، والعنف الاجرامي الى حد التلذذ بالاجرام لمجرد الاجرام السادي، والعنصرية، وحالات الضياع واليأس والانحلال.. ونضيف الى ذلك كله أن الغزو الثقافي الأميركي لا يهدد فقط بالطريق المباشر، بل وأيضا بالطرق غير المباشرة وبالواسطة، وخصوصا عن طريق الغرب الأوروبي.

ولذلك فانه يجب أن نحسن - نحن العرب - التعامل والتبادل الثقافيين مع العالم الغربي ليكونا متوازيين، متعادلين ومتكافئين، ومبرمجين، وبما يخدم قضية التطور والتنمية الذاتية، وبما لا يمس أو يوهن القيم الروحية للأمة، وتقاليدها الاجتماعية والأخلاقية والايجابية، سواء كان التبادل والتعامل يخص النتاجات السينمائية أو التلفزيونية أو تعليم اللغات أو السياحة أو الموسيقى أو الترجمة.. الخ.. وطبيعي أن أهم وأول ما يمكن وما يجب الاستفادة منه هو المنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة، والعمل لسد الفجوة الشاسعة بيننا وبين العالم المتقدم، ولكن

بـلا نقل آلي أو عشـوائي. . وإذا كان هنـالك في بعض دول الغـرب انحسار للدراسات الاجتماعية والانسانية وضمور للفكر الفلسفي الأصيل المتعمق، أمام موجة النفعية العملية الضيقة، والربح الصناعي والتجاري، فإن اعطاءنا الأهمية الخاصة للعلم والتكنولوجيا لا ينبغي أن يقودنا الى حالات مماثلة أو قريبـة. . فللعلوم وللدراسات الاجتماعية والانسانية والفلسفية أهمية بالغة في تكوين المواطن العربي منذ نشأته وذلك بشرط أن ترشدها منطلقات نظرية علمية تقدمية. وقد كان صــدام حســين عــلى الحق كله بتـأكيـده المسـتمـر عــلى أهميـة دراسـة التاريخ واعادة كتابته بمنظور علمي وموضوعي وقـومي لاتخاذ المـاضـي بأمجاده وانتصاراته وعثراته وانتكاساته، منطلقا للحاضر وجسرا للمستقبل.

لكي يتسلح المواطن العراقي والعربي بالايمان الواعي بعراقة أمته وبقدراتها وطاقاتها، وبحتمية انتصار قضيتها رغم العقبات والتحديات والانتكاسات.

وكتابة التاريخ العربي على هـذه الأسس ضرورية ليس فقط لرد وصـد التشويش والدس الاستشراقي الغربي والصهيوني على العروبة والاسلام ومحاولة الحط من قدرهما، بل وأيضا لتنفيد التخريجات والتحليلات «الماركسية» الأجنبية والعربية التي تنفي وجود أمة عربية متميزة وعريقة، ولتستند في ذلك ليس الى التاريخ واللغة والواقع الحي بل الى «قالب» نظري متكلس متزمت ومتحجر وهو تعريف قديم لستالين عن الأمة صيغ في أوائل العشرينات. فالأمم والشعوب التي لا تخضع تماما لهذا التعريف «ليست» شعوبا وأمما في نظر أصحاب هذه المدرسة وان كانت هكذا في واقع الحال!! والغريب أنه جرى تجريح لمعظم ما كتبه ستالين وقاله واكتشاف الأخطاء الفادحة فيه الا هذه الأسطر المتعالية المتوترة عن تعريف الأمة حيث أن أصحابنا هؤلاء لا يزالون يؤكدون صوابها، ويستندون اليها، وخصوصا كلما دار الحديث عن العرب. مما يدل على وجود حسابات واعتبارات سياسية من وراء الأمر. . فليس من مصلحة القوى الكبرى، حتى الاشتراكية منها، أن يتحد العرب وأن تبنى دولة عربية كبرى مستقلة ومقتدرة اذ أن ذلك يقطع الطريق على مناورات وضغوط ومصالح أجنبية متعددة ومتناقضة فيما بينها، ومتخالفة الأهداف. والتصدي لكتابة التاريخ العربي يفضل أن يكون بجهود فرقاء عمل ولجان مختصة أكثر من أن يركز ذلك عـلى الجهود الفـردية وحسب، وينبغي تحـري الوقـائع والمعطيات الدقيقة، والتسلح بالنزاهة في العرض، وليس التأثر بحسابات أو تأثيرات

سياسية أو مصلحية عابرة.. وتخطر لي في هذا الصدد تجربة كتابة تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي الذي كان يعتبر على مدى عقود من السنين المصدر الرئيسي للشيوعيين العرب ومرجعهم المفضل.

فقد أعد الكتاب أصلا باشراف ستالين في أواخر الثلاثينات، وكتب من مواقع تمجيده وتأليهه، والحط من قدر خصومه ومنافسيه، وانكار أدوارهم التاريخية، وتطلبه ذلك من بتر وتشويه متعمدين للوقائع.

وبعد الانتقاد العلني لأخطاء ستالين في ١٩٥٦ أعيدت كتابة هذا التاريخ زمن خروشوف، وبالاتجاه المعاكس، طمسا لدور ستالين وحطا من قدره،.. ثم أعيدت الكتابة من جديد بادخال تعديلات أساسية جديدة على سرد الوقائع.. وهكذا شاهدنا تجربة سلبية للغاية لنمط أعوج وضال من كتابة التاريخ، يوضع في خدمة بعض الاعتبارات والمصالح الفئوية والشخصية الضيقة، وعلى حساب الحقائق والتاريخ الصحيح.

لقد تحدثنا عن التبادل الثقافي العربي مع دول العالم، (وفي هذا المكان مع دول الغرب) وهو ما لا بد من أن يكون مدروسا بعناية وجزءا من خطة ثقافية عربية وتقدمية بعيدة المدى ترتبط بخطة انمائية قومية علمية وبمجمل أهداف نضالنا القومي وطموحنا الانساني والحضاري المشروع، وأن لا يخضع للارتجال أو الاعتبارات الظرفية العابرة أو شبه العابرة.. وكما في الميادين السياسية والاقتصادية فمن المهم تعزيز التعاون الثقافي مع تلك الدول الغربية التي تبدي تفهما ملحوظا ومتزايدا لقضايانا القومية الكبرى (فلسطين أولا) والتي نجد لديها ارادة سياسية جدية للسير بنهج مستقل ولرفض الهيمنة الأميركية، وأن نشجع جهودها الرامية الى حماية هويتها الثقافية الوطنية ولجم الهيمنة والغزو الثقافيين الأميركيين، سواء في ميدان اللغة أو غيرها، ولكن على أن نتحصن دائما باليقظة الكافية تجاه مسارب تأثيرات الفكر والقيم البورجوازية الغربية، وأن لا نتساهل معها بحجة التعاون السياسي.

٢ ـ ولكن الأخطار لا تقف عند الثقافة والأيديولوجيا البورجوازيتين الغربيتين (لا سيما الأميريكيتين). فإلى ذلك يجب أن يضاف، وبتأكيد خاص، الخطر الأيديولوجي والثقافي الصهيوني الذي يواكب أخطار الاحتلال والاغتصاب

والاستيطان والعدوان العسكري، وخصوصا بالنسبة لشعبنا الفلسطيني سواء داخل الكيان الصهيوني أو الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. وكما بينا في المقال الأول فان الصهاينة يمارسون عدوانا ثقافيا مستمرا على الشعب الفلسطيني خاصة والأمة العربية عامة، وذلك بفرض البرامج التعليمية الاسرائيلية على الطلبة الفلسطينيين، وبتشويه التاريخ والجغرافيا العربيين، وبتغيير المعالم الثقافية في الأماكن المقدسة ولا سيما القدس، وبانتحال الفولكلور الفلسطيني والعربي في محاولة لكي يخترعوا للسكان الصهاينة الذين توافدوا من أرجاء مختلفة من العالم، وبخلفيات ثقافية متباينة، «ثقافة عريقة» موحدة، كما يزعمون.. وقد امتدت السرقة والانتحال الصهيونيان الى الأغاني الفلسطينية واليمنية والمغربية والعراقية، فيكفي أن يهودا من هذه الأقطار كانوا يغنون بعض هذه الأغاني قبل هجرتهم لكي تنسب الى «الشعب الاسرائيلي»، ولتعرض في مهرجانات دولية، ومن الشاشات التلفزية الغربية وسط ضجيج دعائي كبير. ولعل من المفيد هنا الاشارة الى تعليق نشرته في جريدة لوموند الفرنسية (٢١ حزيران ١٩٨٠) مواطنة فلسطينية حول اللباس الجديد لمضيفات طائرات (العال) الاسرائيلية، وهو لباس المرأة الفلسطينية بالذات.. وقد رد أحد الصهاينة في الجريدة نفسها (٢٧ ـ ٢٨ تموز ١٩٨٠)، (ويبدو أنه مهاجر من قطر عربي) ليبرر هذا الانتحال، بحجة أن اللباس المذكور موجود في مختلف البلاد العربية، مشرقها ومغربها وأنه ليس فلسطينيا، وكأن ذلك يبرر السطو والانتحال!! ، علما بأن الفلسطيني عربي وأن ثقافته وتقاليده عربية. وكانت الكاتبة الفلسطينية قد فضحت الى أي مدى وصل العدوان الثقافي الصهيوني وذلك ليس فقط الى حد انتحال الأغاني والموسيقى والملابس، بل وحتى انتحال الأكلات الفلسطينية والعربية وتقديمها للعالم كوجبات «اسرائيلية». ولكن المعلق الصهيوني يطلب ساخرا أن تذكر له «المكتشفات والاختراعات العلمية الأصيلة الفلسطينية التي سرقتها اسرائيل». والواقع أن تعليق المواطنة الفلسطينية كان مختصرا وبمناسبة معيّنة ولم يكن دراسة، وان الصهاينة ليعرفون جيدا أنهم يعمدون الى تشويه التاريخ وتزييفه والى انتحال فلسطين كلها وادعاء أنهم أصحابها الشرعيون، فكيف لا ينتحلون ويسرقون من الثقافة الفلسطينية والعربية!!؟.

ومهما يكن فان موضوع هذا الانتحال الثقافي جدير بأقصى عناية واهتمام من الاخصائيين والخبراء العرب. ولا بد من أن أسجل هنا أن عازفة سورية غيورا

نبهتني منذ عام ١٩٧٢ الى نماذج من السرقات الصهيونية للموسيقى والأغاني العربية وذلك من خلال ما بدا في عروض ومهرجانات عالمية. وقد أثرنا الموضوع في بعض جلسات المؤتمر العام لليونسكو، وفي مناسبات أخرى. ولكن الأمر يتطلب التقصي والدراسة والمتابعة ان في الميدان الموسيقي أو سواه. ولا أعرف شخصيا كم أعدت من دراسات وبحوث عربية في هذا الشأن، وعلى أية أصعدة دولية أثير هذا الموضوع...

إن أخطار العدوان الثقافي الصهيوني قد تفاقمت مع التحالف الساداتي - الاسرائيلي، وهو ما سبق التأكيد عليه. وتنقل لنا الأخبار كل يوم وقائع شنيعة عن أوجه هذا التحالف في الميدان الثقافي. وقد بادر النظام الساداتي والكيان الصهيوني مؤخرا الى تقوية البث التلفزيوني الموجه الى عدد من الأقطار العربية، وأخذت الشركات السينمائية الاسرائيلية تدخل مصر لانتاج الأفلام بما في ذلك عن تاريخ مصر والأمة العربية تزييفا وتشويها، ومن ذلك عن عدوان ١٩٥٦ الذي يسميه الصهاينة بـ«العملية الذكية»!!.. وقد ذكر ان شركة (أميّة) المصرية وافقت على توزيع الأفلام الاسرائيلية داخل مصر وخارجها. ويوجه التلفزيون المصري دعوات لفنانين وفنانات من الكيان الصهيوني للمشاركة في برامج تلفزية شعبية. وهناك المقالات والمطبوعات والتصريحات والكتب الصادرة أحيانا عن مؤلفين وكتاب وفنانين مصريين كانوا يوما ما أسماء كبيرة وموضع تقدير، فاذا هم، مع الأسف، ينحدرون الى درك الضياع. وهذه النتاجات كلها تمجد الكيان الصهيوني والتحالف معه، وتشتم العروبة والوحدة.. وهكذا يجيء المدد الثقافي الساداتي بما لديه من امكانات وأسماء ليوظف نفسه في خدمة الخطر الثقافي الصهيوني، المباشر وغير المباشر، وفي خدمة الدعاية والاعلام الصهيونيين في العالم. والخطر الثقافي والاعلامي الصهيوني لا يمكن مجابهته بغير عمل وجهد عربيين واعيين وعلميين وجريئين ومثابرين. غير أن هذا ليس هو الحال مع كل الأسف، برغم العديد من القرارات الاعلامية الرسمية الجيدة. فمعظم المكاتب والمراكز الثقافية والاعلامية العربية في الخارج شبه جامدة أو شبه تائهة، أو هي لا تزال تغط في أساليب بالية ومعرقلة، وإن الجهود لا تزال مشتتة بفعل التناقضات السياسية المستفحلة وعوامل أخرى.

ولكننا يجب أن نذكر جهودا ومبادرات ايجابية ممتازة خلال السنوات الأخيرة،

من ذلك دراسات مراكز الأبحاث الفلسطينية في بيروت وبغداد، وصدور أبحاث ومؤلفات قيمة تأخذ بأصول الكفاح الفكري والثقافي العلمي ضد الصهيونية فكرا وممارسة، ومما يجب ابرازه والاعتزاز به هو الملتقى العالمي في بغداد قبل سنوات عن الصهيونية وما قدم فيه من محاضرات ودراسات علمية متعمقة جمعت في مجلدين. غير أن أمامنا أشواطا بعيدة في هذا المجال ويجب التشجيع على المزيد من هذه الدراسات والاهتمامات، فمثلا من الضروري اجراء دراسات متعمقة للبرامج التعليمية الاسرائيلية التي يخضع لها أبناء فلسطين في مدينة القدس وداخل الكيان الصهيوني، لكي نعرف بالضبط كيف يحاول العدو مسخ نفسية الطفل الفلسطيني وطمس هويته القومية، وكيفية مجابهة ذلك. كما يجب اجراء مزيد من التحريات والدراسات حول العدوان الصهيوني المستمر على الحقوق الثقافية والتربوية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ واستكمال وتطوير الدراسات السابقة واغناؤها. . وكذلك مسح ودراسة البرامج التلفزية والاذاعية الاسرائيلية ولا سيما الناطقة بالعربية (سمعت أن هناك مشروعا في هذا الاتجاه لدى المركز العربي الاقليمي للمشاهدين والمستمعين الموجود مقره ببغداد والذي نأمل أن تحظى جهوده بالتشجيع المستمر).

وأما عن النشاط الثقافي والاعلامي الصهيوني، أو الموالي للصهيونية في العالم، ولا سيما في الدول الغربية، فقد سبق أن ذكرنا بعض نماذجه.. وها هي الحملة الاعلامية المسعورة والمكثفة ضد القطر العراقي والتي تشن بعنف واستفزاز ووقاحة منذ أسابيع، حول التعاون النووي مع فرنسا، تتصاعد وتزداد تشويشا وعدوانية. هذه الحملة هي النموذج الصارخ الأخير في هذا الميدان، ويقصد بها عدة غايات وأهداف. «صحيح أن أوروبا متطورة ولكن مطلوب أن تكون أوروبا انسانية. لا يكفي أن نتطور في ميدان العلم وان نزيد من وتيرة نمونا الاقتصادي وأن نزيد من الدخل القومي للأفراد، وانما المطلوب أن نكون انسانيين، ولا يكفي أن تكون صحفكم في بلدانكم تتكلم بحرية وفق منطق الديمقراطية الليبرالية، وانما ينبغي أن يحترم الانسان في كل مكان.. لا يمكن للانسان أن يكون انسانيا في بلده وينتهك الانسانية في مكان آخر أو يسكت على انتهاكها. فمطلوب من الأقلام الحرة في أوروبا أن ترفع صوتها عاليا وأن تقول أن هذه الحملة ينبغي أن توجه ضد الناس المغتصبين، ضد الناس المعتدين، ضد الناس الذين يستخدمون الذرة للأغراض العسكرية وليس ضد الناس الذين

يستخدمون الذرة للأغراض السلمية وفي برنامج متواضع واضح للجميع. . القصد في هذا واضح. . والقصد في هذا هو أن تعطل حركة الأمة في النهوض العلمي. ولكن ليس باستطاعة لا الكيان الصهيوني ولا غير الكيان الصهيوني أن يعطل حركة نهوض الأمة في ميدان العلم لأن الأمة امتلكت حقيقة نفسها. .» (من لقاء صحفي للرئيس صدام حسين مع الصحافة الأجنبية).

وانه لأمر مؤسف أن يجد الأعلام الرسمي لمعظم الدول العربية أن الموضوع غير مهم وأن يتخذ موقف اللامبالاة أو الصمت تجاه هذه الحملة الاعلامية الضارية. فلم نجد (عدا النادر)، ردودا اعلامية عربية رسمية من خارج القطر العراقي. ويبدو أن بعض القوى التي تنسب نفسها للتقدم وتقدم نفسها اعلاميا وكأنها في الخط الأمامي ضد الكيان الصهيوني، ترى الموضوع غير مهم ان لم يكن بعضها يشارك الكيان الصهيوني بالذات في التطيرّ والخوف والانزعاج من التقدم التقني في العراق!! . . .

وما زال الأعلام الامبريالي والصهيوني يتعيش على التناقضات والمفارقات ونقاط الضعف العربية، وعلى الظواهر والممارسات السلبية: من تصدير الاغتيالات الدموية للعواصم الغربية والى التسلكات الشخصية النابية على موائد القمار وفي أحضان الغواني وهدر الملايين من الدولارات كل يوم على المباذل الشخصية. . ان القوى الامبريالية والصهيونية هي دوما متربصة ومترصدة، لكي تدق الطبول وتلقي الأضواء على هذه الأمور المفجعة وسواها، وذلك امعانا في محاولة تشويه سمعة الانسان العربي والحط من سمعة الدول العربية ومن كلمة عربي. وأما الاعلام العربي في الخارج فانه في الغالب الأعم غير متحرك وغير فعال. وقد صادف بعد اكمال المقال الثاني ان شاهدنا برنامجا تلفزيا فرنسيا غنائيا موسيقيا لمدة ساعتين كاملتين كان نجمه مغنيا فرنسيا صهيونيا معروفا. وقد استخدم البرنامج مغنية لبنانية بضع دقائق فغنت معه بعض الأغاني، وعلق هو قائلاً بما معناه: انها من لبنان و «نحن» نأمل أن نعيش سوية مع اللبنانيين» وكان يتكلم نيابة عن الاسرائيليين!! وتخللت الأغاني اشادة بالسادات وباتفاقيات كمب ديفيد، والاعلان المتكرر بأن القدس كانت ولا تزال عاصمة يهود العالم مثلما ان مكة هي عاصمة المسلمين أجمعين! فهي، أي القدس، (عاصمة داود). . الخ. . وكل ذلك في وقت يمعن فيه الصهاينة في اجراءات اعلان القدس عاصمتهم، وحيث الجلسة الاستثنائية

للأمم المتحدة لبحث المسألة الفلسطينية، واذ يتساقط السجناء الفلسطينيون في سجون العدو والمضربون عن الطعام شهداء واحدا بعد الآخر. هذا البرنامج وأمثاله انما يجري توقيته لصرف أنظار الرأي العام الغربي عن مأساة الشعب الفلسطيني ولطمس بل وتبرير الاجرام والاغتصاب الصهيونيين. وان الكيان الصهيوني لا يجد صعوبة في التسلل اليومي الى الشاشات الصغيرة والى الاذاعات الغربية، وذلك لتغلغل العناصر الصهيونية في وسائل الاعلام الجماهيري الغربي ولما يوجد من تواطؤ وتعاون واتفاق في المصالح السياسية والمالية، وأيضا تحت تأثير الدعاية والابتزاز الصهيونيين المكثفين والمتعددي الاشكال، ولا سيما بالتذكير المستمر والمهوّل بمآسي اليهود زمن هتلر ومسؤولية أوروبا.. ان الأعلام والنشاط الثقافي العربيين حتى لو كانا موحدين ونشيطين وذكيين لا يمكنهما أن يتمتعا بنفس المجالات والتسهيلات لدى وسائل الاعلام الغربية وخصوصا في شاشات التلفزيون ولا حتى قدرا معقولا من هذه التسهيلات والمجالات التي تمنح للصهيونية. ولكن جهدا عربيا منسقا وواعيا ومثابرا يستطيع أن يشق طريقه تدريجيا الى قناعات الرأي العام الغربي (الفرد المتوسط) عبر الوسائل الاعلامية الغربية الكبرى نفسها. والوضع الآن هو أقل سوءا مما كان عليه عام ١٩٦٧، وقد حدث تطور ايجابي ولكنه محدود. وقد قدم العراق في عواصم غربية عديدة سلسلة من الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية الممتازة والناجحة، والتي حظيت بتقدير من شاهدوها من الغربيين، ولكنها لم تجد الحظ السعيد لدى شاشات التلفزيون الغربية التي تطبل لأي مغني أو موسيقار صهيوني، وتفسح له المجال الفسيح، والتي تقدم أية فرقة اسرائيلية تافهة الأداء وتنتحل فولكلور الشعوب الأخرى. وهكذا فان ظروف العمل شاقة ولكن الوضع غير ميؤوس منه، بل ان العمل الصبور والجدي يخلق الفرص والامكانيات ويتقدم من موقع إلى آخر. وبهذا الصدد فقد يكون من الضروري أن تكون الدول العربية أكثر الحاحا في تنفيذ الاتفاقيات الثقافية والاعلامية مع الدول الأخرى وفقا لمبادىء المصالح والمنافع المتبادلة والتعاطي المتوازن. فلا يجوز أن نذيع ونبث برامج دعاية ثقافية لهذا البلد الأجنبي أو ذاك اذا كان لا يستطيع ضمان معاملتنا بالمثل في أجهزته الثقافية والاعلامية الموازية وعلى نفس الصعيد وبنفس المستويات أو بما يقترب منها.

ولكن البرامج الثقافية الامبريالية والصهيونية المعادية، تستحق وقفة من نوع آخر عندنا. فالملاحظ أن معظم هذه البرامج معدة أعدادا متقنا لخدمة الأغراض

المتوخاة، وباخراج وعرض مشوقين يثيران ويجذبان ويحيث .لا يمكن أن ينتهي البرنامج دون أن يترك بعض الانطباعات والتأثيرات بهذه الدرجة أو تلك، على الأوساط الموجه اليها. ان أعداءنا يتقنون «الصنعة» ويعرفون كيف يدسون السم في الدسم، وكيف يؤثرون بالايحاء وبالايماء، وبالاشارة والرمز، وليس فقط التعليق السياسي المباشر. فيكفي أن يكون اسم بطلة الحلقة الأميريكية «اسرائيل»، وهي بطلة ذات شجاعة وشهامة وقوة، ويكفي أن يعرض صاحب الكوفية والعقال مستهترا بين الغواني أو مقامرا أو مرتشيا أو راشيا في صفقات!! ألا يكفي ذلك لنقل «الرسالة» المعادية الحاقدة الى المشاهد الغربي الوسط؟؟. . والالحاح على صهيونية القدس وفلسطين لا يتم فقط بالكلام السياسي أو التاريخي المسهب، بل وأيضا من خلال أغان وتعليقات هامشية خفيفة، وابتسامات وعبارات ترد وكأنها عفو الخاطر، بين أغنية وأخرى، أو مادة وأخرى. فتكون أكثر تأثيرا لأنها تأتي «خفيفة الظل» ان صح التعبير بالنسبة للمشاهد التلفزيوني الذي لا يحب أن يأخذ الكلام الطويل وقتا كبيرا منه الا في حالات استثنائية، والذي يأتيه المضمون السياسي المسموم وسط الغناء والموسيقى والرقصات والضحكات. . ان للتلفزيون كما ذهبت اليه في المقال الأول (وهذا ليس رأيا شخصيا) دورا خارقا في تكوين الرأي العام ولا سيما فئاته الأقل وعيا سياسيا والأدنى مستوى ثقافيا. وأوقات البث التلفزيوني محدودة وتكاد برامجه تكون المادة أو الأداة الرئيسية للتسلية والترفيه في الأقطار العربية (والبلدان المتنامية المماثلة). وان الاكثار من المولد السياسية المباشرة أو المحاضرات في مواضيع أخرى قد لا يجلب المردود المطلوب، ان لم يؤد أحيانا الى مردود سلبي. . فأنا شخصيا لست مقتنعا بأن تلاوة افتتاحيات سياسية مطولة من التلفزيون تجد الصدى المنشود، فالقليلون هم الذين سيستمعون، الا اذا كان المقال ذا أهمية استثنائية وبمناسبة هامة جدا. وربما ملّ المشاهد أو قد ينتقد ويتشكى من هذا النمط من البرامج المباشرة، وهذه البرامج عادة لا تتطلب جهدا ولا ابداعا خاصا. ولكن بالامكان نقل بعض المضامين الهامة للمقال نفسه من خلال عرض آخر وبأسلوب آخر. .

«اكتبوا بلا تقيد ولا تردد، وبلا خوف لاحتمالات أن تكون الدولة راضية أو غير راضية عما تكتبون. » (صدام حسين).

وهذا حديث موجه أيضا للفنانين وللادباء وللمخرجين العراقيين فلماذا لا

تجري مناقشة صحفية أو تلفزيونية حول أساليبنا الاعلامية ومدى تقبل الجمهور العراقي لها؟ ولماذا لا تعقد ندوات خاصة لذوي الاختصاص في هذا الصدد؟ ولم لا تتجه مؤسساتنا الثقافية والاعلامية إلى المواطنين في استبيانات لمعرفة مدى قناعتهم بأساليبنا الإعلامية وأنشطتنا الثقافية الراهنة؟.

في بعض أوجه نضالنا الثقافي ومهماته

ان نضالنا الثقافي قطريا وعربيا ذو أوجه وميادين كثيرة وان المهمات التي تواجهنا متشعبة وصعبة. فالنضال الثقافي (والفكري عموما) لا يقف فقط عند حد التصدي للأخطار الثقافية والفكرية الخارجية، ولا سيما الامبريالية والصهيونية، وادارة التبادل الثقافي مع العالم بما يعزز هويتنا الثقافية وبما يسهم في العطاء الانساني.. بل أنه يتعدى ذلك الى اعادة خلق المواطن تكوينا نفسيا وثقافيا واخلاقيا انطلاقا من تراثنا الأصيل وعلى ضوء الأيديولوجيا العربية الثورية ومهماتنا القومية.. ويعني ذلك معالجة العادات والأفكار والمفاهيم والتسلكات السلبية التي هي وليدة ظروف اجتماعية - اقتصادية - وسياسية - محددة تحملت الثورة ارثها في مختلف الميادين، كالعشائرية.. والعلاقات الأبوية.. والنظرة المتخلفة للمرأة، والفردية الطاغية، وظواهر قلة الانضباط أو قلة الحرص على الممتلكات العامة، وغيرها من ظواهر وعادات ومفاهيم يفرزها المجتمع وتستقر لهذا الحد أو ذاك، ولا سيما لدى الأوساط والجماعات الأقل وعيا وتجربة.. وعندما يتحدث بعض الكتاب والباحثين العراقيين والعرب عن الازدواجية في تصرفات فئات من المثقفين التقدميين أنفسهم، أي الانفصام بين ما يبشرون به من أفكار ومفاهيم تقدمية وبين السلوك العملي في حالات بعينها، فانهم انما يشخصون مرضا لا نجده في العراق وحده..

وهكذا فان مهمات الثورة على الجبهة الثقافية واسعة، متشابكة ومعقدة،

والتغيير الثقافي والفكري الحقيقي يتأخر في العادة عن التغييرات الاقتصادية والسياسية. فالقضية هنا أصعب عشرات المرات لأن الثورة لا تصطدم فقط بافرازات وتأثيرات خارجية هدامة بل وأيضا بقوة عادات وتقاليد ومفاهيم مضت على بعضها القرون، وأصبحت ذات سلطان قاهر في تكوين الأفراد والجماعات. فعندما لا يجري احترام لعامل الوقت وقيمته، أو يجري هدر في الجهد والعمل، أو نصطدم في حياتنا اليومية بمظاهر غير حضارية، من خشونة وفظاظة، وعدم تحمل رأي الغير والقدرة على نقاش هادىء في أمور عادية بسيطة، فان ذلك يعكس نقصا حقيقيا في حياتنا الثقافية والحضارية التي لا تنحصر فقط في عدد ما نصدر من كتب وأفلام وما ننظم من معارض تشكيلية وما نشترك من ندوات ومؤتمرات ثقافية وعلمية وفنية.. الخ..

ونضالنا الثقافي هو أولا نضال قومي، ووحدة العرب الثقافية، وعمادها اللغة العربية، هي أساس ودعامة للوحدة العربية التي نطمح اليها. ومن حسن الحظ أن خطوات ومنجزات عديدة وباهرة قد تحققت على هذا الصعيد برغم العراقيل والمثبطات الكبرى التي واجهها النضال الوحدوي على الصعيد السياسي. ولعل (ميثاق الوحدة الثقافية العربية) هو في المقدمة من هذه الخطوات والمنجزات. وقد ورد في بعض فقرات الديباجة: «استجابة للشعور بالوحدة الطبيعية بين أبناء الأمة العربية، وايمانا بأن وحدة الفكر والثقافة هي الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية، وبأن الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة وتجديده على الدوام هو ضمان تماسك الأمة العربية ونهوضها بدورها الطليعي الابداعي في مجال الحضارة الانسانية والسلام العالمي المبني على أسس العدل والحرية والمساواة.. ولما للتعاون في ميادين التربية والثقافة والعلوم ورقيها من آثار فعالة في الانسان والمجتمع العربي والقومية العربية على الصعيد العالمي. وبما يؤدي اليه هذا التعاون من ضمان حقوق الانسان العربي في التعليم والحرية والكرامة والرفاهية وتمكينه من الاسهام في خدمة مجتمعه. وبما يؤدي اليه هذا التعاون من تطور هذا المجتمع وتقدمه على أسس متينة من قيمه الروحية الأصيلة، ومن العلوم الحديثة وتطبيقاتها. وبما يؤدي اليه هذا التعاون من ابراز الشخصية العربية في المجال العالمي وقدرتها على الوقوف في وجه قوى الشر العالمية المتمثلة في الاستعمار والصهيونية، واسهامها في اقرار السلام العالمي، وقيامها بدورها التاريخي في بناء الحضارة الانسانية وتقدمها.

«توافق الدول العربية على الميثاق التالي للوحدة الثقافية العربية.» وتؤكد المادة الأولى من هذا الميثاق على أن هدف التربية والتعليم هو «تنشئة جيل عربي واع مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن، يثق بنفسه وأمته، ويدرك رسالته القومية والانسانية، ويستمسك بمبادىء الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا الانسانية في السلوك الفردي والجماعي.»

وتنص المواد الأخرى على ارساء وتطوير التعاون الثقافي العربي بجميع أشكاله ومستوياته وعلى تطوير انظمة التعليم، والعناية باللغة العربية، وتعريف المواطن العربي «بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية وذلك بواسطة الكتب المدرسية وبواسطة التلفزيون والاذاعة والتمثيل والصحافة أو بغيرها من وسائل، وبانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية وبامدادها بما ييسر نجاحها، وباقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية.» وأيضا على «احياء التراث العربي - الفكري والفني - والمحافظة عليه، ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل، وعلى ترجمة روائعه الى اللغات الحية، وعلى التعريف بالثقافة العربية الاسلامية، وبشؤون الفكر العربي المعاصر وبالقضايا العربية الحاضرة...» وعلى توحيد المصطلحات العلمية والحضارية والمساعدة في حركة التعريب، وانشاء مجلس للمجامع اللغوية وتوثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف المختلفة وتبادل الخبرات الثقافية الخاصة بالموسيقى والمسرح والسينما والفنون الشعبية والصحافة ووسائل الأعلام المختلفة...» فضلا عن تبادل الأساتذة والمدرسين والخبراء العرب وتبادل الطلبة والتلاميذ وتشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية، وعلى تنسيق الجهود في «سبيل التعاون الثقافي الدولي وخاصة مع منظمة اليونسكو على تبادل الخبرات وتنظيم الاتصالات وانشاء المؤسسات الثقافية في البلاد الصديقة..» الخ..

ومنذ التوقيع على (ميثاق الوحدة الثقافية العربية) هذا في شباط - فبراير - ١٩٦٤ تحققت خطوات هامة على طريق تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. فقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) التي تقدم خدمات جليلة للتطور التربوي والثقافي والعلمي في الوطن العربي وان كنا نتمنى عليها لو ركزت أنشطتها ومشاريعها، ولو أنها اقتصدت في تقليد المنظمة الثقافية الدولية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، أي اليونسكو! لأن طبيعة كل من هاتين المنظمتين

مختلفة فالأولى عربية والثانية دولية (تضم حوالي ١٥٠ دولة) والمهمات تختلف، والموارد والخبرات تختلف، وطبيعة العمل متغايرة برغم أوجه التكامل وأوجه التنسيق والتعاون القائمة فعلاً.

ويشار بتقدير الى قيام ونشاط دور الاتحادات والمنظمات الثقافية العربية (الأدباء، الفنانين التشكيليين، الصحفيين، المعلمين، روابط البحث العلمي، الجامعات، الخ.. الخ..) وما قدمته وتقدمه من خدمات تعزيزا للوحدة الثقافية العربية وشد لحمة أبناء الأمة، وفي التصدي لقوى الشر العالمية، وفي بعث وحماية التراث الثقافي الفلسطيني، وفي نشر التراث الثقافي العربي والاسلامي وغيرها من الأعمال المجيدة..

كما يشار إلى الجهد العربي الثقافي على الصعيد الدولي، ومنذ حوالي عشر سنوات على وجه الخصوص، دفاعاً عن معالم القدس، وعن الحقوق التعليمية والثقافية لأبناء فلسطين، ومن مسعى متواصل لتعميم استخدام اللغة العربية، ومن دعاية ونشر للثقافة العربية والتراث الاسلامي في اطار برامج دولية مستقلة، ومن تعزيز للجهد الدولي (في اطار اليونسكو والأمم المتحدة) نحو استرداد الممتلكات الثقافية الموجودة في حوزة الآخرين، ومن مشاركة في سلسلة طويلة من الندوات والمؤتمرات الدولية التربوية والفنية والثقافية والعلمية وتبادل الخبرة والمعرفة في هذه الميادين.

وتستعد الدول العربية لعقد مؤتمر وزراء الثقافة العرب في اطار اليونسكو والمقرر عقده في أواخر ١٩٨١. وقد انعقد اجتماعان تحضيريان للمؤتمر آخرهما في بغداد (٥ ـ ١٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٧٩) حيث اتخذت توصيات جيدة منها:

- أ ـ التأكيد على مسؤولية الدولة في تقدم الثقافة، وهذه مسؤولية تتجلى أكثر في البلدان المتنامية، حيث يرتبط الأعلام والثقافة بمهمات التنمية التي يجب أن يكون الانسان محورا لها وحيث للتنمية جوانب وأبعاد ثقافية وأخلاقية وروحية وتربوية.
- ب ـ أن لا تؤدي زيادة دور الدولة في الثقافة الى الحد من حرية الابداع، والى خضوع الثقافة لمقتضيات الدعاية السياسية اليومية.

- جـ - الحد بقدر الامكان من اخضاع القطاع الثقافي للمطالب والنزعات والاعتبارات التجارية.
- د - العمل لايجاد الهياكل المناسبة وذات الطابع المتقارب لتنفيذ السياسات الثقافية في الأقطار العربية.
- هـ - استكمال ما لم يستكمل من اتحادات عربية وثقافية.
- و - التوسع في تكوين الكوادر الثقافية واقامة مراكز عربية لهذا الغرض.
- ز - اقامة مهرجانات ثقافية عربية في العالم.
- ح - التنسيق ما بين المؤسسات الثقافية العربية المتخصصة.
- ط - اقامة مراكز للوثائق الوطنية، وتعزيز المركز الاقليمي للوثائق الموجود مقره ببغداد.
- ي - اقامة مركز موسيقى للأقطار العربية.

كما جرى التأكيد على أهمية العمل الدولي لاسترداد أو رد الممتلكات الثقافية وضرورة تعزيز الجهد العربي المشترك في هذا الميدان.

وهناك توصيات أخرى جيدة تضاف الى سلسلة القرارات والخطوات المتخذة حتى الآن، وسيجري عام ١٩٨٢ عقد مؤتمر دولي حكومي للسياسات الثقافية، والمأمول أن يكون الدور العربي في التحضير للمؤتمر وفي المشاركة فيه دورا متميزا.

على أنه برغم هذه الخطوات والجهود العملية الجيدة كلها وبرغم القرارات الممتازة التي تنتظر التنفيذ، فان ما تم هو دون الطموح. فهناك عوامل معرقلة على رأسها افتقار بعض الدول العربية الى ارادة سياسية حقيقية واتخاذها مواقف اللامبالاة، وتغلب المصالح القطرية الضيقة والسلطويّة على مواقف البعض الآخر. فكثرة من القرارات لا تزال حبرا على ورق، والأنشطة الثقافية والأعلامية العربية المشتركة خارج الوطن العربي لا تزال أندر من النادرة. وتقدم بعض الممارسات مادة دعائية غزيرة للأعلام المعادي، ولا سيما في ميدان انتهاك الديمقراطية وتصفية الحريات، واضطهاد بل واغتيال رجالات الفكر والصحافة والقلم العرب في بعض العواصم العربية والغربية على أيدي مباحث وفرق اغتيالات بعض الأنظمة التي لم يعد يهمها غير ادامة هيمنتها.

ان قضية مطاردة الكلمة الشريفة واضطهاد القلم النزيه واللسان الصادق

والفكر الحر، واغراق ساحة الصحافة والأدب والفكر بالدماء، قد أصبحت أهم وأخطر قضية تواجه الثقافة العربية والمثقفين العرب. فالابداع والانتاج الفكريان والصحافيان والفنيان الجادان والمخلصان غير ممكنين مع سيف الاضطهاد والاستبداد والارهاب(*).

وتقف الأمية عقبة كبرى أمام التنمية الثقافية، والتقدم عموما في أرجاء واسعة من الوطن العربي، ومناخا يسهل التكلس على التقاليد البالية مثلما يشجع على الغزو الثقافي الأجنبي من الخارج.. ولاستئصال الأمية لا بد قبل كل شيء من ارادة سياسية واضحة وحازمة ومن تعبئة جميع الموارد اللازمة بشرية ومادية في اطار استراتيجية عربية موحدة لمحو الأمية.. وبهذا الشأن توجد قرارات وتوصيات عربية جيدة وجهاز عربي رسمي لمحو الأمية في اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. غير أن ما تحقق لا يزال جزئيا ومتعثرا، الا في أقطار معينة، وخصوصا العراق.

ومما هو مطلوب أيضا الاستمرار والتوسع في سياسة التعريب، ولا سيما على صعيد التعليم الجامعي، وتعزيز دور ومكانة العربية الفصحى، وحماية استخدامها في كل الميادين.. كما يتطلب نشر الفكر العلمي مبسطا على أوسع نطاق والتوسع في تبسيط وتعميم الثقافة العلمية، ودعم البحوث العلمية ومراكزها العربية والقطرية، والتجديد في أجهزة التعليم وطرائقه ومحتوياته، انفتاحا على التجارب والمنجزات العالمية، على أن نتسلح بأعلى يقظة وحذر تجاه المحاكاة الآلية واقتباس ونقل نماذج التعليم الأجنبية، تلك الظاهرة التي تلمس في عدد غير قليل من الأقطار العربية.. وهناك أهداف العناية بثقافة الطفل، وتوعية الشباب، ورفع المستوى التعليمي والثقافي للمرأة، واعطائها مكانة محترمة في المجتمع بلا تزمت ومن غير انفلات..

ويعاني الوطن العربي معاناة حقيقية من هجرة الأدمغة بتسرب آلاف من مثقفيه المتخصصين والمقتدرين والمتنورين الى الدول المتقدمة صناعيا، كالولايات المتحدة وغيرها. وهذه ظاهرة سلبية مؤلمة، ولها عواقبها الوخيمة ونتائجها التدميرية، مما يتطلب سياسة عربية جدية حازمة وعلمية وموضوعية لمعالجتها،

(*) كتب ذلك قبل اغتيال المناضل والمفكر اللامع الدكتور عبد الوهاب الكيالي.

والعمل بكل السبل لجذب العقول المهاجرة. ونعرف أن ذلك مهمة صعبة وخصوصا لأن الأمر لا يتعلق فقط بالمغريات المادية، بل قبل كل شيء بالمناخ الفكري والاجتماعي والسياسي الذي يشجع هؤلاء على العودة، ويشعرهم بتقدير المجتمع لقيمة العقل وأهمية العلم والفكر، بعيدا عن الجمود والكبح والتسلط والفساد..

أما الغزو الثقافي الصهيوني فقد تحول الى خطر عملي ومباشر ولا سيما على مصر.. ولمكافحة هذا الخطر الأكيد فان المطلوب جهد عربي مبرمج وذكي وواع ومستمر ذو امكانات وذو قدرات، فضحا للصهيونية فكرا وممارسة على أصعده التعليم والنشر والبرامج التلفزيونية والأفلام والأعلام الخارجي، ومقاطعة لنتاجات جميع المثقفين والفنانين العرب الذين تعاونوا مع العدو الصهيوني تعاونا حقيقيا واضحا واستمروا في هذا الدرك المشين.. وانه لمما يبهج ويسعد ويبعث على الاعتزاز والتفاؤل أن نجد خيرة المثقفين المتنورين المصريين في الصف الأمامي من هذا الكفاح الثقافي - الفكري والسياسي الشاق والصعب، واقفين بشجاعة وبوعي دفاعا عن عروبة مصر وعن الثقافة والمصير العربيين. ولا بد من اشارة اعجاب واكبار الى وقفة المثقفين المصريين الوطنيين في معرض الكتاب بالقاهرة، بمطاردة كتب الصهاينة واعلامهم، ورفع الأعلام الفلسطينية في تحد جريء لعملية الاستسلام والتطبيع.

شيء عن الثقافة والإعلام في العراق

ان تطور وازدهار الثقافة والتقدم في مواقع نضالنا الثقافي وجبهتنا الفكرية مرتبط بالضرورة بالارادة السياسية الثورية، وبالجهد النضالي المتقدم على جميع الأصعدة، من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية التقدمية والقومية ضد التخلف والتجزئة ومن أجل التقدم والديمقراطية والوحدة والاشتراكية.. ومجموع هذه الجهود، ثقافية أو سياسية، أو اجتماعية ـ اقتصادية، مرتبطة باعتماد نظرية علمية قومية اشتراكية مرشدة.. ويمكن القول ان القطر العراقي يسير في المقدمة في النهضة الثقافية العربية المعاصرة.. فقد حققت الثورة قفزات ثقافية تقدمية عميقة بموازاة ما تحقق من انتصارات سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى خلال سنوات عمر الثورة. فما كان ممكنا أن يحدث ذلك الا في ظل ثورة تقدمية قومية يقودها حزب ثوري رائد ويرشدها فكر علمي اشتراكي طليعي صيغ وتطور عبر النضال الثوري الطويل وبمعاناة فكرية وعملية حقيقية، فكر يجمع بين اصالة التراث والبعد الانساني، ويتقدم ويغنى ويتكامل باستمرار بلا جمود أو تعصب وغرور.

وقد حدد التقرير السياسي (المؤتمر القطري الثامن ١٩٧٤) مهماتنا الثقافية والاعلامية على النحو التالي:

«ان الثورة التي تناضل من أجل هدم البناء القديم بجميع مظاهره

الاجتماعية والاقتصادية الاستغلالية، تعمل أيضاً على انهاء كل المخلفات الفكرية والثقافية لذلك البناء.. من أجل وضع الأسس السليمة للبناء الثقافي والفكري الجديد المواكب للبناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.. ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل البناء الثقافي الثوري عن البناء الاقتصادي والاجتماعي.. وهكذا تتحقق وتنسحب مقولات الحزب والثورة ورؤيتها الشاملة للمجتمع العربي على مجال الثقافة والأعلام والفنون كقطاع حيوي ومهم ذي علاقة مباشرة بأحاسيس ومشاعر الجماهير المناضلة المتفاعلة مع حركة الثورة الشاملة..» ثم يعيد التقرير ايضاح الاطار والمحتوى الفكري لثقافة الثورة بالتأكيد على:

أولا : انطلاق اعلام الثورة وثقافتها من النظرة القومية الاشتراكية المتفاعلة مع الثقافة الانسانية.

ثانيا : النضال ضد الأفكار والنظريات والتيارات الشوفينية والطائفية والعنصرية والشعوبية الأقليمية.

ثالثا : الحفاظ على التراث العربي واستكشاف كل المعاني الانسانية التقدمية فيه.

(ص ٨٨ من التقرير السياسي، الطبعة الأولى).

وخلال سنوات الثورة تطورت الحركة الفنية التشكيلية في القطر العراقي لتصبح باعتراف الفنانين العرب والأجانب في مقدمة النهضة الفنية العربية المعاصرة، ووجد الفنانون جميع أنواع التعضيد والتشجيع من القيادة السياسية والدولة حيث رعاية الفن والشعراء والأدباء والكتاب. وقد ظهر وتطور فن الملصق السياسي، وتطورت حركة السينما والمسرح وأنشئت مؤسسة عامة لشؤونها، وأقيمت مؤسسات ثقافية أخرى، وازدهرت حركة النشر والتأليف بتشجيع من الدولة وتكريم للمبدعين.

وصدر قانون لتكريم المبدعين، وقوانين تمنح الأدباء والفنانين حقوقاً لا يحلم بها معظم الفنانين في العالم ومثل الأدباء والكتاب وأهل المسرح والسينما والشعراء والفنانين التشكيليين، نجد أوضاع الموسيقيين العراقيين. فقد أسست مدرسة الموسيقى والباليه ومعهد الدراسات النغمية وأعيد تشكيل الفرقة السمفونية الوطنية وأقيمت لجنة وطنية للموسيقى واختار العرب بغداد مقراً للمجمع العربي الموسيقي، ونقل عازفونا وموسيقيونا المبدعون نماذج الفن الرفيع إلى العالم أجمع في حفلات ومهرجانات، وجرى الاهتمام البالغ بالفولكلور الغنائي والموسيقى، وأصبح لفرقنا

الفولكلورية رصيد عربي ودولي مرموق.

ولقي الطفل العراقي والعربي رعاية خاصة فنشأت وازدهرت أدبيات الأطفال وظهر مسرحهم وسيقام متحفهم في قلب المتحف الوطني..

وتطورت حركة نشر الكتاب عددا ومستوى، وفي مختلف المواضيع، وظهرت سلسلات متنوعة من الدراسات والبحوث، عن وزارة الثقافة والأعلام، كما تطورت حركة النشر الجامعي وغيره.. وظهرت دراسات علمية وتاريخية واجتماعية جادة فيها جدة وعمق، وحظي أحياء التراث بمكانة خاصة في أوليات النشر. وتلعب المجلات الأدبية والثقافية في القطر دورا بارزا ومهما في مجمل الحركة الثقافية العربية فأصبح لمجلة مثل (آفاق عربية) مكانة خاصة لدى أوساط متزايدة من المثقفين العرب ولا بد هنا من الاشارة بدور المجلة في نشر بحوث ومواد هامة عن تاريخ العراق الحديث.

وتبدي الثورة اهتماما مركزا ومتزايدا بصيانة وحماية ممتلكاتنا الثقافية بما فيها الأبنية الخاصة القديمة التي تحمل معالم فن العمارة العراقي والعربي والاسلامي، وترعى القيادة السياسية والرئيس المناضل صدام حسين شخصيا المشاريع الكبرى لاعادة بناء بابل وآشور، وكذلك حملات الانقاذ الاثارية في أحواض سد حمرين وسد حديثة، وتزداد الجهود العراقية على الصعيدين العربي والدولي من أجل انجاح تنفيذ القرارات الدولية الخاصة باسترداد أو رد الممتلكات الثقافية الى أصحابها الشرعيين. وان تنفيذ مشروع (بانوراما) القادسية يشكل بحد ذاته صفحة ثقافية مجيدة ذات دلالات بالغة..

وهناك شبكة المدارس العراقية في الخارج والمراكز الثقافية في العديد من العواصم العربية والأجنبية والتي تحمل للعالم رسالة العراق الثقافية الوطنية والقومية.

وقد شارك القطر ويشارك في مئات من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الثقافية والعلمية العربية والدولية، وان العديد من هذه اللقاءات الهامة تعقد في بغداد بالذات.

ولعل من بين أهم وأروع منجزاتنا الثقافية (والسياسية القومية) أن يصبح قطرنا مركز استقطاب ورعاية للأدباء والفنانين والصحفيين والكتاب العرب،

خصوصا من أبناء الشعب المصري الشقيق، وأن يجدوا من لدن ثورتنا وقيادتها كل عناية واهتمام، وأن تمنح لهم المجالات الرحبة في صحافتنا ودور نشرنا الرسمية وفي مؤسساتنا العلمية والتربوية والثقافية والجامعية وأن يتمتعوا بحقوق مساويه، لأخوتهم العراقيين، وربما بامتيازات أكثر كأشقاء..

وأما الحملة الشاملة لمحو الأمية فانها ليست عملية تربوية محضة وحسب، بل وانها عملية ثقافية ـ حضارية كبرى وستكون لها نتائجها المؤثرة والبعيدة على مختلف جوانب تطور العراق، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا وسياسيا..

ونشير أخيرا الى تشجيع السياحة، وتطور وازدهار الحركة الرياضية، واقامة وتوسيع نوادي الشباب، وفرص تمتعهم بأوقات فراغ منعشة ومفيدة لهم وللثورة، بما في ذلك حملات العمل التطوعي التي تشكل أسلوبا تربويا وثقافيا متقدما لتكوين النشء والشباب بما يقوي شخصية الفرد المتميز وقدراته الابداعية وروح المسؤولية الجماعية والحس الثوري لديه.

تلكم بعض ملامح وبعض نماذج النهضة الثقافية الصاعدة في عراق الثورة.. وقد ورد في المقال الأخير ذكر بعض الملاحظات الانتقادية. وأعتقد أننا قد أصبحنا في مرحلة أصبح فيها ضروريا أن نقف وقفة خاصة لتقييم ما تمّ تحقيقه ـ واعادة النظر فيما يستوجب هذه الاعادة بمشاركة فعالة من مؤسساتنا الثقافية الرسمية وشبه الرسمية ومن الاتحادات المهنية المعنية في القطر.

وأظن أن أهم ما يطرح نفسه الآن هو وضع سلم للأولويات مدروس بدقة وواقعية، ولا سيما في ميدان النشر، باعطاء اهتمام أكثر بالدراسات والبحوث الخاصة بالمفاهيم الأساسية للثورة العربية، وبتاريخ العراق والتاريخ العربي والاسلامي، وبمناقشة ودحض المفاهيم والتحليلات الفكرية التي تهدد المنطلقات التقدمية القومية، وأيضا بتبسيط العلوم الطبيعية، وغير ذلك من مواضيع حيوية وأساسية. وبالامكان تشجيع الكتابة الجماعية (أفرقة عمل)، وتخصيص الجوائز المناسبة للبحوث القيمة ، وغير ذلك من التدابير التي تعزز هذا الاتجاه.

كما يمكن للعراق أن يبادر الى تخصيص جوائز للفكر العربي على النطاق العالمي والعربي تمنح لأفضل النتاجات عن التراث الفكري العربي والاسلامي التي

يعدها الخبراء والعلماء العرب والأجانب، سواء جرى منح هذه الجوائز في نطاق منظمة ثقافية كبرى كاليونسكو(*) أو في نطاق آخر أيضاً. ومما يجب التحصن الواعي تجاهه هو خطر الغرق في الأنشطة الاعلامية الأنية اليومية والمباشرة على حساب العناية الكافية، واللازمة للأساسيات الثقافية والفكرية والتي بدونها لا يمكن تسليح المواطن بالتكوين الفكري والثقافي المناسب، ولا يمكن تحصين جبهتنا الثقافية من الأخطار الثقافية الخارجية المتعددة المصادر والأشكال. ان الأعلام اليومي والتنمية الثقافية الجدية مترابطان ويجب سيرهما معا وبتوازن حيّ...

وأخيرا فلا بد من اعادة التأكيد على أهمية اعادة النظر في بعض أساليبنا الاعلامية وفي أشكال بعض الأنشطة الثقافية ولا أقصد المحتوى والمضمون، بل الشكل والأسلوب أساسا وذلك بالتنويع والتجديد والابداع والتشويق المقبول، وابعاد العمل الاعلامي والثقافي عن اللفظية وعن النمطية وعن الوعظ المباشر والتكرار والتقليد. وبذلك نضمن قدرة أكبر على ايصال الأفكار النيرة إلى أفكار الشباب وكل المواطنين.

(*) خصص العراق جائزة دولية للثقافة العربية في إطار اليونسكو أقرها في المجلس التنفيذي للمنظمة عام ١٩٨١، وستمنح مرة كل عامين لبرّزين في هذا الميدان عربي وأجنبي.

الباب الثاني

مع مشكلات الإعلام والاتصال

مشكلات الإعلام والاتصال

على ضوء دراسات منظمة اليونسكو

شغلت مشكلات الأعلام والاتصال حيزا كبيرا ومتزايدا من اهتمامات المنظمة الثقافية الدولية على مدى السنوات الأخيرة وعلى الأخص منذ ١٩٧٦. وفي ١٩٧٧ ألف مديرها العام لجنة من الشخصيات الدولية المنتمية الى مختلف مناطق العالم وثقافاته يرأسه السيد ماكبرايد، الشخصية الايرلندية السياسية المعروفة، وقد عهد الى لجنة الـ١٦ هذه دراسة مشكلات الأعلام والاتصال بجميع نواحيها وجوانبها السياسية والثقافية والتقنية. وتبنت اللجنة مفهوما واسعا للاعلام والاتصال يتعدى وسائل الاعلام الجماهيري، واستهدفت في عملها كيفية التوصل نحو نظام دولي جديد للاعلام. وقد برزت داخل اللجنة خلافات كبيرة وواسعة، ولكنها استطاعت تقديم تقرير مرحلي مشترك الى الدورة ٢٠ للمؤتمر العام (باريس في أواخر ١٩٧٨).

وواصلت اللجنة عملها في سلسلة طويلة من الاجتماعات والندوات والاتصالات والدراسات حتى وضعت تقريرها النهائي الذي طرحه مدير عام اليونسكو مع ملاحظاته على المؤتمر العام ببلغراد (الدورة ٢١ في أيلول - سبتمبر - تشرين الأول - اكتوبر - ١٩٨٠). ثم صدر التقرير في كتاب عنوانه «Many voices, one world» وستظهر ترجمته العربية قريباً.

لقد برز خلال المناقشات الجارية في اليونسكو عدة تيارات أو اتجاهات أساسية يمكن تلخيصها كالتالي:

١ ـ تيار أو اتجاه البلدان الاشتراكية الذي يؤكد على مسؤوليات الأعلام والصحافة وواجباتها تجاه المجتمع والانسانية، وضرورة قيامها بنشر أفكار السلام والتعايش السلمي ونزع السلاح. ويدين هذا التيار ما يعتبره حرية اعلامية زائفة في المجتمعات الرأسمالية، وسيطرة المال والاحتكارات على أهم وسائل الأعلام وأجهزته وتقنياته، والتشويه والتشويش المستمرين والمبرمجين في نشر الأخبار والمعلومات عن البلدان الاشتراكية وقضايا الشعوب. ويدافع هذا التيار، (الاتجاه) عن الاشراف الحكومي على وسائل الأعلام.

٢ ـ اتجاه الدول الغربية ومؤسساتها الصحفية والأعلامية، وهو اتجاه يدافع عن «حرية تدفق الأنباء»، و «حرية الصحافة» ويدين أي تسلط أو تدخل حكومي في شؤون الصحافة والأعلام، وبدلا من الحديث عن نظام دولي جديد للأعلام، يحاول هذا الاتجاه (أو التيار) حصر الموضوع في نطاق التخلف التقني لبلدان العالم الثالث وضرورة تقديم العون المالي والفني لها عبر العلاقات الثنائية أساسا. أي محاولة عرض الأمور في اطار العون المحدد من الدول المصنعة الى البلدان المتنامية من غير الاقرار الواضح والصريح بأن ما يدعى بحرية تدفق الأنباء في الوقت الحاضر انما يجري باتجاه واحد، من جهة واحدة، وبأن ما يواجه العالم في ميدان الأعلام والاتصال هو وضع قواعد وأسس وعلاقات جديدة تتسم بالعدالة والمساواة والتكافؤ والتعاون المتبادل. وان الموضوع بالتالي سياسي وثقافي، وذو علاقة مباشرة بهدف اقامة نظام اقتصادي جديد في العالم.

٣ ـ الاتجاه أو التيار الذي تحمله أغلبية بلدان العالم الثالث ولا سيما في اطار حركة عدم الانحياز. وبرغم التباين الواسع في المنطلقات الفكرية والسياسية وفي طبيعة الأنظمة في هذه البلدان، فان ما يجمع بينها هو التطلع الى نظام عالمي جديد، اقتصادي واعلامي، والايمان برسالة الأعلام في التنمية ونشر المعرفة ومكافحة الأمية، وما يتطلب ذلك بالضرورة من دور متزايد للدولة بحكم ما هو مطلوب من موارد مالية وامكانات لا يمكن لغير الدولة القيام بها. واذا كان هذا الاتجاه قريبا من الاتجاه الأول، ويلتقي معه في العديد من النقاط الكبرى، فان ذلك لا يعني موافقة على المنطلقات الفلسفية والأيديولوجية والسياسية

للبلدان الاشتراكية. وان كان ذلك يصدق على دول معدودة من العالم الثالث. . والواقع أن ما تتعرض اليه البلدان النامية من عواقب النشاط الاعلامي الموجه من الكتلة الاشتراكية الشرقية ليس بالقليل.

ان التلخيص أعلاه مقتضب جدا، ولا يعكس بأية حال مختلف التفاصيل الهامة ولا التعدد والتنوع الكبيرين في الآراء والمواقف وفي المنطلقات، فضلا عن الممارسات الفعلية.

ان ما سعت اليه اليونسكو وتسعى ليس العمل لبسط الهيمنة الحكومية على وسائل الأعلام ولفرض تحكم دولي على الصحافة والصحفيين، ولكن السعي لتخفيف الفوارق والفجوات الكبرى التي تفصل العالمين المصنع والمتنامي في الميدان الأعلامي، من النواحي التقنية والامكانات الفنية، والتوصل الى قواعد أدبية ومعنوية لعمل الصحافة والصحفيين وسائر رجالات الإعلام ولا سيما ما يتعلق بقضايا الشعوب في حريتها وأمنها وفي السلام العالمي العادل.

وقد صدر عن الدورة العشرين للمؤتمر العام (١٩٧٨) اعلان دولي هام أقر بالاتفاق العام بعد سنوات من المناقشة والجدال الذي اتسم بالتعقيد وبالحدة في بعض الأحيان. والاعلان المذكور صيغة متقدمة حول الالتزامات الأدبية التي يتحملها رجالات الأعلام في ميدان الدفاع عن السلام ومكافحة العنصرية والاستعمار ونشر أفكار الصداقة بين الشعوب. وفي الوقت ذاته يؤكد على مبدأ الحرية الاعلامية وعلى حقوق الصحفيين.

والواقع أن التحيز الأعلامي الغربي المعادي للعالم الثالث، وخصوصا للأمة العربية، قد وصل مداه في السنوات الأخيرة، وخصوصا منذ ارتفاع أسعار البترول. . فصورة العربي خاصة يجري تبشيعها والتشهير اليومي بها في الصحافة والبرامج الاذاعية والتلفزيونية، وتجهد الأوساط الاعلامية المتنفذة بتحميل الأقطار العربية خصوصا ودول الأوبيك عموما مسؤولية الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تواجه العالم الرأسمالي. ولا يتردد المسؤولون السياسيون الغربيون في عدد من هذه الدول، عن تشجيع المشاعر العنصرية ضد العرب وضد العمال المهاجرين. وقد تعرضت المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة اليونسكو، الى حملات اعلامية مغرضة في بعض دول الغرب وذلك لدفاعها عن حقوق الشعب الفلسطيني وعن طموح

العالم الثالث نحو نظام اعلامي دولي جديد.. وتستمر حملة التشهير والعداء ضد المنظمة وتتصاعد بسبب جهودها وأنشطتها الأعلامية التي أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عدة قرارات بتقديرها واسنادها. ومن المؤسف أن هذه الأنشطة لم تجد الاهتمام اللازم في صحافتنا العربية، وحيثما نشر شيء عنها في هذه الصحافة، فانه لا يتصف بالدقة والانصاف. وأذكر مثلا أنه بعد المؤتمر العام لسنة ١٩٧٨، نشرت في مجلة عربية تصدر في باريس تعليقات تعرض موقف اليونسكو وكأنه دعوة الى بسط الاشراف الحكومي على وسائل الأعلام ومادتها وخنق حرية الصحافة والصحفيين. وانطلاقا من هذه الفرضية الخاطئة جرى الاستشهاد بأحوال الاستبداد والفساد والظلم في العديد من بلدان العالم الثالث واستهتار الحكام.. وتساءلت المجلة، ضمن ما طرحت من أسئلة:

«ماذا يحدث لو أعطيت أنظمة هذا العالم الثالث الحق في ارسال كل خبر أو معلومات عن بلادها الى العالم الخارجي؟.

«هل يمكن للعالم أن يعرف شيئا بواسطة شاه ايران عما يحدث اليوم في بلاده؟.

«وهل يستطيع نظام عنصري في جنوب أفريقيا أو روديسيا (كان ذلك قبل تحررها ـ الكاتب) أن يعطي صورة حقيقية لأبشع أنواع التمييز القائم على مجرد تفاهة.. تفاهة اختلاف لون الجلد الانساني؟.

«واذا كانت المصالح الرأسمالية تغيب جزءا من الصورة الحقيقية، فان وضع سلطة الاشراف على الأخبار في أيدي أنظمة معظمها أوليغارشي، أو دكتاتوري متخلف عن فهم مهمة الأعلام، سيؤدي الى تغيب الجزء الآخر من الصورة.».

وهذه تساؤلات هي في محلها تماما، ولكن ما لم توفق فيه المجلة ـ وغيرها ـ استطرادها للحكم اذ تقول:

«وهكذا فان منظمة اليونسكو ترتكب خطأ فادحا في حق المجتمعات الانسانية اذا ما جعلت تلك الأنظمة هي الحكم بين شعوبها وبين الأعلام العالمي.»..

ذلك لأن اليونسكو لم تستهدف ما ينسب اليها هنا. ويظهر أن المجلة وقعت ضحية التفسيرات الغربية غير الموضوعية، وهي تفسيرات لا تزال رائجة ولا سيما

في الصحافة الأميريكية. ومما له دلالته البالغة ان المجلس الوطني الأميريكي للأنباء أصدر في اجتماعه الذي عقد في ديسمبر، كانون الأول «تعليماته الى موظفيه بدراسة التغطية التي قامت بها وسائل الأعلام للمؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في بلغراد في ١٩٨٠ بغية تحديد مدى الانصاف فيما قامت به الصحافة من جهود لتعريف الجمهور الأميريكي بالأحداث التي جرت هناك، ولا سيما بالأحداث المتعلقة بقضايا الاتصال على الصعيد الدولي.».

وقد قام الموظفون بفحص ٤٤٨ قصاصة من قصاصات الأنباء و ٢٠٦ من المقالات الافتتاحية في الصحف في جميع أنحاء البلاد، و «تبين أن نسبة تبلغ ٨٠ في المائة من الأخبار الصحفية كانت مستمدة من وكالة الاسوشيتدبريس ووكالة اليونايتد بريس انترناشونال.».

وقد ورد في التقرير عن نتائج هذا التقصي:

«ولم يتناول أي خبر صادر عن المؤتمر الذي استمر ستة أسابيع التقارير أو الكلمات أو القرارات المتعلقة بأنشطة اليونسكو الأساسية في مجالات مكافحة الأمية والتوصل الى مصادر بديلة للطاقة، وحماية الآثار والمواقع التاريخية، وتوسيع البرامج التعليمية الخاصة بالعلميين والمهندسين، ورعاية البحوث الأساسية في مجال انتاج الغذاء وعلوم المحيطات، وعشرات من المجالات الأخرى.».
«وقد أعربت جميع المقالات الافتتاحية، بغير استثناء ، عن التخوف من اشتراك اليونسكو في المحاولات الرامية لرسم سياسة في مجال المسائل التي تؤثر على تداول المعلومات على الصعيد العالمي. وقد اتسمت المقالات الافتتاحية بعداء شديد من ١٥٨ حالة الى الحد الذي اقترحت معه ٢٧ جريدة انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو اذا أصرت على تلك الخطوات التي رؤي أنها تعتبر خطوات هدامة بالنسبة لحرية الصحافة.».

ثم يمضي التقرير قائلا بأن تحليلات الأنباء والمقالات الأخبارية الأميريكية ركزت «تركيزا يكاد يكون مطلقا على قلق الغرب ازاء مبادرة اليونسكو ولم تخص الا مكانا ضئيلا لعرض الآراء المخالفة.» (أين اذن الحرية التي يقدسون؟!).

[illegible] من ذلك فان «اتجاه صحافة هذا البلد (الولايات المتحدة) على الجوانب السلبية لتدخل اليونسكو في المسائل المتعلقة بوسائل الأعلام «كان موضع تعليق في الاستقصاء لا من جانب أنصار النظام الجديد للاتصال فحسب» بل وأيضا من جانب الكثيرين ممن ينظرون الى الموضوع برمته بتحفظ عميق. ومن هؤلاء ليونارد ر. سوسمان، المدير التنفيذي لدارفريدام بنيويورك». فقد تحدث المشار اليه أمام المؤتمر العام عشر دقائق «ولكن رواية. وكالة الأسوشيتدبريس لم تتضمن سوى تحذيراته لليونسكو بالامتناع عن أي عمل من شأنه اصدار التراخيص للصحفيين أو الرقابة- عليهم.» ويقول السيد سوسمان نفسه «ان كل كلمة في الرواية كانت صحيحة تماما، ولكن أثرها الاجمالي كان غير متوازن» وأعرب عن أسفه لأن هذا، في رأيه، هو الأسلوب المميز الذي اتسمت به غالبية الأخبار الأميريكية المتعلقة بمناقشات اليونسكو حول الأعلام.

وينتهي هذا التقرير المهم الذي وضعه أ. هـ. راسكين، نائب مدير المجلس الوطني الأميريكي للأنباء بالتأكيد على «ان اختلال التوازن الذي اتسم به الجانب الأكبر من التغطية الصحفية لأخبار مؤتمر بلغراد في هذا البلد لم يجعل من الممكن ارساء أساس سليم يمكن أن يرتكز عليه الأميريكيون في اصدار حكم مستقل على صحة ما تتخذه صحفهم من مواقف متعلقة بالنشر بالنسبة لموضوع الاتصال الذي تتناوله اليونسكو. ومن المؤسف أيضا أن هذا الاختلال قد ضرب مثالا سيئا لصحفيي العالم الثالث وسائر المتشككين بشأن موضوع كان ينبغي أن يجدوا فيه مثالا طيبا لحرية الصحافة وحصانتها من الرقابة الحكومية في الحياة الصحفية الغربية.» - انتهى النص -.

وبالطبع فان التغطية المشوهة لمؤتمر بلغراد ليست الا مثالا واحدا من بين مئات ومئات من الأمثلة السلبية في هذا الشأن. لأن الصحف الكبرى ووكالات الأنباء الرئيسية وأجهزة الأعلام الأخرى التي تسيطر عليها في الغالب أو تملكها شركات احتكارية وأصحاب مليارات تتعمد أن تنشر الأنباء من وجهة مصالحها المالية والسياسية. يضاف الى ذلك التغلغل الواسع للعناصر الصهيونية في أجهزة ووسائل الأعلام الغربي. على أن ذلك لا يجعلنا نغمض الأعين عما يوجد فعلا في الغرب من مظاهر للحرية الصحفية هي حصيلة جهود ونضالات طويلة وتعبير عن تقاليد راسخة برغم أنها حرية نسبية وبصرف النظر عن أن وراءها تحكّم رجالات

المال والاقتصاد والسياسة. انها في الواقع مظاهر حضارية مرموقة مهما اختلف الرأي حول حدودها وقصورها. وبمقابل ذلك هناك أفظع حالات للاستبداد والجهل والتشويه الاعلامي في العديد من بلدان العالم الثالث ذات الأنظمة الديكتاتورية والعنصرية. وان تعديل هذه الأوضاع وتصحيحها رهن بارادة ونضال شعوب هذه البلدان. ولا شك في ان انتصارها مؤكد.

ونضيف بأن الاستهتار بالصحافة لا يقتصر على الحكام وحدهم بل هناك صحافة مستعدة للارتزاق لأي طرف كان، «الصحافة العاهرة»، وهي غير نادرة في وطننا العربي بالذات! فلماذا لوم الحكام وحدهم!؟.

ولكن هذه ليست هي القضية الكبرى بالنسبة الى الوضع الاعلامي الدولي. فماذا تستطيع جميع وسائل الأعلام في العالم الثالث أن تفعل ازاء جبروت وسيطرة وتحكم أجهزة ووسائل اعلام الدول المصنَّعة ولا سيما الأميريكية؟ أليست البلدان النامية تستورد وتستهلك المواد والبرامج التلفزيونية الأجنبية كمصدر رئيسي وتعتمد أساساً على بضع وكالات أنباء كبرى ذات امكانات ضخمة؟.

ألا تتعرض هذه البلدان الى غزو البرامج التي تبثها الأقمار الصناعية في بضع دول كبرى بثا مباشرا؟ ولحد الآن فان قدرات البلدان النامية [حتى التي تتوافر لديها ارادة سياسية وايديولوجية قومية واضحة]، لا تزال محدودة، برغم الجهود الكبيرة التي تبذلها، دول حركة عدم الانحياز. وهكذا فان المشكلة الكبرى المطروحة منذ سنوات على صعيد اليونسكو والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز هي قضية اقامة نظام اعلامي دولي جديد يقوم على الجمع بين العدالة والمساواة والتوازن والحرية والمسؤولية، وعلى لحاق العالم المتنامي بالعالم المصنع من حيث تقنيات الاتصال، نظام يراعي جميع الخصوصيات والتنوع الهائل في الأوضاع الوطنية واحترام حقوق السيادة والاستقلال والتشريعات الوطنية. وأما بالنسبة لمسؤولية الدولة فان الأمر يخضع للشروط والأوضاع المتميزة ولطبيعة الأنظمة وتقاليد المجتمع وتاريخه وطبيعة ما يواجه من مهمات. فحتى في البلدان الرأسمالية هناك تدخل متزايد من جانب الدولة في شؤون الأعلام اشرافا أو ملكية أو مشاركة في الملكية. وهذا ما يوضحه تقرير فريق ماكبرايد. وقد تأكدت من خلال هذه المناقشات والجهود كلها جملة من الحقائق والمبادىء والأهداف من بينها.

ان للانسان حقا مقدسا في الاتصال، وان الأمم، ولا سيما البلدان النامية، مدعوة الى «وضع سياسات شاملة للاتصال تكون مرتبطة بالأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العامة». وينبغي أن تقوم تلك السياسات على أساس مشاورات بين مختلف الجهات في المجتمع.

وبالنسبة للبلدان المتنامية، فان لوسائل الأعلام أهمية خاصة في نشر الوعي العلمي ومكافحة الأمية ونشر المعارف الصحية، أي في مجمل العملية الانمائية. ولذلك أيضا يكون للدولة دورها المتميز في هذا الميدان.

وفي سبيل ذلك لا بد من تدعيم القدرات الاعلامية للبلدان المتنامية من حيث البنى والوسائل وأشكال التكنولوجيا المناسبة لها وتدريب الكوادر الاعلامية، وتشجيع انتاج الكتب.. الخ.. الخ..

ويتطلب ذلك جهدا وطنيا مركزا يقوم على ارادة سياسية واضحة وحازمة، وجهدا اقليميا (على صعيد كل منطقة)، ثم تعاونا دوليا بناء ولا سيما في ميدان التكنولوجيا الحديثة للاتصالات، وتخفيض أجور نقل الأنباء ورسوم المواصلات السلكية واللاسلكية ورسوم البريد الجوي اللازمة لارسال الأنباء.. الخ..

ويدعو التقرير النهائي الصادر عن اللجنة الدولية المشار اليها، الى دعم الشخصية الثقافية للمجتمعات وما يتطلبه ذلك من وضع سياسات ثقافية قومية، وتعزيز وتطوير اللغة القومية، وتوفير الامكانية أمام الفنانين وشتى الفئات الشعبية من اسماع أصواتهم عبر وسائل الاعلام «وينبغي دراسة أوجه الاستخدام التجديدية للسينما والتلفزيون والأذاعة من جانب أناس ينتمون الى ثقافات مختلفة» كأساس لاستمرار الحوار الثقافي.. كما يدعو التقرير الى تقليص الطابع التجاري لوسائل الاتصال، والى تشجيع تبادل المعلومات التقنية بين الدول، وغير ذلك من اجراءات..

ودعا التقرير الى احترام حرية الصحافة والصحفيين وحمايتهم، برغم تباين الأراء في هذا المجال. ومما ورد في توصيات اللجنة، دعوة الى جميع البلدان لتوسيع مصادر المعلومات التي يحتاج اليها المواطنون في حياتهم اليومية واعادة نظر دقيقة في القوانين واللوائح المعمول بها بهدف الحد من القيود. وبشأن الغاء الرقابة فقد صدرت توصية اللجنة بالأكثرية في حين أن الممثل السوفياتي أكد على أن «مسألة

الرقابة أو اجراءات السيطرة التعسفية على الأعلام برمتها تدخل في اطار التشريعات القومية لكل بلد، وينبغي أن تحل في الاطار التشريعي القومي، مع مراعاة المصالح القومية لكل بلد.».

وفيما يخص التعاون الدولي يؤكد التقرير على أن «التفاوت الموجود في كل مكان في وسائل الاتصال يرجع الى الفوارق الاقتصادية أو الى التخطيط السياسي والاقتصادي أو الى فرض الاتجاهات الثقافية أو الى الاهمال. ولكن أيًا كان مصدر تلك الفوارق أو سببها، فان التفاوت الصارخ لا ينبغي السكوت عنه بعد الآن. ذلك أن مفهوم اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال يفترض في حد ذاته دعم التعاون الدولي الذي يشمل مجالين رئيسيين: المعونة الدولية والاسهام في التوصل الى تفاهم دولي..

غير أن اللجنة لم تستطع الاتفاق على نقاط هامة أخرى تخص جمع الأنباء ونشرها، وحماية الصحفيين، والنواحي المالية، وغيرها..

تلكم باختصار الوجهة العامة لمعالجة مشكلات الأعلام في اليونسكو وجهودها وأنشطتها في هذا الميدان.

وقد رأينا من المناسب أن نتبع ملاحظاتنا هذه بالملاحظات التي أرسلتها وزارة الثقافة والأعلام العراقية عام ١٩٧٨ الى منظمة اليونسكو تعقيبا على التقرير-الموقت الصادر عن اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات. وهي ملاحظات تكمل ما أبديناه في هذه الصفحات.

ميونيخ وملاحظات في الإعلام العربي*

ماذا يجب أن يكون هدف الأعلام العربي في الغرب؟.

في رأيي أنه ينبغي أن يستهدف شل وحصر الدعايات الاستعمارية الصهيونية المعادية ونشر الحقائق والوقائع عن قضايانا القومية الأساسية وعن اجرام الكيان الصهيوني وعدوانيته.

وهذا الاعلام يجب أن يتجه الى القطاعات الغربية التي يمكن ويجب كسبها، (أو على الأقل منع انحيازها الى الأعلام المعادي) بحكم عدم ارتباطها عضويا بالمصالح الامبريالية. أضف الى ذلك ضرورة المزيد من عمليات التوضيح والشرح بالنسبة للأوساط السياسية التقدمية التي تتخذ (بشكل أو آخر وبدرجة أو أخرى) مواقف تأييد أو تضامن مع قضايانا.

ومن المهم جدا حسبان واقع أن الأعلام العملي (اذا صح التعبير) هو دوما الأكثر فاعلية والأسرع تأثيرا. فالمنجزات الفعلية، والانتصارات الثورية والأمثلة الايجابية في حسن التصرف والادارة والسياسة والسلوك هي بحد ذاتها اعلام مؤثر، وهي تسهل الى حد كبير مهمات الأعلام الرسمي وتسلحه بالحجج والبراهين الدامغة.

* نشر عام ١٩٧٢.

ومن هنا، فبمقدار ما تحقق الأمة العربية ودولها والفلسطينيون ومقاومتهم من منجزات وخطوات ايجابية مؤثرة، تفرض قضايانا القومية وهيبتنا نفسها عاليا بقوة العمل والمثال. وهذا - بطبيعة الحال - لا يعني تقليلا من دور الاعلام وأجهزته وأساليبه، اذ في غياب الاعلام السليم والقوي تستطيع الدعايات المعادية أن تنال بالتشكيك والتشويه مآثر ثورية، أو أن تحاربها بسلاح الصمت والسكوت. فقد اعتادت معظم الصحف الغربية البرجوازية مثلا على تجاهل المنجزات الكبيرة والبارزة التي تحدث في القطر العراقي، لكنها تثير حملة دعائية خبيثة وشعواء عندما (تصطاد) ظاهرة سلبية، أو ما تتصوره ظاهرة سلبية، فتعرض الأمر بتهويل وتوقيت يلفتان النظر.

وما دمنا بصدد دور (الاعلام العملي)، لا بد من ذكر الدور السلبي الخطير الذي تلعبه الحوادث والتصرفات والسياسات الخاطئة والسلبية والنماذج العملية السيئة في الواقع العربي.

وغالبا ما ينبري الاعلام الصهيوني لتضخيم واستثمار واستغلال هذه الثغرات والسلبيات والمآسي على نحو بارع وبذكاء وتخطيط. فالدعايات الغربية المناصرة للصهيونية اشارت مرارا الى التنكيل العربي بالفدائيين في معرض «البرهنة» على أن اسرائيل (أكثر رعاية) للفلسطينيين من الدول العربية. وفي المناظرات والندوات الجامعية أو الاذاعية أو التلفزيون يجري الاستدلال الصهيوني بالتصريحات والتحليلات الدينية المتعصبة أو العاطفية المتسرعة، للطعن بالشعب الفلسطيني والجماهير العربية وبنضالها العادل، ولتشويه مواقف مجموع البلدان العربية. وفي معرض (البرهنة) على أن اسرائيل هي (الدولة الوحيدة) المتقدمة والمتحضرة في المنطقة، وان العرب متخلفون، وبدائيون، يجري الاستدلال بما يقع هنا وهناك في أجزاء الوطن العربي من فساد ومن بذخ ملكي وأميري مقابل جوع الملايين وجهلها وعريها.

ولكن تناول هذه المشكلة تناولا سليما وواقعيا ليس بالأمر الهين على صعيد الاعلام العربي في الغرب. فمن جهة، ينبغي في بعض الحالات أن يجري الاقرار بالسلبيات والثغرات في الواقع العربي اذا أريد حصر وتفنيد الأعلام المعادي أمام الأوساط الغربية المثقفة. ولكن هذا النوع من النقد الذاتي (ان صح التعبير) ليس

دائما بالأمر السهل أو المأمون العواقب. فكيف اذن تحل العلاقة بين مستلزمات الأعلام الفعال والسليم والعلمي ومستلزمات التنسيق والتضامن الاعلاميين العربيين النشيطين والفعالين؟؟ علما بأنه في وجه التركيز الاعلامي الصهيوني ـ الاستعماري الغربي يجب التحصن بالتضامن الأعلامي العربي، خصوصا في المحافل والهيئات الدولية. واذا كانت هذه هي القاعدة لمجابهة العدو المستميت والمتمكن، فان من الضروري في بعض الحالات، وفي بعض المجالات (لا سيما في الندوات) عدم تبرير وعدم تزكية السلبيات العربية البارزة التي تركز عليها الدعايات المعادية، بل نقدها نقدا صريحا مع تركيز الهجوم على الاستهتار والاجرام الصهيونيين والاستعماريين. وعلى كل، فان المسألة يجب تناولها في ظروفها وفي اطارها المخصوص وشروطها الملموسة، فلكل حالة خصوصياتها.

ومما له أهمية خاصة ونحن نرد على الأعلام الصهيوني وندافع عن الحق العربي في الغرب، أن نبين ونفضح بالوقائع والأرقام والتواريخ الدامغة والمثبتة، الطبيعة العنصرية والنزعة الفاشية والطابع الاستيطاني والعدواني للكيان الصهيوني وللأيديولوجية الصهيونية.

كما ومن المهم جدا نشر وقائع الارهاب الصهيوني منذ أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين، وفضح ذلك بالصور الفوتوغرافية وبالتواريخ، وتدعيمه بالوثائق والأسانيد. ان كراريس أو مقالات من هذا النمط تخدم قضيتنا أضعاف أضعاف المقالات الطويلة ذات الطابع العمومي. فأمثال هذه النواحي (العنصرية، الاجرام الجماعي، النزعة الفاشية) ذات حساسية خاصة في المجتمعات الغربية ولذلك يجب أن ننفذ من هذه المسالك والمجالات والمنافذ بلباقة وبيراعة، وأن لدينا مرتكزات قوية وأسانيد متينة. وبذلك أيضا نخرج من قوقعة الموقع الدفاعي الضعيف والمهلهل الى ساحة الموقف الأعلامي الهجومي المتحدي الذي هو وحده الموقف السليم والمطلوب.

ومن أجل قيام ونجاح أعلام عربي علمي مؤثر، فان الملاحظات التالية ـ أيضا ـ جديرة بالنظر كما أعتقد.

(١) عندما نخاطب الرأي العام الغربي ينبغي أن نحاول جاهدين مخاطبته باللغة

والنبرة اللتين يفهمها، لا أن تظل دعايتنا في نفس القوالب والكليشيهات المحلية أو العربية. فالرأي العام الغربي - مثلا - لا يطيق (وليس له وقت لقراءة) المقالات والتصريحات الطويلة والمسهبة، ولا يستسيغ الأساليب الاعلامية اللفظية وذات العموميات. فما يؤثر على الرأي العام الغربي هو سرد الحقائق والوقائع المحضة وتوخي الايجاز التام والدقة والوضوح.

(٢) ضرورة وأهمية تخصيص الموارد والامكانات البشرية والمادية والفنية الكافية ووضعها تحت تصرف المؤسسات والهيئات والمراكز الأعلامية العربية في الغرب.. ان حكومة العدو الصهيوني تضع تحت تصرف ملحقياتها الصحفية ومراكزها الاعلامية وسفاراتها موارد وامكانات طائلة لأغراض الدعاية والأعلام، حتى في بلدان الغرب نفسها حيث للصهيونية مواقع أقدام قوية وشبكات واسعة من الأنصار والمؤيدين والشركاء. أما الدول العربية بمجموعها، فانها، على العكس، لا تعير هذه الناحية الأهمية التي تستحقها، في حين يجري الهدر والتبذير في النفقات على مجالات ودوائر أخرى أقل إهمية(*).

(٣) ومما يستحق الاهتمام البالغ تنظيم المعارض الفنية والثقافية وعرض الفنون الشعبية العربية في البلدان الغربية. فللموسيقى والغناء والفنون التشكيلية والرقصات الشعبية والصناعات الفولكلورية (.، الخ..) أهمية ومكانة بارزتان في المجتمعات الغربية. لذلك فاننا مدعوون الى عرض وأبراز تراثنا ومنجزاتنا وهويتنا في هذه الميادين الفنية والثقافية لكسب احترام وتقدير ومحبة القطاعات المنصفة داخل مجتمعات الغرب. وبذلك أيضا نرد ردا علميا دامغا ومباشرا على الاتهامات الصهيونية والاستعمارية التي تحاول تصوير الأمة العربية ودولها بمظاهر البدائية وبشدة التخلف والهمجية..

(*) تحسنت الحال نسبياً في السنوات القلائل الماضية.

إعلام الصليبيّة الجديدة*!

ما يجري في الشرق الأوسط يشغل العالم كله، لا سيما وانه يقترن بتهديدات التدخل العسكري الأميركي. ولا أتعرّض هنا لتحليل الأحداث ذاتها، وما سيقع في حالة وقوع نزاع مسلح. ولكنني أتناول موقف الأعلام الغربي، ودوره في تأجيج مشاعر التوتر في منطقة مشحونة بجميع عوامل الانفجار.

ومسبقا أقول أنني لن أخوض نقاشا عموميا حول دور الصحافة ورسالتها، وحول حرية الصحافة، معناها ومدلولها ومداها، وحول ما اذا كانت هناك، الى جانب الحرية، مسؤولية صحفية ومبادىء وقواعد اخلاقية في تناول المشكلات الدولية.. هذا النقاش العام قديم، ولكنه قد تجدد بزخم خاص في السنوات الأخيرة أثر أول مشروع بيان دولي حول المبادىء التي يجب أن توجه وسائل الأعلام في معالجة العلاقات بين الأمم والدول وفي ميادين الكفاح ضد أخطار الحرب العالمية الجديدة، وضد الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري، ومن أجل حقوق الشعوب والانسان.. ويرتبط بذلك المشروع (الذي أثار عاصفة من حملات صحفية غربية معادية ترفض أبسط التزام أو مسؤولية ولو كانت أخلاقية

* «كتب هذا المقال أواخر ١٩٧٩ عندما تصاعدت حملة اعلامية محمومة في الغرب ضد العالمين العربي والإسلامي مستغلة خطايا وتخبطات النظام الفارسي الجديد وممارساته المتخلفة ومواقفه البهلوانية، ولا سيما في قضية الرهائن.. ونظرا للتطورات السريعة اللاحقة في الأحداث لم ندفع بهذا المقال للنشر».

بحتة)، تأليف لجنة دولية لمشاكل الأعلام في اليونسكو برئاسة السياسي الايرلندي (ماكبرايد) وهو أحد الوسطاء الحاليّين في قضية رهائن السفارة الأميريكية بطهران. .

ان موضوعي محدد وملموس، حيث الملحوظ أن وسائل الاعلام الغربية قد استغلت على أفظع وأوسع مدى قضية هؤلاء الرهائن للانتقال بحملة الأعلام الغربية المعادية للعرب ودول الأوبيك والاسلام الى مرحلة جديدة، شديدة الخطورة تتميز بالتأليب والتحريض على التدخل العسكري الأميريكي، وتبرير أعمال العدوان، وتهيئة المناخ الاعلامي والسيكولوجي والفكري لذلك، ومحاولة اضفاء طابع الرد «الحضاري» «المسيحي» على «الوحشية» و «البربرية» و «الظلامية» «الاسلامية». وفي هذه الحملة الاعلامية المحمومة تمتزج في كل واحد عقد الأحقاد الصليبية، ومشاعر الاستعلاء القومي الشوفيني الاستعماري، والميل الى تأديب الشعوب التي مارست وتمارس حقوقها في السيادة والتصرف بثرواتها الطبيعية، وفي مقدمتها البترول ولا سيما في ميدان تصحيح الأسعار التي كانت برخص التراب. . وتلعب العناصر الصهيونية، ذات النفوذ الأكبر في المواقع الأعلامية الغربية، دورا شديد الفاعلية والتأثير، في تنظيم وتوجيه واطلاق هذه الموجة الأعلامية الصليبية ضد العرب وضد الاسلام والمسلمين - وفي الواقع ضد العالم الثالث أجمع.

إن الاعلام الغربي معروف بتحيزه المعادي للعرب، ومناصرة الصهيونية والعدوان الاسرائيلي، سواء عند وقوع عدوان ١٩٥٦، أو عدوان ١٩٦٧ غير أنه منذ آواخر ١٩٧٣، وعلى أثر المواقف التي اتخذتها دول الأوبيك بتصحيح أسعار البترول، فان حمى الأعلام الغربي المعادي قد ارتفعت واتخذت لها مرتكزات وحيثيات ومسارب وأشكالا جديدة. ومع كل خطوة جديدة للدول المصدرة للبترول، كان هذا الأعلام يصعد من حملاته، ويمعن في التشويش والتزييف والتشويه وقلب الحقائق وفي التأليب والتحريض وتضليل الرأي العام. وقد امتزجت قضية البترول بقضية الصراع العربي - الصهيوني - بفعل ارتباط القضيتين وبفعل التحكم الأعلامي الصهيوني في الغرب. لقد عمدت الوسائل الأعلامية المشار اليها الى تبشيع صورة أهل النفط أمام الرأي العام الغربي بعد تقليص دول البترول المنتجة والمصدرة الى العرب وحدهم، وعرضهم بوصفهم مجردين من الثقافة والذكاء والمؤهلات، ومخلوقات لا يهمها غير سحق العالم بسلاح البترول وسلب المواطن الغربي حريته وأمنه وراحته الشخصية، وغير هدر الملايين على موائد القمار،

وتجميع الحريم.. «ولا يوجد لديهم غير البترول.. وأما نحن فلا نملك البترول ولكن لدينا كل شيء آخر»، ذلك ما ردده ويردده الاعلام الفرنسي (والغربي عموما) في المقالات والتعليقات وصور الكاريكاتور، والأغاني والبرامج المسلية والنكات، والمسلسلات التلفزيونية البوليسية الأميريكية ـ هذه المسلسلات التي نجد في عدد كبير منها أن المجرم والشرير هو عربي أو فلسطيني، وأن البطلة هي اسرائيلية، أو حتى ان اسمها اسرائيل!! وتتعمد هذه الأجهزة والوسائل أن تُنسي الناس بأن الولايات المتحدة هي في مقدمة الدول المنتجة للنفط وبأن الأميريكان يستنزفون البترول ويهدرونه ويبذرونه على أوسع نطاق، بينما تعاني مئات الملايين من سكان العالم الثالث من حرمان من وسائل التدفئة ومن الجوع ومن الجدب، ومن الأمراض ومظاهر التخلف الأخرى.. وتتعمد هذه الأوساط أن تطمس واقع ان تصحيح دول الأوبيك لأسعار البترول هو ممارسة لحق في السيادة، وتصحيح لأوضاع وعلاقات استعمارية جائرة، وأيضا لمواجهة عواقب التضخم النقدي الذي تصدره الدول المتقدمة صناعيا، ولمجابهة آثار الهبوط المستمر في سعر الدولار.

وبينما يبالغون في تقدير ثروات دول الأوبيك فانهم يتعمدون تجاهل أن عدد سكانها هو ٣٠٠ مليون، وان اجمالي الناتج القومي لأي من الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى يتجاوز اجمالي الناتج القومي لدول الأوبيك مجتمعة، أو أن ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة قد اقترضوا من السوق المالي الدولي وانهم يعانون من العجز في موازين مدفوعاتهم» (عن مجلة النفط والتنمية، عدد تشرين الثاني ١٩٧٩).

ويتجاهلون أن الناتج القومي لـ٢٢ دولة عربية هو بين ١٦٠ ـ ١٧٠ بليون دولار وهذا يعادل الناتج القومي لدولة غربية واحدة كايطاليا؛ وان في العالم الثالث حوالي ٧٠٠ ـ ٧٥٠ مليون أميّ، وان ٤٠٪ من انتاج الحبوب العالمي يخصص لاطعام الحيوانات في الدول الغنية، وان سكان هذه الدول هو ٣٢٪ من سكان العالم ولكنهم يتصرفون بـ٨٨٪ من الناتج الاجمالي العالمي و ٨٠٪ من التجارة الدولية و ٩٣٪ من صناعته و ١٠٠٪ تقريبا من أبحاثه العلمية. كما أورد ذلك السيد (صوما) مدير عام منظمة (الفاو) في مؤتمر الاصلاح الزراعي الذي انعقد مؤخرا في روما.

ويتعمد هؤلاء الاعلاميون المتحيّزون تجاهل ما تقوم به دول العالم الثالث من تنمية ومن نهضة ثقافية وتربوية، كما يجري مثلا في القطر العراقي من مشاريع صناعية وعمرانية وتربوية وبلا انقطاع، ومن بينها الحملة الشاملة لمحو الأمية.

ويتجاهلون أن الارتفاعات في أسعار البترول ليست هي المسؤولة عن البطالة والتضخم والغلاء في العالم، وبأن أرباح الاحتكارات النفطية الغربية هي في ارتفاع، وبأنه الى جانب ما تنهبه هذه الاحتكارات، فان الحكومات الغربية تفرض على أسعار المنتجات البترولية ضرائب باهظة. ولكن الأعلام المتحيز يلقي بأرباح الاحتكارات وبهذه الضرائب في سلة الدول المصدرة للبترول موغلا في هذا التضليل المقصود.

وبينما يواصل هذا الاعلام تجاهل ما يجري من عمليات بناء وتنمية في العديد من دول الأوبيك، والمساعدات الضخمة التي تقدمها لبقية البلدان المتنامية، وهي مساعدات تشكل أضعاف أضعاف المساعدات غير النزيهة للعالم الرأسمالي - فإنه في الوقت نفسه يتعمد نشر وتهويل قصص التصرفات المسيئة والمخجلة لبعض أصحاب الملايين البتروليين العرب وعرضهم كنماذج للإنسان العربي، ولإنسان دول الأوبيك. وهنا أيضاً يتناسون أن هذه الأقلية الطفيلية من البشر إنما تهدر أموال شعوبها في بؤر ومواخير وأندية الغرب، وعلى آخر مبتكرات الغرب (المسيحي!!؟) في ميادين الموبقات والجنس والقمار، وهي المبتكرات التي يجري تصديرها باستمرار إلى العالم الثالث في عملية نهب وسرقة وفساد وغزو اخلاقي وثقافي مبرمج متواصل.

واليوم، يجري تصعيد حمّى الاعلام الغربي المعادي بموازاة التصعيد في التهديدات الأميريكية. والخطورة هذه المرة هي أن الحملة أخذت تتخذ طابع تبشيع الدين الاسلامي وتشويه صورته وحقيقته، وعرضه وكأنه دين الوحشية والهمجية والظلام ازاء عالم مسيحى متمدن، حضاري، متقدم!! وذهبت صحيفة غربية كبرى الى نشر المانشيتات على صفحتها الأولى تقول بأن الاسلام هو قانون الهوس التعصبي الديني، بينما نشرت صحيفة أخرى هي (لوموند) وفي اليوم ذاته، تعليقا على صفحتها الأولى مفاده ومحتواه أن الاسلام يعود بالمسلمين الى عهود القرون الوسطى الأوروبية، بينما المسيحية أصبحت خلاصة التقدم إلى الأمام. والتعليق ينضح بالشماتة والاستعلاء العنصري والديني.

وهنا لا بد من ذكر الحقائق الأساسية التالية: -

الحقيقة الأولى:

هي أنه لا يجب خلط الاسلام بممارسات بعض الحكومات والجماعات التي ترفع شعار الاسلام وتدعي تطبيق تعاليمه، خصوصاً وأن الاسلام، في رأينا، لم

يأت لفرض نماذج حكم سياسي بعينها، بل انه جاء كرسالة وكتعاليم سمحة هي فوق الدولة ومؤسساتها وممارساتها ويجب أن يكون مستقلاً عنها. وبدون ذلك، فان الدين نفسه يكون هو الضحية.

ان طرق وأساليب التصدي للامبريالية موجودة ومعروفة لمن أراد انتهاجها حقاً، وان لهذا التصدي مستلزماته وفي مقدمتها التعاطف الحقيقي مع الشعب العربي.

والحقيقة الثانية:

هي أن المسؤول الأساسي والأول عن مشاعر الحقد والكراهية التي تكنها الشعوب الاسلامية للأمبريالية الأميركية هي هذه الامبريالية بالذات التي داست على حقوق الشعوب وأهانت كرامتها وسيادتها، وفرضت على العديد من بلدان العالم الثالث أنظمة حكم رجعية، استبدادية، متفسخة والتي أقامت في قلب الوطن العربي والعالم الاسلامي كيانا صهيونيا توسعيا عدوانيا قائما على أبشع صور التمييز الديني والعنصري، والذي يمثل قاعدة امبريالية عدوانية مسلحة ضد الأمة العربية وضد أفريقيا وضد أمن الشعوب وسلامتها، والذي يلوح الآن بالسلاح الذري.. ان الإعلام الغربي المحموم والمسعور يحاول طمس العوامل والظروف الحقيقية التي أدت الى ما تشهده المنطقة من هزات. فالاستعمار «المسيحي» (ونحن نتعمد هذا الوصف لغرض النقاش ليس الا) قد أمعن في العالم الثالث نهبا واستغلالا للثروات، وسرقة للمتلكات الثقافية، ومنعا للتصنيع والتنمية، واسنادا للطغاة واللصوص القتلة أمثال نوري السعيد وفاروق والشاه وباتيستا (كوبا) وطغاة نيكاراغوا والى صاحب الصولجان بوكاسا!. وغيرهم وغيرهم من أدنى النماذج البشرية التي سيظل التاريخ يذكرها باللعنات.

فهل هذا الغرب مؤهل لتعليمنا اليوم، عربا وعالما اسلاميا، دروسا في التقدم والأخلاق واحترام حقوق الانسان!؟..

وهل الاسلام هو الذي أولد الفاشية والنازية؟؟.

وفيتنام: من زرعها موتا ودمارا وخرابا وحرقا للأخضر واليابس؟.

والمليون شهيد جزائري عربي ومسلم - من هم جزاروهم؟؟.

وانقلابيو تشيلي الدمويون، من هم حماتهم؟.

أمسلمون؟ أم امبريالية لا تعرف دينا ولا تفهم أخلاقا؟.

وما جرى في نيكاراغوا، وما يجري من ذبح للكاثوليك في ايرلندا ـ من المسؤول عن ذلك كله؟.

هل الاسلام والمسلمون والعرب؟.

وعمليات الاغتيال والانقلابات التي نظمتها المخابرات الأميريكية والمنشورة وقائعها وفضائحها في كل مكان؟؟.

وعمليات الرشاوى وشراء الذمم والضمائر التي تقوم بها الشركات الاحتكارية الأميريكية وحيث تم افتضاح الكثير من ممارساتها؟؟.

وفي أفريقيا ـ من تمثل الأقليات العنصرية الاستعمارية في روديسيا وجنوب أفريقيا، والتي تسندها الدول الغربية؟.

أهي تمثل المسيحية بممارساتها العنصرية والعدوانية؟؟!.

هل المسيحية هي المسؤولة عن جميع ما مرّ ذكره من الجرائم والموبقات والآثام؟.

ولماذا يكون الاسلام متهما بالهمجية وظلام القرون الوسطى الذي شهدته أوروبا بالذات؟ ولماذا ينسون ما جرى منذ قرون قليلة ليس الا من مذابح للبروتستانت واليهود وهنا في فرنسا بالذات؟ فهل المسيحية كدين كانت هي المسؤولة؟ وهل المسيحية كانت هي المسؤول عن تعذيب وحرق العشرات من رجالات الفكر الأوربيين الأحرار على أيدي محاكم التفتيش «المسيحية»؟!.

ان الاسلام هو دين الانفتاح والتقدم ولكنه ليس مؤسسة دولة، وهو فوق الطائفية والطوائف. وان من يمارس ما يخالف ذلك لا يمثل الاسلام تمثيلاً حقيقياً مهما أطلق من دعوات ومهما نسب الى نفسه من ألقاب وصفات!.

وأغرب ما في الأمر أن يطعنوا الاسلام ويشوهوه، وهم يقصدون أساسا، العرب والدول المنتجة للبترول، بينما يمعنون في تمجيد الصهيونية، وهي الأيديولوجيا

والحركة القائمتان على أبشع استغلال ظلامي لتعاليم التلمود ونصوصه، وبما يبرر استعمار وطن الآخرين، والعدوان المستمر، كما يجري يوميا في جنوب لبنان. وهذا هو ما تتجاهله أجهزة الأعلام المعنية. بل انها تزكي عمليات قرصنة واجرام من أمثال عملية (عين تيبه)، وتصدر حولها الأفلام والكتب والروايات وتنظم البرامج التلفزيونية، كما فعل مرارا التلفزيون الفرنسي وغير الفرنسي.. ان البرامج التعليمية الاسرائيلية تعلم الأطفال بأن غير اليهود هم كلاب بل وأحقر من الكلاب، وذلك استنادا الى بعض النصوص الدينية المتحجرة والتي تؤخذ منعزلة عن السياق العام. وان قانون تنظيم الحاخامية لعام ١٩٥٣، يمنع الزواج المختلط ويميز بين اليهودي وغير اليهودي. وقد أورد عالم الاجتماع (جورج تامارين) نماذج من تأثير تدريس التوراة للشباب بطريقة غير انتقادية، وكيف أنها تؤدي الى تأجيج مشاعر التعصب والعدوان ضد العرب والمسلمين وتحبيذ أفكار ومشارب الإبادة الجماعية للعرب والفلسطينيين.. ولكن الإعلام الغربي المتحيز، الذي تسيطر عليه العناصر الصهيونية، يسكت سكوتا تاما عن هذا الاستغلال العنصري الاستعماري التوسعي للتوراة.. وبدلا من ذلك يوجه نار حقده وبغضائه ضد الفلسطينيين وضد العرب وضد الاسلام. وها هو اليوم يلعب دورا استفزازيا خطيرا في ترويض العقول والأذهان وغسل الأدمغة وخلق المناخات لتبرير أعمال التدخل والعدوان الأميريكيين، ولاعطاء ذلك أغطية وذرائع ومبررات «دينية مسيحية»، فتكون في مظهرها حرب (المسيحية المتمدنة) ضد (الاسلام المتخلف والهمجي المتوحش) بينما هي في واقع الحال حرب مستعمرين واحتكاريين ومستغلين لا يفهمون دينا ولا قيما أخلاقية، ضد شعوب العالم الثالث عامة وبمختلف أديانه وقومياته، وضد شعوب العالمين العربي والاسلامي بوجه خاص.. حرب سرّاق البترول وناهبيه وهادريه ضد أصحابه الشرعيين من مسلمين ومن مسيحيين حقيقيين ممن يريدون ترشيد انتاج النفط وحسن استخدامه وتصحيح أسعاره، وتعمير بلدانهم، من دون بخل على البلدان النامية الأكثر حاجة، ومن غير صدود عن مستلزمات التعاون الدولي لصالح الأسرة البشرية جمعاء.

ان العرب هم المستهدفون قبل غيرهم بهذه الحملات الطائشة والتهديدات الرعناء، وبقوة الانزال الاميريكية الخاصة، وهم مقصودون، قبل الآخرين، بزعيق الاعلام الاستفزازي وبقعقعات السلاح.

ان الاسلام هو قبل أي شيء آخر تراث العرب الروحي، ومحرك أمتهم، ومرجعها الروحي، وان كل من يتحدث عن راية الاسلام وتطبيقه بينها يجافي جيرانه العرب أو يطمع في أراضيهم فانه لا يمكن أن يعبر عن حقيقة الاسلام.. فالاسلام تراث روحي للعروبة التي تشكل أسرة واحدة تجمع بين المسلم والمسيحي.. ومن العروبة التي تستلهم الاسلام - دين المحبة والحوار والانفتاح وتعايش الطوائف والأديان - انبثق ميشيل عفلق (المسيحي) وجمال عبد الناصر (المسلم). ان «أنفاس» كمب ديفيد وحلفه الثلاثي الشزير لتنفخ بقوة في حملة الإعلام المعادية الصاخبة، التي نرجو لأصحابها تراجعاً عن مواقع الضلال قبل فوات الأوان..!..

الباب الثالث

في الثقافة والاجتماع

في التربية الجماهيرية

لكي تلعب الجماهير العريضة، دورها الثوري الحقيقي، لا بد من اكتسابها المستوى المناسب من الوعي والثقافة الثوريين، وخبر الممارسة السياسية، وتحررها من قيود القيم والتقاليد البالية. وأرجو أن لا يفهم من تركيزي على القيم والتقاليد المتخلفة والبالية، موقفا عدميا من التراث القومي، والخصائص الوطنية والقومية، وكل التقاليد والقيم الموروثة كلا، أبدا فهناك عناصر ايجابية وتقدمية كثيرة جدا في تراثنا الفكري والثقافي، وهناك تقاليد اجتماعية وقومية جيدة، ويجب صيانة كل ذلك والحفاظ عليه، وتطويره وأغنائه باستمرار، مع أقصى تفتح على ثمار الحضارة العالمية المتقدمة، ولا سيما التراث الاشتراكي العالمي.

ان الجديد الذي ننشده يجب أن يحتوي على أفضل وأجمل ما في القديم كنقطة انطلاق للتطور اللاحق.

ان عملية التربية الثورية للجماهير لا يمكن أن تكون عفوية، فهي ذات صلة تامة بالنشاط الثوري ـ التثقيفي والسياسي ـ للأحزاب الثورية المتصرة.

ان التخلف الحضاري العام، وسيادة عنصر الانتاج البرجوازي الصغير وما يفرزه من عقليات، يعكسان آثارهما السلبية على القوى السياسية الثورية نفسها، في

الفكر والنهج والتركيب. ومن هنا أيضا الترابط الديالكتيكي بين عملية تطوير القيادات السياسية التقدمية وعملية التربية الجماهيرية.

ان عقلية (أنا وحدي العالم) هي السائدة في المجتمع، وتتسلل في صفوف الثوريين أنفسهم. كما أن القيم الاجتماعية المتخلفة تنعكس على هؤلاء حتى نجد في حالات كثيرة انفصاما بين الفكر والسياسة من جهة، والسلوك الأخلاقي واليومي من جهة ثانية. وكثيرا ما نجد ثوريين مخلصين مزدوجي الشخصية، شخصية سياسية متقدمة، أمام الناس، وشخصية أخرى خفية في ميدان العلاقات الاجتماعية والمسلك الخلقي.. ومن هنا جسامة مهمة الأحزاب والتيارات السياسية الثورية، ولا سيما بعد انتصار الثورة.

ان تخلفنا الحضاري العميق، ينعكس في ديمومة بعض المظاهر من أمثال الأمية، والقيم البدوية والعشائرية، والنظرة الاحتقارية للمرأة، ورفض أي قيد انضباطي مفيد (كأصول الانتظار، أو قواعد المرور). كما ينعكس في انخفاض مستوى الذوق، وتخلل الكثير من العبارات البذيئة في أحاديث الناس، ولا سيما ذات الصلة بالجنس.

وان هذا التخلف، وسيارة العنصر البرجوازي الصغير (وبقايا العلاقات العشائرية والاقطاعية) ينعكسان في ميول ومظاهر ضارة مثل:

أ ـ التهويل والمبالغة:

كان تأرجح النظرة لشخص أو جهة من تقديس أعمى، الى شتم وتشنيع وبلا حدود في المرتين.

وكأن تعرض حقيقة ما، وسط أكداس من عبارات المبالغة ورتوش التهويل: (صار لي عشرين ساعة أنتظرك). (راح أدمره). وهذا ما يشجع أجواء الاشاعات اليومية التي تطلقها العناصر المعادية للثورة.

ب ـ الاستبداد بالرأي وعدم التسامح في الخلاف:

وهذه ظاهرة نلمسها في الأجواء العائلية وعلاقات الصداقة الشخصية. وكذلك في تقاليد وأجواء العمل السياسي ان أبسط نقاش قد يتحول الى شجاز وصدام. ولهذه العادة، أو الظاهرة الاجتماعية العامة، تأثيرها السلبي الكبير على نهج الأحزاب السياسية نفسها، حيث يتسلل اليها وينعكس في مواقف بعضها من

البعض الآخر، بل وحتى على العلاقات الداخلية لكل منها. ولكن ظاهرة (العنف) - اذا صحت التسمية - في العلاقات السياسية لا تفسر بهذا وحده، بل يجب أيضا البحث عن جذورها السياسية والفكرية في عهود الكبت والارهاب المتعاقبة، والشراسة الرجعية - الاستعمارية تجاه تحرك الجماهير وطلائعها السياسية. وهذه الظاهرة تكون ايجابية بمقدار ما تخص القضية موقف الجماهير والثوريين من الاستعمار والرجعية وعناصر الفساد. ولكنها تكون ضارة حين تتخلل العلاقات اليومية للناس بعضهم مع بعض، وخصوصا حين تتسلل الى تصرفات الأحزاب التقدمية.

جـ - روح التشكيك والحذر من الآخرين:

وعلى الصعيد السياسي تلعب هنا دورا هائلا مواريث وتركات العهود الرجعية، حين كانت الدولة سوط عذاب، ولذلك فقد ورثت الجماهير نظرة الحذر من أية دولة جديدة مهما كانت، وطبعا أن هذه النظرة ليست خالدة.

وهذه حال وجدنا أمثالها حتى في بلدان الثورة الاشتراكية. ويحدثنا لينين بعد سنوات من انتصار الثورة قائلا: (ان الدولة التي كانت طوال أجيال أداة لاضطهاد الشعب ولنهبه قد تركت لنا حذر الجماهير وحقدها الضاري حيال كل ما يتعلق بأمور الدولة. ان التغلب على هذه الحالة الفكرية مهمة صعبة جدا).

حـ - تقديس روح الملكية والمصلحة الخاصة: وسيادة عقلية (ليكن بعدي الطوفان)، هذه العقلية التي تريد أن تأخذ دون استعداد لتمنح وتضحى.

وقد وصف لينين بعد انتصار الثورة الاشتراكية الروسية أمثال هذه النزعات التي كانت سائدة في المجتمع الروسي أيضا بقوله: -

«اما أن تنهب قريبك، واما أن ينهبك قريبك».

ان الناس الذين تربوا في هذا المجتمع يرضعون مع حليب أمهاتهم، اذا جاز القول، نفسية وعادات ومفاهيم مالك العبيد أو العبد، أو الملاك الصغير، أو المستخدم الصغير، أو الموظف الصغير، أو المثقف، وبكلمة موجزة، انسان لا يفكر الا بامتلاك ما هو ضروري له، ولا يبالي بمصير الآخرين..

اذا كنت استثمر قطعة أرض فليس لي أن أهتم بالآخرين، واذا جاع الآخر

كان ذلك أفضل، فاني سأبيع حبوبي بسعر أعلى. واذا كان لي منصب صغير كطبيب أو معلم أو مستخدم، فما يهمني من الغير؟ وربما تملقت المتسلطين على زمام الحكم، وسعيت الى ارضائهم فأحافظ على منصبي، بل قد أنجح في شق طريقي، وأصبح أنا نفسي برجوازيا.

ولذلك فان (المساعدة في تربية وتعليم الجماهير الكادحة لكي تتغلب على العادات القديمة، والملكات القديمة التي بقيت لنا ارثا من النظام القديم، وملكات الملكية التي تفعم كليا صفوف الجماهير، ينبغي لنا أن تكون مهمة أساسية من مهام شغيلة التثقيف ومهام الحزب [انتهى النص.]

وطبيعي أن هذا النضال في مجتمع كمجتمعنا هو أكثر صعوبة، ويتطلب سلسلة من الأطوار والفترات والمهمات الانتقالية، وفي مقدمتها العمل الجاد المبرمج لتصفية الأمية، ومكافحة المثل والعادات القبلية والاقطاعية، وبقايا تأثيرات الثقافات والمفاهيم الاستعمارية، ونشر التعليم على أوسع نطاق.

ان من أهم الشروط لنجاح عملية التربية الجماهيرية شعور الجماهير باحترام القيادات لها، وسيادة علاقات الثقة والود المتبادل بينهما.

ان نزعة الوصاية ألحقت بالعديد من الثورات الوطنية أفدح العواقب. والبديل عن ذلك ليس الاستسلام أمام كل رغبة وكل ميل وكل عادة شعبية، ومحاولة ترضيتها بأي ثمن، بل ان هذا البديل هو في التزام موقف التوجيه الواعي ، الرفاقي، الأخوي، المتواضع والبناء والايمان الراسخ بقدرة الجماهير على التحرر من كل السلبيات، وعلى بناء مصائرها بنفسها. لا السير البطيء خلف درجة وعي ونشاط الجماهير، ولا الاستعجال والارتجال.. ومن أهم ضرورات تطبيق هذا الخط هو مصارحة الجماهير بكل المشاكل والقضايا الكبرى وخلق مناخ النقد والنقد الذاتي في التعامل معها، ومكافحة ميول التملق والمسايرة بينها.

إن أسلوب الندوات الشعبية الحاشدة الجاري عندنا بعد ثورة تموز ١٩٦٨ أسلوب مفيد جدا في ميدان التوعية الشعبية، مثلما هو مفيد كأحد أدوات ممارسة الجماهير لدورها. ان من الضروري تطوير واغناء هذه الندوات، في جو ديمقراطي سليم وتعويد الجماهير على عدم التخوف من طرح آرائها، وانتقاداتها وبذلك يمكن جعل هذا الأسلوب مدرسة من مدارس الديمقراطية والتربية الشعبية.

ان اخفاء الحقائق عن الجماهير يساعد على بلبلتها، وجعلها فريسة للدعايات الرجعية والشائعات المغرضة. أما مصارحتها بالحقائق، والاقرار بالأخطاء حين وقوعها، والاصغاء بتواضع لملاحظاتها، فانها تعزز ثقة الجماهير بنفسها وبالثورة ودولتها.

وبالطبع، فكلما ارتفع مستوى وعي الجماهير ودرجة ثقافتها، استطاعت أن تقدم ملاحظات ومقترحات أنضج وأكثر فائدة.

ان الديمقراطية والثقافة هما الجناحان الموثوقان اللذان تستطيع بهما الجماهير أن تخلق وتبدع وتفجر طاقاتها الحبيسة.

ونقطة هامة أخرى هو دور وأهمية قوة المثال العملي، دور وأهمية التطبيق والسلوك الثوريين للسلطة وللأحزاب، وللأجهزة، وللأفراد القادة.

ان نجاح مزرعة حكومية، متطورة، يثقف الفلاحين بروح التعاون الزراعي أكثر مما تثقفهم المحاضرات والنصائح المجردة. وان السلوك اليومي الجيد للملاكات الحكومية والحزبية، ذو تأثير ايجابي هائل على الجماهير. والعكس صحيح أيضا فمن المتعذر جدا، مثلا ، توفر انضباط واع ونشاط مبادر في منظمة جماهيرية يعاني قادتها من البيروقراطية والغرور، أو النظرة المصلحية الشخصية ومن المتعذر جدا ضمان عمل مثمر في دائرة حكومية يستنكف كبار موظفيها من التعامل مع صغار الموظفين بروح الود والاحترام، أو يضربون المثال في التبذير، والتشبث بوسائل الراحة العصرية لاشخاصهم، أو يسيئون الى المصلحة العامة الخ..

والى جانب المدارس والمكتبات ووسائل التعليم الأخرى، لا بد من العناية بقضايا المسارح الشعبية والنوادي والحدائق العامة، وغيرها من وسائل الترفيه والتثقيف العصرية المهذبة. وبذلك أيضا يرتفع مستوى الذوق الاجتماعي، والسلوك الاجتماعي العام..

رأي في بعض جوانب
الثورة الثقافية في العراق

ان انجاز ثورة ثقافية عميقة شاملة في القطر (ثقافية بالمعنى الواسع للكلمة، ويضمنها عملية اعادة التربية الأيديولوجية والأخلاقية) هو هدف أساسي خطير، للمرحلة، التاريخية، بجانب تحقيق التحولات العميقة في ميادين السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية.

ان تحقيق التحولات الأخيرة يتطلب الاسهام الفعال والحقيقي 'الجماهير، وهذا بدوره يتطلب الوعي والايمان الثوري، كما ويتطلب تكوين وتدريب ملاكات واسعة من اختصاصيي ومثقفي الشعب الكادح، لاستلام المهمات القيادية من ادارة الدولة والاقتصاد.

ان طبيعة الثورة الثقافية تتحدد بطبيعة المرحلة التاريخية، المرحلة الديمقراطية الشعبية، والقومية الثورية المعادية للامبريالية والاستعمار والصهيونية والرجعية والتي هي فضلا عن كل ذلك ذات أفق اشتراكي.

ولذلك فان الثقافة التي نستهدفها هي الثقافة الديمقراطية الشعبية، والتوعية الثورية، المؤمنة بتحويل المجتمع العراقي، وبأهداف الأمة العربية في تحرير فلسطين، والوحدة، والمشبعة بروح التآخي العربي ـ الكردي، والمتطلعة الى تحقيق البناء الاشتراكي على الصعيدين القطري والقومي، والمفعمة بروح التضامن مع

البشرية التقدمية الصاعدة المكافحة ضد الامبريالية العالمية، وفي سبيل سلام عادل وطيد.

انها ثقافة الشعب المناضل كله وبالدرجة الأولى، جماهير العمال والفلاحين الكادحين.

. وهي ثقافة تقودها، ويجب أن تقودها، الأيديولوجيا الاشتراكية القادرة وحدها على النهوض بمهمات القيادة والتوجيه في مختلف ميادين العملية الثورية.

ان انجاز الثورة الثقافية المنشودة هو عملية هدم وبناء بالغة الصعوبة والدقة والتعقيد، متعددة الأوجه، وتستغرق عادة فترة زمنية أطول مما تستغرقه التحولات في الميادين الأخرى. ذلك لأن المطلوب ليس فقط استئصال الأمية ونشر معطيات العلم والثقافة العامة (وهما بحد ذاتهما مهمتان خطيرتان)، بل وكذلك اعادة تربية الجماهير بروح ديمقراطية تقدمية، وبمفاهيم ثورية جديدة في مختلف مناحي التفكير والنشاط، وبعادات وتقاليد وأخلاق ثورية تجمع بين أفضل ما في التقاليد الوطنية والقومية، وأفضل المنجزات الانسانية فكريا واجتماعيا، أي ثقافة الانسان التقدمي المناضل، الذي لا يقوم بكفاح سياسي عام وحسب، بل ويقوم قبل كل شيء بعملية بناء اقتصادي - اجتماعي - سياسي شاقة، طويلة، مستمرة، اضافة لمهمات المجابهة المصيرية مع اسرائيل والمستعمرين واحتكارات النفط والقوى الرجعية في الداخل وفي المنطقة. المطلوب هو ثقافة لا تظل في حدود التفكير والذاكرة، بل تنعكس وتتجسد في تسلكات وعادات ومواقف عملية، ويومية بعيدة عن سلوكية البرجوازي الصغير الأناني، القلق، الذي يرى نفسه محورا للعالم كله.

ان مهمات مرحلة العمل البنائي أشد صعوبة بما لا يقاس من مهمات مرحلة النضال السياسي المكشوف لاسقاط نظام رجعي أو عميل. فلا يمكن اعادة تنظيم المجتمع والدولة، وبناء عراق جديد، في ظل انتشار الأمية وسيادة أفكار وقيم ومثل عشائرية واقطاعية وبرجوازية، ومفاهيم طائفية أو عنصرية، وفي ظل عقلية التشبث الفردي واللامبالاة بالآخرين.

هناك قطاعات من الجماهير لم تتحرك سياسيا بعد. وهناك أمية تسود الأغلبية. وهناك سيادة قيم وعادات ومعايير اجتماعية بالية متخلفة ليس بين قطاعات من الجماهير الواعية سياسيا وحسب، بل بين الثوريين المتقدمين أنفسهم.

ان تخلفنا الاقتصادي المزمن يزيد في عمق وحدة وحجم التخلف الثقافي والفكري في المجتمع، بحيث نجد استمرارا لظواهر وعادات وقيم سبق للأمم المتقدمة (وبصرف النظر عن أنظمتها السياسية - الاجتماعية) ان تحررت منها منذ عهد طويل، من ذلك عادات (الثأر) وظاهرة استصغار المرأة، وسيادة الأمية وغيرها.

ان جماهير شعبنا خيرة، نبيلة، عظيمة الاندفاع في الملمات الكبرى، وان لقطاعات واسعة منها سليقة سياسية فطرية جيدة رغم تجردها من أدوات التحليل العلمي العميق، سليقة هي حصيلة تجارب وآلام قاسية لا تحصى. ولكن هذه الجماهير نفسها تخضع لمواريث قيم ومثل شديدة التأخر جراء التخلف التاريخي الطويل، والتكوين الاقتصادي - الاجتماعي للمجتمع وعواقب سياسات الأنظمة السياسية السابقة. وهذا الواقع يعيق ويعرقل لحد بعيد ممارسة الجماهير لدورها التاريخي الواعي والنشيط.

ان عملية التحويل الثقافي مترابطة مع عمليات التحويل الأخرى، تتأثر بها، وتؤثر فيها. وستستمر وتتعمق وتدخل أطوارا ومراحل جديدة، حتى بعد انتصار البناء الاشتراكي. ذلك لأن التحول الفكري والأخلاقي يتأخر عادة بالنسبة للتحولات الاقتصادية والسياسية، ولأن قوة العادة عند الملايين هي (أرهب قوة) على حد تعبير لينين بعد انتصار الثورة الاشتراكية الروسية بسنوات. ولأن المقاومة الفكرية للطبقات الاجتماعية المعادية وحتى بعد سقوطها السياسي والاقتصادي، هي (أشد أشكال مقاومتها عمقا وقوة).

وقد دلت التجارب الثورية على أن الكفاح الفكري والثقافي يكون صعبا حتى في بلد انتصرت فيه الثورة الاشتراكية وبنيت الاشتراكية بالفعل. وان من أهم الأسباب التي أدت الى تردي الأوضاع العامة في جيكوسلوفاكيا في السنوات الأخيرة خاصة، هو الفشل في مهمات العمل الأيديولوجي والثقافي، لا سيما بين الشباب، مما فتح الباب واسعا أمام تسلل وطغيان سموم الدعايات المضادة للاستحواذ على الأذهان. وليس من الصدف أن تكرس الأجهزة الامبريالية أكبر الطاقات والموارد والجهود لعمليات الهجوم الفكري والدعائي المنظمة والمبرمجة، والواسعة ضد البلدان الاشتراكية، وضد الحركات الاشتراكية وضد جميع التيارات التحررية الثورية في العالم.

فالأحرى اذن أن تكون المهمة عندنا أصعب وأشق بما لا يقاس، بسبب ميراث التخلف الطويل والقاسي، وجراء المواقع الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار والرجعية والهجوم الثقافي والفكري المستمر الذي تشنه دوائر الاستعمار الجديد في كل الميادين، وبكل نشاط وخبث وتنويع. اننا لم نرث المفاهيم والقيم البالية وحدها بل ورثنا أيضا القوى الاجتماعية والسياسية التي تقف من ورائها رغم جميع الضربات التي وجهتها الثورة الى هذه القوى.

ان مناخ الأمية، والجهل ، والقيم المتخلفة هو خير مناخ للنشاطات التآمرية المضادة من جانب قوى الرجعية والصهيونية والاستعمار. وهذا ما تدركه هذه القوى جيدا وتعمل لتسخيره واستغلاله بجميع الأشكال والأساليب الممكنة لإرباك الشعب ولتقسيم قواه وزرع التناحر في صفوفه، ولتسميم أفكار الشباب، ودفعهم الى مواقف السلبية واللامبالاة والضياع، ولتجريد الجماهير من أسلحة الثقة والايمان والعزيمة والنضال، وغرس روح اليأس والاستسلامية والشكوك بينها.. الخ.. الخ..

مما مر آنفا، تتجلى لنا جسامة المسؤولية وخطورة المهمات على صعيد الكفاح الثقافي الثوري، كما ويتجلى أن الثورة الثقافية عملية طويلة لا يمكن الا أن تكون مبرمجة متأنية، صبورة ومستمرة، ترفض التسرع والارتجال، والتطرف، وترفض ايضا الاستسلام أمام ثقل المرض وخطورته..

في التعليم

ان أول مستلزمات تطوير وعي الجماهير ونشر الثقافة الثورية بينها، وتربية مواهبها الكامنة هو نشر التعليم على أوسع نطاق.

(أ) والقضية الأولى بهذا الصدد هي قضية محو الأمية التي تعيق التقدم وتعرقل المساهمة الشعبية وتشجع دسائس قوى الردة.

ان التقدم الاجتماعي الثوري الكامل يستحيل من دون تصفية الأمية.

ان مكافحة الأمية هي واجب كل القوى السياسية الخيرة، كل التنظيمات المهنية، جميع المثقفين المخلصين، وأجهزة الدولة المختلفة. ان الأمية لا تكافح

فقط بشعار أو أوامر حكومية أو تخصيص قسم من أحسن المناضلين للمهمة. ان المكافحة تستدعي مبادرة القطاعات المثقفة ولا سيما الشباب وتطوعها لمكافحة الأمية لا سيما في الريف وبذلك يقدم الشباب أكبر خدمة لشعبهم كما ويخدمون أنفسهم أيضا، لأن مثل هذا العمل ، المرتبط مباشرة بالجماهير الكادحة يطور وعيهم الثوري ويعيد تربيتهم على أسس سليمة. ان الشباب المثقف، بمختلف قطاعاته ومنظماته، مطلوب منه ربط تعلمه ودراسته بعمل العمال والفلاحين، سواء في حملات العمل الشعبي أو حملات مكافحة الأمية وغيرها، وبذلك يتحول الشباب الى جيل من الثوريين الحقيقيين.

ان الدولة هي بالطبع المسؤول الأول عن وضع الخطط لمكافحة الأمية وتوجيه عملياتها وتهيئة كل ما يلزم لنجاحها. ولكن الدور المباشر والتنفيذي والفعال يجب أن يكون لمنظمات الطلبة والشباب والعمال والنساء والمثقفين. وبهذا أيضا يتم تخطي الروتين الحكومي المنهك، المعرقل.

(ب) ان الثورة تعتمد أساسا جماهير العمال والفلاحين الكادحين. ولذلك لا بد من فتح أبواب المعرفة والعلم والتدريب الفني أمام أبناء الطبقات الكادحة بجميع المستويات الدراسية. ان ما ورثناه هو حصر التعليم الجامعي خصوصا في نطاق أبناء البرجوازية وفئات من البرجوازية الصغيرة في المدن، رغم تمكن نسبة قليلة من أبناء الكادحين من مواصلة التعليم العالي.

ان التحولات الاقتصادية الثورية لصالح الطبقات الكادحة، واعادة النظر في شروط وطرائق القبول في الجامعات، هما من المقومات الضرورية لاتساع نطاق التعليم بكل درجاته بين أبناء الجماهير الكادحة. ومن الضروري أيضا اتباع تخطيط واع في نشر وتوزيع المدارس والمعاهد والكليات بما يضمن الحد الأدنى من التعادل بين الريف والمدينة، بين المناطق الأكثر تخلفا والأقل، بدلا من استمرار الوضع الشاذ الموروث حيث تتمتع المدن الكبرى، ولا سيما العاصمة، بالافضليات في كل ميادين التعليم وكوادره ومستلزماته.

وجوار ذلك فان نشر الكتب الشعبية المبسطة بأسعار مناسبة، وحل مشكلة ارتفاع أسعار الكتب الدراسية وغير الدراسية، وتوسيع شبكات المكتبات العامة ضروري أيضا لتسهيل نشر الثقافة والتعليم بين الجماهير الشعبية الواسعة(*)

(*) كتب ذلك قبل أن تقفز العملية التربوية في العراق خطوات جبّارة إلى أمام.

(ج) الى جانب ذلك، لا بد من اعادة نظر جذرية في جميع البرامج الدراسية الموروثة التي تتميز بتناقض المحتوى، وضحالته، وتقديم الكم عن النوع وسيادة المنطلقات البرجوازية والرجعية وخصوصا في تدريس العلوم الاجتماعية.

ومن المهم جدا - وهو ما تهتم به السلطات المعنية حاليا - التركيز على توسيع، وتطوير التعليم المهني والتكنيكي لتخريج وتدريب الاختصاصيين الأكفاء الذين من دونهم لا يمكن تحويل المجتمع ثوريا.

ان العمل التعليمي الموروث يتصف عموما بالعزلة عن متطلبات الحياة والنضال وبالانفصام بين النظرية والتطبيق، لا سيما التطبيق الانتاجي. لقد ورثنا تقليد الاكثار من الدروس (النظرية) المشوشة وحشو الكتب الدراسية بأكداس من المعلومات غير المفيدة، بل والضارة، واعتبار «درخ» الطالب لها مقياسا للنجاح.

ان العلم والثقافة الحقيقيين يجب أن يرتبطا بمتطلبات الثورة، بمقتضيات مصالح التنمية والرفاه الشعبي والكفاح القومي. كما ويجب دخولهما جزءا لا يتجزأ في العادات والتصرفات ليصبحا جزءا لا يتجزأ من حياة المواطنين. وان الاهتمام بشخصية الطالب وتربيته بروح الاعتماد على النفس، واستقلالية الرأي وبروح حب الجماهير يجب أن يرافق مختلف مراحل الدراسة، من رياض الأطفال والابتدائية حتى الجامعة.

في الملاكات الجديدة والقديمة

من أجل انجاح وتصعيد الثورة الثقافية وفي سبيل اتمام عمليات التحويل الاقتصادي الاجتماعي - السياسي على أفضل وجه، ينبغي - من بين ما ينبغي - خلق وتدريب جيش جديد من رجال التربية والتعليم، من شباب الطبقات الكادحة، جيش يتصف بثورية الفكر والسلوك، والارتباط بالجماهير. ان هذا النمط من الملاكات المثقفة يكون (كقاعدة عامة) أكثر التصاقا بمشاكل وتطلعات الجماهير، وأشد حرصا على خدمتها والمعاناة من أجلها وهو (كقاعدة عامة) أقدر من غيره على استيعاب وهضم الفكر الاشتراكي العلمي.

فاذا أحسن تكوين وتربية وتشجيع هذه الملاكات، فانها ستستطيع أن تنهض

بمسؤولياتها عن طيبة خاطر، وباندفاع، بعيدا عن أمراض النفسية البرجوازية الصغيرة، وعن تأثيرات وضغوط الثقافات والدعايات الرجعية. كما أنه من بين هذه الملاكات ستصعد الى مراكز القيادة في المجتمع والدولة أكثرها وعيا وتقدما وكفاءة.

ان هذه مهمة آنية وستراتيجية وبعيدة المدى، مهمة مستمرة، ضرورية الآن كما هي ضرورية لمسار التطور اللاحق والبعيد.

غير أن ذلك لا يعني بأية حال استصغار الجيل التعليمي القديم، الذي يكون ضروريا كسبه وتشجيعه واعادة تثقيفه، لكونه قادرا على أن يلعب في هذه المرخلة دورا هاما في توعية الجماهير وتعليمها.

وهنا أعتقد أن النقاط التالية جديرة بأولوية العناية:

أ ـ ضرورة وضع المراكز التعليمية والثقافية التوجيهية الأساسية والهامة في أيدي العناصر التقدمية المخلصة ذات الفكر الاشتراكي الواضح. ان ذلك شرط لضمان التوجيه السديد، غير المتناقض. فالفكر اليميني أو الفكر المشوش عاجز عن التوجيه الثوري. ان كفاءة الشخص وخبرته العملية واخلاصه الوطني يجب أن ترتبط بتسلحه بفكر ثوري علمي لكي يكون جديرا باحتلاله مراكز توجيهية وقيادية هامة.

ب ـ ضرورة عزل العناصر المشكوك في اخلاصها للشعب، وذات التفكير الرجعي الواضح المعادي للتقدم، وخصوصا تلك العناصر المشبوهة علاقاتها.

جـ ـ رسم خط تمييز قاطع وحاد بين هذه العناصر ـ وهي قليلة على كل حال ـ وبين تلك القطاعات من رجال التعليم والثقافة التي لا تحمل فكرا تقدميا واضحا، أو تعاني من السلبية واللامبالاة أو حتى تقع ضحية لمفاهيم ودعايات رجعية رغم اخلاصها لشعبها وأمتها، ولعملها الوظيفي. ان أمثال هذه العناصر جديرة بالعناية والمراقبة التوجيهية معا، وينبغي اعادة تثقيفها بالفكر التقدمي الثوري، بصبر وتدرج وأناة. أما التفريط بها، فيعني التفريط بخبر وكفاءات تحتاجها الثورة والشعب، ودفعها أما للهجرة ، أو الى معسكر الردة ـ الرجعية.

ان هذه الأسس والمنطلقات يلزم أن تحدد الموقف تجاه المثقفين عامة

والاختصاصيين خاصة، لا في مجال التعليم وحده. ان ظروف عدم الاستقرار السياسي المتلاحقة والمآسي الماضية، ونظرة الاستصغار للعلم والارهاب البوليسي والتخلف الحضاري العام الى جانب عوامل أخرى عامة وشخصية قد دفعت بآلاف من أفضل الفنيين والاختصاصيين والمثقفين العراقيين الى الهجرة خارج القطر وبذلك حرم البلد من كفاءاتهم وخبرهم. وجدير بالذكر أن دوائر الاستعمار، ولا سيما الأمريكي، تعتمد خططا خبيثة مغرية، مختلفة التنوع لجذب فنيي ومثقفي البلدان النامية، وخصوصا بتقديم مغريات مادية كبيرة لهم وهذه الدوائر تستهدف في الأساس تجريد البلدان النامية من كفاءات أبنائها وترسيخ تخلفها واجبارها على استيراد (خبراء) و (فنيين) من دول الغرب(*). كما تستهدف أيضاً بذل الجهود لشراء أكبر عدد ممكن من المثقفين المهاجرين، وتحويلهم إلى احتياطي مباشر لها ضد مصالح شعوبهم.

ان مشكلة هجرة المثقفين العراقيين قد حظيت من جانب الحكم القائم بعناية، وببعض الخطوات الطيبة والهامة. ولكن المشكلة هي من الضخامة والإزمان(**) بحيث تتطلب أوسع دراسة علمية، ووضع أفضل الحلول العملية والسريعة، وعلى كل المستويات. ولا شك أن هذه المشكلة مرتبطة بمجمل مشاكلنا العامة ومن بينها قضية طبيعة الجهاز الاداري الموروث والمتميز بالطفيلية والتخلف. والحال أن تطوير هذا الجهاز على أسس سليمة لا يتم بغير العلم وثم العلم، وبغير فتح أوسع المجالات أمام كل المثقفين المخلصين ليحتلوا المراكز اللائقة بهم، وبالتالي صب كفاءاتهم في خدمة التطور الثوري العام.

(*) انها في الواقع مشكلة الوطن العربي كله.

(**) راجع النسخة

نماذج اجتماعية

النموذج الانتهازي

(نماذج بشرية)، كتاب أدبي أصدره المرحوم الدكتور محمد مندور الناقد الأدبي المصري الكبير، وكان من ألذ الكتب التي طالعتها في أيام (الشباب). والكتاب عبارة عن مجموعة دراسات لبعض الشخصيات الروائية ذات الخصائص العامة (من وجهة نظر المؤلف).

وليس الكتاب معي، مع الأسف، لأصف بعض هذه الشخصيات، وكيف يتناولها المؤلف. ومنذ ان طالعت ذلك الكتاب، وقبل أن أدخل غمار الحركة السياسية، كنت أتمنى لو أستطيع انجاز كتاب مماثل، ولكن من الواقع هذه المرة وليس من صفحات الروايات.. أن أقدم للقارىء نماذج بشرية رأيتها وتعرفت عليها.

ومضت سنوات وسنوات، ولا تزال هذه الرغبة القديمة تتملكني من حين الى حين رغم أنها تحولت الى كيفية جديدة، بعد دخولي الى المعمعان السياسي ومرحلة الرجولة في الحياة. أوَلَمْ تمر عليك أيها القارىء العزيز، حالات تعرفت فيها على أشخاص جدد في ظروف جديدة. فاذا بك تشعر بعد فترة من التجربة معهم، وكأنك قد شاهدت هؤلاء الأشخاص.. أنفسهم وتعرفت عليهم من قبل؟ نعم.. لا شك أن هذا قد يقع.. ذلك أن في المجتمع مجموعات من الطباع

والعادات والنفسيات والتصرفات المتشابهة التي تجمع بين أفراد كل مجموعة ويبرز من بين هؤلاء اشخاص يجمعون هذه الميزات بشكل نموذجي (خالص) بحيث يمكن اتخاذهم نماذج لأفراد المجموعة جميعا، برغم أن التشابه لا يمكن أن يكون شموليا أو كليا مطلقا.

هذا التشابه أو القسمات المشتركة، بين أفراد المجموعة، وهذا الانقسام بين عشرات المجموعات البشرية في المجتمع يعود طبعا الى الفوارق والمراكز الطبقية، الاجتماعية، والى الاختلافات القومية والثقافية والتعليمية، الى خصائص البنيـة الصغيرة والمناخ والأطر العائلية.. الخ.

أحيانا يكون (النموذج الاجتماعي) ممثلا لطائفة ضيقة العدد، في حين يمكن أن تجد نموذجا يمثل مراتب واسعة من السكان. وحين لا تجد شخصا واحدا يصلح كنموذج عام (عام بالمعنى النسبي غير المطلق)، فان من الممكن أن تأخذ ما هو مشترك في صفات ونفسيات وتسلكات مجموعة طبقية أو اجتماعية معينة ذات مركز اجتماعي موحد لتستخلص منها وتستنبط وتبلور شخصية خيالية تسميها (أحمد) أو (حمزة).. الخ.. وتطرحها كنموذج اجتماعي متميز. الخيال هنا يقتصر على الاسم وبعض التفاصيل والأحداث. أما الجوهر فيظل واقعيا بكل معنى الواقعية. فهنا قد حذفت الفوارق في التفصيلات، وعممت ما هو مشترك وعمومي بين الناس الذين تعرفت عليهم ودرستهم. وعلى أساس مثل هذه المشاهدات والتجارب والدراسات العلمية، وكذلك استرشاداً بالعلم النظري، يستطيع الباحث السياسي الاشتراكي أو الأديب الاشتراكي البارع أن يطرح (كل بأسلوبه وطريقته)، نموذجاً لنفسيـة وعقليـة الفـلاح المتـوسط أو المثقف البـورجـوازي الصغـير، أو الاقـطاعي، أو البورجوازي الكبير. الخ. أو بالعكس، الثوري المضحى النـاكر لـذاته. الخ.

ومن بين النماذج الاجتماعية التي تستحق اهتماما خاصا من جانب ساستنا وكتابنا الثوريين، نموذج النفعي المكيافيلي. أو الشخصي الانتهازي. هذا النموذج يشمل طائفة غير قليلة من الناس (مثقفين أساسا وان لم يقتصر عليهم) داخل الحركات السياسية التقدمية وفي أجهزة الدولة وفي التنظيمات الشعبية والمجتمع عامة. ورغم أن كل انتهازي (كل نفعي) له خصائصه الفردية وميزاته الخاصة، فان ثمة صفات وخصائص عامة تجمع بينه وبين بقية أفراد (طائفته). كما ان

انتهازية الأفراد في الحركات السياسية تكتسب خصائص تختلف عن الانتهازية الوظيفية مثلا، ومع ذلك، تظل بين الاثنتين، خصائص وقسمات مشتركة.

من هو الانتهازي
في السياسة؟

الانتهازي (النفعي) في الحركة السياسية الواحدة، ينطلق من محور رئيس وهو «الانا» مصلحته الخاصة سواء كانت على شكل مركز، أو امتيازات، أو اشباع غرور شخصي، هي محور السياسة ومحك الحقيقة لديه. يرفع الشعارات ويبدل الثياب الفكرية والسياسية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، حسب المناسبات وحسب ما يراه متفقا مع مصلحته الشخصية. وهوينا ور، يتأرجح، يكذب، ينافق، يزور، لا يهمه أي أسلوب يستخدم ما دام ذلك كله يخدم المحور «الأنا». الشخص جيد اذا سايره، فاذا انتقده أصبح نفس الشخص، كتلة عيوب!! القيادة جيدة اذا كان هو فيها، فاذا لم يكن أصبحت مجمع مثالب، ومثار اتهامات! يعمل اذا رافق عمله ضجة دعاية لنفسه.. فمجال عمله هو أحسن المجالات ما دام فيه، فاذا انتقل الى غيره، أصبح هذا هو خير المجالات وما عداها لا شيء! وهكذا فالانتهازي هنا بلا ضمير سياسي، وبلا مبدأ وبلا عقيدة، سوى فرديته الجامحة الطاغية وأنانيته المعربدة النزقة.

وثمة انتهازيون في الميدان السياسي العام، يبدلون المواقع، ويغيرون الجماعات والأحزاب، حسب المواسم و (المودات)، همهم الوحيد ومحفزهم الوحيد، هو المصلحة الفردية على شكل امتيازات أو وظائف أو مراكز أو الراحة الشخصية.

وفي الأجهزة الادارية عندنا عدد غير قليل من عناصر الانتهازية الوظيفية التي تجتمع لدى بعضها انتهازية السياسة والمهنة فى آن واحد.

وأخبث نموذج في هذه الميادين، هو الانتهازي الرجعي، أعني ذلك الذي لديه خلفية فكرية رجعية متأصلة فيه. هذا النموذج يكون عادة ذكيا بارعا في استثمار الظروف وتبدل الأحوال. تتبدل الأنظمة وهو يرتفع في الوظيفة ويتدلل ويدلل (من الدلال!).

الموظف الانتهازي من هذا النمط يطرح نفسه كعصارة لكفاءات نادرة لا

تجتمع الا لدى القلة العبقرية. واذن فهو لا غنى عنه، ولا يعوضه أحد. يعمل بدهاء وذكاء، يستغل الثغرات والنواقص لدى الآخرين، ولا سيما، من هم فوقه، ليعتمدوا عليه وليؤمنوا بأنهم بدونه لا شيء!! انه قادر على استثمار الخلافات الثانوية بين العناصر التقدمية في دائرته ومجال عمله، يثير بعضا ضد بعض بمنتهى الخبث، ويبدون العطاء مستمسك ملموس، وقد يعتبره الجميع فوق الأهواء، وقد يهرع اليه الجميع لبث شكاواهم من بعضهم البعض. وهذا الانتهازي الذكي، لا يمكن أن يعمل الا وسط هالة لنفسه، ولكنها هالة ذات مسحة (جدية) ووقار، هالة غير مبتذلة، غير (صبيانية). بمعنى أنه يستطيع أن يمدح نفسه، ويشيد بعمله لكن بأصول، بلباقة، بحيث لا يعطي (لزمة) بأنه قد فعل ذلك، ولكنه يوحيه اليك ايحاء. وبمرور الأيام والسنين، تتكون لدى الآخرين صورة عن (انجازات) عبقريته، التي لم تحصل الا بفضله، وعلى يديه. ينساق الموظف التقدمي المخلص، وراء نشوة الغرور، أو حب الظهور، ولكنه يتصرف بشيء من الفجاجة والسذاجة. بحيث يجلب لنفسه الانتقادات فورا.

أما الانتهازي الرجعي فانه يحرق البخور لنفسه ـ كما بينا ـ في منتهى البراعة واللباقة وبطريقة (زئبقية) توحي لك أن الأمر طبيعي وأن الأشياء ذاتها تمدح الشخص، وأن الشخص نفسه فوق أن يمدح نفسه، وفوق أن يفكر في ذاته!؟ وتلكم هي (العبقرية) حقا، ولكنها عبقرية الفردية البورجوازية النفعية الذكية، التي تعمل واضعة نفسها المحور الحقيقي للأمور.

واذا خدمت المصلحة العامة، فلأن هذه الخدمة نفسها، هي من مستلزمات خدمة الذات، أو أنها النتاج العرضي وغير الحتمي لخدمة الذات..

الرجعيون الأذكياء عموماً، والرجعيون الانتهازيون خصوصاً، يستطيعون التسرب والتلصص والامتداد الى الأجهزة الحكومية والميدان السياسي، حتى في ظل المراحل الأولى من أكمل الثورات والأنظمة السياسية لأنهم يظلون متفوقين على الثوريين والتقدميين من حيث كفاءات الاختصاص في ميادين متعددة، ولأنهم يستطيعون استثمار النواقص والثغرات والأخطاء لصالحهم فيتسربون وينتشرون ويصبحون ذوي تأثير ونفوذ.. ومن أجل مكافحة هذه الظواهر والأخطار مكافحة جدية، فلا بد من التسلح بأعلى درجات الوعي العلمي، واليقظة الفكرية

والسياسية،ولا بد من اعادة بناء الأجهزة الادارية وأجهزة الدولة عامة، على أسس علمية وثورية، ولا بد من تدريب شبكات الملاكات والكوادر الفنية الجديدة، ولا سيما، في شؤون الادارة والاقتصاد وقيادة ميادين التربية والاعلام، ولا بد من أن تضمن قيادة الثورة والسلطة لنفسها، اشرافاً حقيقياً مستمراً على مختلف ميادين العمل الحكومي، وان تكبح جميع أشكال التأثيرات والضغوط الضارة، كالوساطات اللاشرعية، والعلاقات الشخصية الضيقة.. وفقط ضمن هذه الأطر والضوابط، وعلى هذه الأسس والخطوط، يمكن ويجب استخدام وتجنيد جميع الخبر والاختصاصات والاستشارات الفنية والعلمية والادارية البورجوازية منها والتقدمية، الأجنبية منها والمحلية. ويظل الشرطان الأساسيان، هما:

أولا: عدم افساح المجال أمام الرجعي المشبوه الذي لديه سجل غير نظيف وطنيا.. وثانيا: وضع العناصر ذات الفكر التقدمي وحدها.. ووحدها فقط في مراكز المسؤولية والمواقع الحساسة في الدوائر والوزارات، ولا سيما، الميادين البالغة الأهمية، ومن بينها الاعلام والتربية والاقتصاد.

حول مشاكل الجهاز الاداري

القسم الأول

استنادا الى سلسلة التجارب الثورية العربية والعالمية فان الأحزاب التقدمية والثورية التي تأتي الى السلطة معرضة للوقوع في خطرين أساسيين:

الأول: تبسيط مفهوم الثورة ومهماتها والاستخفاف بقوى الردة والتقليل من دور المخلفات السلبية المتراكمة من العهود السابقة والرضى بما يحرز من منجزات والاستسلام إلى نشوة الظفر. وذلك في الوقت الذي لن تقف فيه قوى الردة مكتوفة اليدين وتستثمر جميع الأسلحة ولا سيما الثغرات القائمة والأخطاء التي تقترفها القوى الثورية.

والثاني: هو المبالغة في قوى التحالف المعادي والتأثر بضغوطها ومناوراتها ودسائسها واشاعاتها والميل الى مهادنتها أو الأمل في كسب بعضها باجراء تنازلات لا ثورية أو انتهاج مواقف وسطية مترددة والتقليل من دور الطاقات الجماهيرية والمبالغة في تخلفها وعدم ادراك ان الثورات هي قاطرات التاريخ وعيد المضطهدين والمستثمرين.

إن الوسطية في مجابهة الرجعية والاستعمار والتذبذب في الاعتماد على طاقات الجماهير وحرياتها والأمل في (اصلاح) أعداء الثورة هذه أمراض خطيرة أودت بعدد من الثورات التقدمية في عصرنا خلال السنوات القلائل الماضية.. لأن القوى

المعادية تستثمر كل مجال وكل تنازل لصالحها بالذات ومن أجل اعادة تنظيم نفسها واستجماع قواها لشن هجوم دموي كاسح على الثورة في الوقت المناسب واعتمادا على الامبريالية العالمية برئاسة أمريكا.

ان الاتجاهين الخطرين الأساسيين المذكورين يلتقيان في الجوهر ولا تفرق بينهما حدود عازلة. فلو أخذنا بعض التجارب التقدمية العربية والأفريقية لوجدنا مظاهر الاتجاهين متشابكة متلازمة مترابطة كما يتجلى مثلا في تفسير الاشتراكية ببضعة تأميمات وخطوات في الاصلاح الزراعي وبالحديث المتواصل عن (الاشتراكية العلمية) مع الابقاء على أجهزة الدولة الفاسدة الرجعية القديمة واللاحزم تجاه الرجعيين والعملاء والتذبذب والمسايرة في الموقف من دول الاستعمار.. الخ. وسواء كان الاتجاهان ناجمين عن طوباوية العقلية البرجوازية الصغيرة أو عن قلة الخبرة والمراس السياسي للثوريين فان المحصلة العملية في الحالتين هي لغير صالح الثورة وهي لصالح أعداء الثورة المتربصين الموتورين.

وفي العراق فان مهمة تحويل المجتمع تحويلا ثوريا جذريا شاملا هي مهمة كبيرة في غاية الدقة والتعقيد. فهي تعني حل سلسلة طويلة عريضة من المشاكل الضخمة المزمنة المتراكمة وفي جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتأمين السير اللاحق الواثق في طريق البناء الاشتراكي وتحقيق الخطوات الوحدوية الثورية السليمة الممكنة. ذلكم هو محتوى ومغزى الثورية الديمقراطية الشعبية التي نريد وان النضال على هذه الجبهات المتعددة المترابطة ليس بالسهل المنبسط فهو يجابه قبل كل شيء التحركات الرجعية والامبريالية والصهيونية، وهو يتم في وقت لا تزال فيه للطبقات الرجعية مواقع اقتصادية واجتماعية وفكرية قوية ولا تزال فيه للاستعمار مصالحه الضخمة ومواقعه وركائزه وشبكات تجسسه وعملاء داخل العراق وفي المنطقة، وهو يجري حيث تعاني الجماهير من المخلفات الفكرية والسياسية الناجمة عن سياسات الحكومات السابقة ومن العادات والتقاليد والمفاهيم السلبية والمحافظة والرجعية وحيث تجابه الحركة الثورية العربية مصاعب ذاتية وموضوعية كثيرة.. الخ.

وقد حققت الثورة لحد الآن منجزات تقدمية كثيرة. الا أننا لا نزال في بداية الطريق. ومهما نحقق من مكاسب لاحقة فان على قوى الثورة الواعية ان تفكر

بقاعدة وعقلية: (لا نزال في البداية وان أمامنا الكثير والكثير مما لم ينجز ومما يجب انجازه). ومهما تطلق للجماهير من حرية فيجب المضي باطلاق المزيد من حرياتها لأن الجماهير الشعبية هي روح الثورة ودرعها ومنتهاها ولأن جماهيرنا ـ ورغم جميع المواريث السلبية والتخلف العام ـ ذات طاقات وقدرات كامنة مبدعة بمقدورها ـ لو أطلقت جميعا ـ أن تصنع الأعاجيب. ومهما وجهنا الى شبكات التجسس والعملاء والى المصالح الرجعية والاستعمارية من ضربات فيجب أن تتحلى الثورة بالمزيد وثم المزيد من الحزم الثوري لأن المعركة مفتوحة جبهوية حادة معركة حياة أو موت ان صح التعبير. وان الرجعية المقهورة ستظل تحلم بالعودة استنادا لقوى الامبريالية وستظل تتربص وتتحرك وتنشط وتنفذ وتتسلل وتخرب وتتآمر وتخطط للردة الدموية التي لن تسلم منها ـ ان نجحت ـ أية قوة تقدمية واي مكسب ثوري. ان حقد الرجعية يزداد غليانا مع كل ضربة ثورية، وموتوريتها الطبقية تتضاعف وتزداد اتقادا. والرجعية العراقية هي الأولى من بين الرجعيات العربية في الشراسة والمكر والشهوة الدموية الجامحة لأسباب وظروف معلومة. وأمام هذه العقارب السامة والوحوش القابعة بانتظار (الانقضاض) لا بد من حزم (اليعاقبة) الثوريين في الثورة الفرنسية الكبرى ومن صرامة تجاه الجواسيس والعملاء وتجاه الطبقات الرجعية عموما وتجاه عمليات التآمر وعمليات التخريب والنهب الاقتصاديين لكبار المهربين والمحتكرين المرتشين. والثورة هنا لا تنطلق من اعتبارات ثورية وطبقية وحسب بل ومن اعتبارات انسانية أيضا لأن مصالح الملايين فوق مصالح بضعة آلاف من الرجعيين والطفيليين ولأن حكم الرجعية لم يجلب لشعبنا الكادح غير المآسي والآلام ولو قدرت لها العودة كما تحلم لكانت المأساة أكبر والآلام أدمى وأشمل. وبعبارة أخرى ان الثورة الأصيلة تكون متواضعة وتكون طامحة ثوريا في آن واحد والتواضع والطموح الثوريان من معدن واحد ومن جوهر مشترك. فالثورة الأصيلة لا تكتفي بما تحرز بل تطمح لتجاوز ذاتها باستمرار لتحقيق انتصارات جديدة بلا تقطع لقطع الطريق حتى نهايته المجيدة وليس التوقف في البداية أو المنتصف.

والقيادات الثورية تجسد هذا النزوع في مواقفها وشعاراتها ونشاطاتها. ان الروح الثورية النضالية وروح التجدد والتطور الواعيين هما أبرز سمات القيادات الثورية، فاذا فقدتا أو اهتزتا وتزعزعتا جاء التخلف والانتكاس. وان التخلف

والركود والشلل الذي أصاب بعض الأجنحة التقدمية في الوطن العربي والتي كان (المفترض) أن تتصدر الحركة الثورية العربية يعكس - فيما يعكسه - فقدان روح التواضع الثوري وروح الطموح الثوري والروح الجهادية الثابتة الواعية ويعكس نفسية (التأمل السلبي) و (سفسطة التزمت العقيم) بدلا من نفسية (النضال النشيط) وصرخة النداء الواعي الى النشاط الحي. فاذا تصورت قيادة حزب تقدمي انها جماع الحكمة والعقل الكامل، واكتفت بنضال الماضي ورصيده، واستخفت بالجماهير وبالاخرين، واذا فسرت الهدف الثوري بنضالات جزئية غير منصبة في نقطة تجمع مركزية أساسية فانها تحكم على نفسها بالفشل لا محالة وتبرهن على الانفصام التام بين الأفكار والعمل بين النظرية والتطبيق. ان فقدان التواضع الثوري، والمكابرة الادعائية الاستخفافية مرتبطان بالضرورة بالفهم المكتبي الدواويني العفوي الاصلاحي للعمل الثوري.

ان كل ثوري مخلص يتمنى لثورة تموز ٦٨ الاستمرارية والتصاعد والشمول والاستفادة الحية من جميع التجارب والأوجه السلبية العراقية والعربية أو الآسيوية - الأفريقية. وهذا كما نعلم هو النهج المعلن عنه وكما تدل الاجراءات والمنجزات التقدمية المتحققة والذي تتطلب الضرورات والمهمات الكبيرة المطروحة اضطراده وديمومته وتعمقه وتكامله وصيانته من أي تسرع أو ارتجال أو ركود وهبوط.

ان مشاكل الثورة ومهماتها كما رأينا جسيمة وكبيرة. وفي مقدمة الأهداف المحورية في مرحلتنا التاريخية الراهنة هو هدف بناء دولة ديمقراطية شعبية أي دولة الطبقات الثورية وهي الطبقة العاملة والفلاحون والبرجوازية الصغيرة المدنية (من المدن). فهذه هي القوى الطبقية الأساسية وصاحبة المصلحة الجذرية الثابتة في تحقيق التحولات الثورية المطلوبة ويجب أيضا كسب أو تحييد بعض أقسام ومراتب محددة من البرجوازية الوطنية ومثقفيها. ولكن ما يجب عدم نسيانه هو أن دور هذه الأقسام والمراتب لن يكون في عراق اليوم والغد الا ثانويا محدودا، قاصرا ومعرضا للضمور اللاحق أو الارتداد مع تعمق الثورة. وهذا واقع موضوعي طبقي لا يمكن احلال الأماني الذاتية محله.

وقضية الجهاز الاداري هي في الصميم من قضية هدف الدولة الثورية الديمقراطية الشعبية وهي ذات علاقة بجميع مشاكل الثورة ومهماتها وتكامل خطواتها وتدابيرها. . ولا حاجة للتفصيل في أن بامكان الجهاز الاداري الفاسد أن

يسلب ويشوه محتوى أي تدبير أو تشريع تقدمي، وفي كونه عشا للتجمعات الرجعية والتحركات المعادية وأوكارا للوصولية النفعية والانتهازية الرخيصة المتلوية المنافقة، وفي كونه يستطيع زعزعة ثقة الجماهير بالسلطة التقدمية والقيام بجميع ألوان الدس والتخريب والتلويث. والملاحظ أن من بين العوامل الأساسية لارتداد وانتكاسات أو هزيمة العديد من الثورات الوطنية هو الاعتماد على نفس أجهزة الدولة القديمة التي تربت في أحضان الاستعمار أو القوى الرجعية واعتادت طرازا محددا من العقلية والعادات والنهج معاديا لمصالح الجماهير. وفي بعض الدول التقدمية نشأت بعد الثورة طبقة جديدة من البرجوازية هي (البرجوازية البيروقراطية) ان صح التعبير المتحكمة في ادارة القطاع العام وفي ميادين اقتصادية وثقافية وادارية اساسية والتي تستثمر الثورة لصالح تكديس الامتيازات والثروات، وتعمل لتعطيل عملية الثورة وكبح تعميقها وقد تتحول الى حليف للاستعمار الجديد.

ان الابقاء على أجهزة الدولة القديمة هو بالنسبة للقيادات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة عموما موقف طبقي مرتبط بكامل نهجها وسلوكها السياسي والفكري.. فهذه القيادات تميل في الغالب الأعم الى تحقيق الاصلاحات التقدمية من أعلى وبعقلية الوصاية و (المنة) على الجماهير وبمعزل عن مساهمتها النشيطة الحرة. وفي الوقت نفسه تميل لمعاملة الرجعية بليونة ولطف (بطريقة الأسياد الكبار لابسين القفازات البيضاء). وتعمل بوجه خاص للابقاء على الأجهزة القديمة لكبح جماح الكادحين ولحصر نضالهم في أطر برجوازية ضيقة وكذلك بأمل (كسب) الرجعيين أو تجنب (استفزازهم) وتفادي شرهم!. أما الجماهير والقيادات الثورية الواعية فان من مصلحتها أن تتحقق أهداف الثورة بأكثر ما يمكن من المبادرة الثورية لدى الجماهير.

ولذلك فان الثورة الأصيلة لا تعمد الى العناية بقمة السلطة وحسب بل تهتم أيضا بجميع أجهزة الدولة السابقة التي تتصل مباشرة بحياة وعمل الملايين وتعمل لخلق أجهزة ثورية تشريعية وكذلك أجهزة تنفيذية من أسفل الى أعلى خاضعة لرقابة الجماهير المنظمة الواعية.

ان الجهاز الاداري الضخم أو جهاز الدولة البيروقراطي قد بني خطوة خطوة في عهود الاحتلال والانتداب فالحكم الملكي العميل. وازداد تضخما واتساعا بعد ثورة ١٤ تموز وان ظل بطابعه العام غير متغير جوهريا وبعيدا عن الرقابة الشعبية

وقد نشأ الجهاز الاداري البيروقراطي المتفخ وتربى ليس بعقلية خدمة الجماهير. وتطمين مصالحها بل بعقلية (البوليس والقاضي) فقط وانتشرت فيه جميع أشكال الفساد والعادات المحافظة، وتميز بضعف الطابع الفني الاختصاصي وبضعف الكفاءة والمبادرة وبالعادات الروتينية والمكتبية القتالة المزمنة. والجهاز الاداري الضخم الموروث للثورة التموزية يمتص القسم الأكبر من موارد الدولة والدخل القومي على شكل رواتب وامتيازات ورواتب تقاعدية ومصاريف وتكاليف منوعة أخرى وقد خلقت في العهود السابقة وتربت فئة كبار الموظفين البيروقراطيين من المثقفين وانصاف المثقفين الذين استغلوا مراكزهم للاثراء الفاحش وانتزاع الامتيازات بكل السبل وبالتالي أصبحوا جزءا لا يتجزأ من الطبقات الرجعية الأساسية (الاقطاعيين وكبار الرأسماليين) واحتياطا لشبكات التجسس الاستعمارية. . والتفاوت بين رواتب الحد الأعلى والأدنى صارخ مفزع ويقل نظيره في بلدان العالم كما ان قلة من هذه البلدان يستنزف فيها الجهاز الاداري هذه النسبة الهائلة من الموارد والدخل القومي. ان هذا الوضع الشاذ يمس مباشرة اجراءات الثورة ومصالحها. والجميع يعرفون دور الأجهزة الادارية المحافظة والرجعية في عرقلة وشل وتشويه الاصلاح الزراعي في السنوات الماضية. كما أن العقلية المكتبية والروتين القتال يستنزفان جهودا هائلة ويثيران عدم الرضى والسخط في نفوس الناس مما تستغله قوى الردة لتشويه وجه الثورة واجراءاتها ولتجميع الأنصار لمخططاتها. ولذلك فان معالجة متكاملة جدية علمية واقعية لمشاكل الجهاز الاداري هي مهمة ثورية أساسية ملحة. وهذه المهمة ذات ارتباط تام ومباشر بقضية التحويل الديمقراطي الشعبي على صعيد سلطة الدولة وبقضية اشاعة الروح والأجواء الديمقراطية الواسعة لجماهير الشعب ومنظماتها الثورية والتقدمية. فالبيروقراطية والوصاية والروتينية والاستعلائية هي العدو اللدود للديمقراطية الشعبية والكابح لانطلاق طاقات الجماهير وابداعها الثوري. والجماهير الشعبية يجب أن لا تراقب الأجهزة الحكومية وحسب بل وان تشترك هي اشتراكا فعالا نشيطا في ادارة البلاد والاقتصاد عبر المجالس الشعبية المنتخبة وفي اطار اللامركزية الواسعة الديمقراطية. واستنادا الى عمق وشمولية هذه المشكلة وأزمانها وضخامتها والى مجمل الوضع العام في كل الميادين يجب وضع خطة علمية مدروسة طويلة الأمد لحل وتصفية هذه المشكلة عبر سلسلة متواصلة من الاجراءات الثورية والخطط القصيرة الأمد. . فالمشكلة أعمق وأوسع من تصور حلها بمجرد وضع عناصر ثورية مخلصة

في قمة الأجهزة الثورية وفي رئاسة الدوائر والمراكز الكبيرة وفي مختلف القطاعات. أما تصفية العادات المكتبية فإنها تستغرق مدة أطول حيث (لا يمكن أن تطرح مسألة الغاء الدواوينية دفعة واحدة جميعها بصورة تامة ان هذا من الطوباويات). وإذا كان شعار التنظيف أو التطهير واقعيا في فترة فان الاكتفاء به لا ينسجم مع تطلعات الثورة وأهدافها الأساسية. والمهم هو الاتجاه الجدي المثابر للوصول الى الأهداف الكبيرة عبر سلسلة من الاجراءات الثورية الانتقالية المدروسة.

ان المهمات الأكثر التهابا وآنية في هذا الظرف هي تطهير الجهاز الاداري من العناصر المشبوهة والفاسدة والمرتشية والمتآمرة والمعرقلة عن عمد لاجراءات الثورة ومن العناصر النفعية الوصولية المعروفة التي تعودت على التلون وانتهاز الفرص جريا وراء مطامعها الشخصية. واذا كان من العسير تشخيص هذه العناصر في كافة الدرجات والمستويات فان أهمية خاصة واستثنائية يكتسبها التركيز قبل كل شيء على المراكز الأهم في جميع المجالات وفي كل أرجاء العراق. ان تطهير أجهزة الدولة من العناصر الفاسدة والمشبوهة والرجعية الحاقدة يفرض بالطبع قضية حلول عناصر كفوءة مخلصة محلها.

القسم الثاني

ان مقاييس الانتقاء (الاختيار) الثورية السليمة ترتبط مباشرة بالمرحلة الثورية وقوى الثورة ومهماتها وبحاجات البلد وضرورات تطوره العام. ولذلك فهذه المقاييس نسبية متطورة من مرحلة لأخرى بل من طور في مرحلة الى طور لاحق. كما أن هذه القضية مرتبطة بالعلاقة السليمة بين أحزاب السلطة وأجهزة الدولة وبين القيادة السياسية للحزب (أو الأحزاب) والجماهير والعناصر الثورية المخلصة حزبية أو لاحزبية.

أ ـ فاستنادا الى التجارب الموثوقة الناجحة للثورات الشعبية والاشتراكية الظافرة بما فيها تجارب الأخطاء والاخفاقات، واستنادا الى معطيات التحليل العلمي الموضوعي الطبقي فان الحزب (أو مجموعة الأحزاب) الذي يقود الثورة يكتفي بالقيادة السياسية العامة كما يضمن ويجب أن يضمن الاشراف المباشر على قيادة

أخطر الأجهزة الثورية. ولكن أحزاب الثورة لا تحل نفسها بديلا عن أجهزة الدولة فاذا فعلت ذلك تحولت الى أجهزة ادارية بيروقراطية منتفخة وفقدت دورها القيادي الحقيقي وانعزلت عن الجماهير الشعبية والقوى الثورية الأخرى. فالقيادة السياسية الثورية هي ضد الوصاية على الجماهير وضد الحلول محل الجماهير وضد الاحتكار الحكومي بأي شكل كان. ولذلك نجد أن الأحزاب الثورية الحاكمة لا تزج الا بقسم من كوادرها الأساسية في المراكز الحكومية في حين تحافظ على القسم الآخر للنشاط السياسي والحزبي ولضمان القيادة والارشاد العامين.

ب ـ أيا كانت ثورية الحزب التقدمي ومنجزاته فانه لا يمكن أن يدعي لنفسه وحده الاخلاص للثورة والقدرة على حمايتها واغنائها وتطويرها. ان الاخلاص في مرحلتنا الحالية يعني الالتزام بأهداف المرحلة الديمقراطية الشعبية، يعني الموافقة على العمل من أجل تحقيق الثورة الزراعية الجذرية، وتصفية الاحتكارات الأجنبية والشبكات الجاسوسية، ورفع مستوى الجماهير المادي، والتنمية الصناعية وحل الكردية جذريا، وتحرير المرأة، وتصفية الأمية والاسهام النشيط في معركة تحرير فلسطين، والعمل الواعي الدؤوب لتحقيق الوحدة العربية على أسس ديمقراطية شعبية. الخ.

أما عدم الاخلاص فهو في مناهضة هذه الأهداف والارتباط بالقوى العميلة والطبقات الرجعية وتأجيج النشاط الطائفي ودعم التحرك التآمري.. الخ.

وطبيعي ان الاخلاص بهذا المقياس العلمي الموضوعي للمرحلة التأريخية يشمل جميع طبقات الشغيلة التي لها مصالح جذرية في التحولات المنشودة وجميع القوى التقدمية الوطنية التي تبارك كل خطوة تقدمية وثورية وتضع مصالح الجماهير أساسا للنشاط. وبعبارة أخرى جميع أعداء الاقطاع والبرجوازية الكومبرادوية وكبار الرأسماليين (شبكات التجسس ودعاة الطائفية والقومية العنصرية. ان هذا الاطار العام لا ينفي التناقض بل يستتبعه بالضرورة. ان مفهوم التحالف الطبقي ومفهوم الجبهة السياسية يعنيان بحد ذاتها تلاقي واتحاد طبقات اجتماعية أو قوى سياسية متعددة مستقلة لها منطلقاتها الخاصة ومصالحها المتميزة وان كانت تلتقي حول مصالح وأهداف

أساسية مشتركة هي حاليا أقوى من أي تناقض فيما بينها لأن التناقض الرئيسي هو بينها جميعا وبين تحالف الاستعمار والرجعية والصهيونية. ان تحالف العمال والفلاحين نفسه - وهو محور وعماد كل التحالفات الثورية - يخفي تناقضات موجودة أو كامنة بين الجانبين وكذلك ضمن الفلاحين أنفسهم الذين ينقسمون الى مراتب اجتماعية متعددة (الفقراء والمتوسطين والأغنياء). ولكن التناقض الثانوي قد يصبح في مرحلة تالية تناقضا أساسيا فتسقط الفئة الاجتماعية أو السياسية المعينة من التحالف وتنضم الى معسكر القوى المعادية كما حدث مثلا لأقسام كبيرة من أغنياء الفلاحين أثناء التحولات الاشتراكية في الريف في العديد من البلدان الاشتراكية في حين أنها سبق ان ساهمت في الثورات الديمقراطية الشعبية والنضال ضد الاقطاع. وقد لعبت البرجوازية الوطنية العراقية دورها الملموس في النضال ضد الحكم الملكي العميل ولكن الاستقطاب والصراع الطبقيين خلال السنوات العشر المنصرمة دفع بجزء من مراتبها الى مواقع اليمينية والردة بحكم مصالحها الأنانية الضيقة.

ومثلما ليس من مصلحة الثورة والجماهير اجراء التنازلات اللاثورية أو اتباع سياسات وسطية لكسب قوى اجتماعية رجعية أو لتجنب (استفزاز) الاستعمار فليس من مصلحتها اطلاقا التفريط والاستخفاف بأية قوة أو مرتبة اجتماعية تؤيد الثورة بهذه الدرجة أو تلك أو بأية عناصر تقدمية ووطنية معادية للاستعمار والرجعية والصهيونية.

ان حصر الاخلاص في حزب تقدمي واحد أو قياس الاخلاص بالتزام منطلقات وآراء ذلك الحزب بتفاصيلها موقف غير علمي وغير متفتح وضار في التطبيق انه موقف انعزالي متشدد يثير الشكوك وعدم الرضى لدى الآخرين ويخلق ويشجع حساسيات مختلفة يكون من مصلحة الثورة تخطيها تماما في كل اجراءاتها وخطواتها.

ان الاخلاص والتقدمية ليسا فقط مفهومين نسبيين متطورين حسب المراحل بل انهما في كل مرحلة يختلفان عمقا وشمولا ودرجة وفقا للمواقع الطبقية والفكرية والسياسية. فالطابع التقدمي والثوري للطبقة العاملة (كطبقة لا كأفراد) هو الأرقى والأكمل والأثبت في حين أن جماهير البرجوازية الصغيرة (كمراتب لا كأفراد) والفلاحين تتميز في ثوريتها وتقدميتها بالتذبذب والتأرجح. وان الثوري الطليعي

(عاملا كان أو مثقفا أو فلاحا كادحا وعربيا كان أو كرديا) يمتلك ثورية أنضج وأرسخ من ثورية الكادح البسيط، وهكذا.

والى ماذا يؤدي الأخذ بالنظرات الخاطئة في التقييم؟.. انه يؤدي لا محالة الى حرمان الثورة والبلد من الكفاءات والخبرة المتجمعة لدى عناصر وقطاعات هامة من المواطنين من بين المثقفين النزيهين أو غيرهم وحلول عناصر أقل قدرة وكفاءة منهم لمجرد أنهم ينتمون الى الحزب الحاكم. فالولاء الحزبي يصبح هو المعيار الرئيسي في حين تهدر قدرات وطاقات وخبرات غنية جزافا واعتباطا في الوقت الذي تواجه البلاد عشرات المشاكل التي يتطلب حلها العلم والوعي والكفاءة الفنية والاخلاص معا. وهو يؤدي بالتالي ومن حيث النتيجة الى خلق واثارة وتأجيج الحساسيات والشعور بالغبن التي قد تتطور الى سلبية ونفور وحتى الى عداء لدى بعض من يفقدون البصيرة ويقعون ضحايا للتشهير والدعاية المضادين من جانب قوى الردة السوداء التي تقف متربصة لاستثمار كل ثغرة وكسب كل متذمر من أجل اضعاف القاعدة الاجتماعية للثورة تمهيدا لضربها.

ان المهم والضروري هو أن يحل الرجال المناسبون (المخلصون والأكفاء) في المراكز المناسبة بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية والعقائدية وعن الانقسامات القومية والدينية. وبهذا تنصب في مجرى الثورة جميع الخبر والكفاءات الخيرة الشريفة النزيهة لخدمة جماهيرنا الكادحة وقضايانا الوطنية والقومية.

جـ - ان قضية (الموظفين السابقين) قد طرحت في جميع الثورات الشعبية أو الاشتراكية وهي قضية هامة لا يصح النظر اليها بتبسيط وارتجال. وهنا يبرز خطران في النظرة والموقف:

الخطر الأول:

هو الدعوة للابقاء على كل شيء كما كان انطلاقا من دافع كسب أوسع تأييد كيفما كان وبأي ثمن للثورة. ويعني الأخذ بهذه الدعوة الابقاء على الفساد والرجعية والتفسخ في الأجهزة الحكومية، وبالتالي الابقاء على مواطن التفريخ للتآمر والتحرك المضاد. فما يكسب (آنيا) أو (تكتيكيا) قد يؤدي الى خسارة ستراتيجية أو كارثة ستراتيجية في النهاية.

الخطر الثاني:

اعتبار كل موظف أو اختصاصي عمل في العهود السابقة (رجعي) (غير مخلص) و (غير كفوء) و (متآمر) و (مشبوه) الخ.. والدعوة الى أقصائهم جميعا واحلال عناصر جديدة محلهم (من الحزبيين أو الأصدقاء) كيفما كان ومهما كانت درجة الكفاءة والخبرة. وهذا الخطر يعني عدم التمييز بين الرجعي والمتآمر الحقيقي أو الوصولي النزق المتلون وبين الموظف النزيه أو الاختصاصي النظيف الكفوء الذي كان يشتغل في وظيفته سابقا ليس حبا بالدكتاتورية والرجعية بل تطمينا لموارد عيشه. ان هناك في جهازنا الاداري جمهرة من أمثال هؤلاء يجب الاستفادة منهم كل في مجال كفاءته مع ضمان التوعية العامة. وكل من يبرهن عن عجزه وتخلفه عن العمل في الظرف الثوري الجديد الآن أو لاحقا يجب أن ينحى ليحل محله العنصر المطلوب. ان جميع الثورات الظافرة أخذت بهذه القاعدة فاستفادت من اختصاصات وكفاءات الفنيين والموظفين السابقين (من غير العملاء وعناصر الثورة المضادة) وهذا التدبير أيضا ضروري لأن مهمة أعداد وتربية الأجيال الجديدة من الموظفين والاختصاصيين خاصة من أبناء العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين هي مهمة لن تنجز بين عشية وضحاها. على الثورة أن لا تنسى هذه المهمة بأي حال بل ان تعيرها منذ البداية أهمية استثنائية لأن العقليات المكتبية والبروقراطية والمحافظة للاختصاصيين والموظفين السابقين من أبناء الطبقات الوسطى قد لا تستطيع مسايرة الثورة مع تصعيدها وتطويرها. فيسقط منهم من يسقط في منتصف الطريق. كما أن الأجيال الجديدة الثورية من الكادر والاخصائيين تكون ألصق بالثورة وأقدر على خدمتها وأصفى نظراً في مواقفها. وهذا لا ينفي بطبيعة الحال امكان اعادة تثقيف واعادة تكوين قطاعات عديدة من المثقفين والاخصائيين البرجوازيين أو البرجوازيين الصغار بروح وعقلية الثورة الديمقراطية الشعبية والقومية وحتى بالروح والعادات الاشتراكية.

د ـ ان من الأخطار الأساسية التي واجهت وتواجه الأحزاب الثورية الحاكمة هو نمو فئة برجوازية جديدة من الحزبيين والمحيطين بالحزبيين وبروز ظاهرة الوجاهة الحزبية. ان أبسط مظهر لنمو هذه الظاهرة يجب أن تخنق في مهدها سواء بالتوعية أو الوقاية والمحاسبة الصارمة. كما أن الانتساب العقائدي لا ينبغي أن يكون عائقا أمام كشف الأخطاء والانتهاكات من أي موظف أو جهة حكومية

صدرت. ان المحاسبة الصارمة ومكاشفة الجماهير وبسط الحقائق أمامها مبادىء تقوي الثورة وتعزز الثقة الجماهيرية بها. ان التجربة الجيكوسلوفاكية بجوانبها السلبية تقدم دروسا وعبرا كثيرة بهذا الصدد. فقبل التطهيرات الأخيرة وفي عهد السيادة المطلقة للتحريفية وطوال سنوات ترعرعت الوصولية في الحزب وانتفخ الحزب بعد الانتصار انتفاخا غير طبيعي وامتلأ بعشاق المراكز والامتيازات، وكانت عضوية الحزب هي المحك الأول للتوظيف واختيار كوادر الدولة. وفي ظل هذه السياسة نمت المحسوبية والوجاهة الحزبية والطفيلية والوساطات.. كما أن الكثيرين من أعداء الثورة والحزب استطاعوا عن طريق التسلل الخبيث التستر على نشاطاتهم التخريبية الهدامة خلف بطاقة العضوية والمركز الحزبي.

فماذا نجم عن ذلك؟.. نجم عنه أولا تذمر المواطنين ولا سيما بين المثقفين الأكفاء المهدورة كفاءاتهم لمجرد أنهم غير حزبيين. وكان هذا التذمر احتياطيا كبيرا لفصائل الثورة البرجوازية المضادة. ونجم عنه ثانيا أن الأجهزة الحكومية والحزبية نفسها أصبحت أوكارا للنشاطات التخريبية المعادية للطابور الداخلي الخامس التي وجدت لها خلف الواجبات الحكومية والحزبية خير حماية وستار. كما أن خلف هذه الواجهات كانت تجري عمليات سرقة أو فساد من النمط البرجوازي تؤذي الاقتصاد وتنشر التحلل الخلقي مما كان يحسب كله على الحزب الشيوعي القائد ويضعف من هيبته وسمعته بين الجماهير.

ان مكافحة مظاهر الوجاهة الحزبية والامتيازات والصرامة تجاه المتهكين ونبذ أصحاب الأمثلة السيئة وتقديم القدوات المثلى للجماهير، والأخذ بقاعدة التقشف الحكومي الثوري العام واعادة تنسيب الموظفين الزائدين أو غير المفيدين في مجالات عملهم الى ميادين أخرى أكثر فائدة للشعب والثورة وألصق بالجماهير، وان التوعية المستمرة على كافة المستويات، كلها مهمات ضرورية وآنية هامة جدا لتقوية مواقع الثورة ورفع هيبتها ولحمايتها من أخطار الانحلال والتسلل الداخليين. وجدير بالذكر أيضا أن عدم مكافحة المظاهر السلبية مارة الذكر آنفا يعني استفحالها وانتشالها فيتحول المقياس العقائدي الضيق الى مقاييس شخصية بحتة خاضعة لعلاقات الارتياح والصداقة أو الجفاء والعداء الشخصية البحتة. فعند الحديث عن المكان الشاغر أو المركز الشاغر يقفز التفكير الى صديق شخصي أو قريب وهكذا. وأمثال هذه المظاهر كانت مستفحلة في

الجهاز الاداري في العهود السابقة وينبغي أن يصار الى وأد أي من مظاهرها وبأي شكل ظهرت ولأية درجة أو مدى.

هـ ـ تثار أحيانا مشكلة أيهما يجب اقصاؤه أولا: هل الوصول الانتهازي المتلون المنطلق دوما من نزقه ومطامعه الشخصية أم العنصر الرجعي. ان طرح المسألة هكذا ليس سليما. فالوصولية النفعية خطر (داخلي) وتسللي ان صح التعبير (داخلي بالنسبة للثورة والتنظيمات الثورية) والرجعية بالنسبة للثورة هي خطر (خارجي) بالمفهوم نفسه وليس بمعنى خارج العراق. والرجعي نفسه كثيرا ما يتلون ويصبغ نفسه ويراوغ بنفاق تطمينا لمصالحه الشخصية وللمصالح الطبقية الرجعية في آن واحد. فالوصولي النفعي قد يكون في بدايته الأولى رجعيا رأى أن لا يجاهر الثورة بالعداء بل أن يتستر بها ويحتمي بلونها انتظارا للوقت المناسب. كما ان الشخص الوصولي المحترف للوصولية النفعية وحتى اذا لم يحمل في البداية أفكارا رجعية ولم ينتم الى قوى وطبقات رجعية فان تلونه الارتزاقي ومصالحه الأنانية تجعل منه احتياطيا دائما للقوى الرجعية والعميلة وضحية رخوة لشبكات الجاسوسية. والفارق بين الكفاح ضد المتلونين الوصوليين المتسللين وضد القوى الرجعية ذات الأهداف والمصالح الجبهوية المعلومة والواضحة هو الفارق بين كفاح في صفوف الثورة نفسها وأجهزتها لتنظيفها بلا هوادة وبلا لين وكفاح (خارجي) ضد المعسكر الآخر ـ معسكر الرجعية المتحالفة مع الاستعمار، وهو المعسكر الذي له حدود تمييزه الواضحة القاطعة والحدية بالنسبة لمعسكر الثورة وقواها.

وكل من هذين النضالين ضروري وكلاهما مرتبط بالآخر عضويا. فبدون تطهير القوى والتنظيمات الثورية لا يمكن محاربة قوى الرجعية بصورة ناجحة وصرعها. والكفاح المثابر ضد الرجعية وتعمق الاجراءات الثورية المعادية لها تساعد بدورها على كشف وتشخيص العناصر المعرقلة والمرتزقة المتسللة من الوصوليين الانتهازيين، عشاق المراكز والامتيازات. كما ان النضال ضد الرجعية لا يمكن تأجيله لحين اجراء التطهير الشامل والجذري لأنها هي لا تقف ساكنة بل تتحرك وتنشط، ولأن أية تدابير تقدمية ومكاسب ثورية للجماهير تعني بالضرورة ضربا وهدما للمصالح الرجعية.

ـ وهناك أخيرا قضية هامة أخرى وهي الخيار بين الأخذ بقاعدة الطفرة في

الاختيار والتعيين والأخذ بالمقاييس والمعايير الأصولية الروتينية التي كانت سارية لحد الثورة. وهذا النقاش أثير في السنوات السابقة في العراق والوطن العربي واتخذ النقاش طابعا جماهيريا غير رسمي. ومرد ذلك هو الأوجه السلبية الكثيرة في التعيين كما طبقتها عدة بلدان عربية متحررة. فكان الشخص (غير الكفوء غالبا) يقفز قفزات (أسطورية) متخطيا كل المقاييس المعقولة. وكانت هذه الظواهر لا تثير الحساسية فقط لدى بقية الموظفين بل حتى بين جماهير الشعب الواسعة. ان الطفرة في التعيين بل حتى اختيار عناصر ثورية واعية لم يسبق لها خبرة كبيرة في المجال المعين هي أمر ضروري في بعض الحالات وقد طبقتها الثورات الشعبية والاشتراكية سواء في المراكز العسكرية أو المدنية.

فالعنصر الثوري الواعي المخلص واذا توافر له الحد الأدنى من الثقافة اللازمة والحد الأدنى من الخبرة المطلوبة يستطيع ان ينجح في اكمال خبرته وشحذ كفاءته في مجرى العمل وربما في مجرى عثرات وأخطاء لا مفر منها.

فالطفرة الثورية في الاختيار والتعيين ضرورية وخصوصاً لأن الهدف المركزي الأساسي هو تسليم كل السلطة للشغيلة المنظمة الواعية تحت قياداتها الثورية وبناء دولة ديمقراطية شعبية متكاملة. إلا أنه في الأطوار الأولية للثورة التي نمر بها الآن ينبغي أن تقترن أمثال هذه الطفرات بأقصى الضرورات وأن تكون مبررة تماماً، أي أن لا يستطيع القيام بالمهمة الثورية المعينة غير الشخص الذي كلف بها واختير عن جدارة وما عدا ذلك ينبغي أن تراعى الأسس والأصول النظامية المقررة بعد اعادة النظر فيها وتطويرها. فالطفرات المرتجلة وجميع التعيينات المتسرعة وغير المدروسة هي فضلا عن اثارتها للحساسيات والحزازات الشخصية والمرتبية تؤدي الى تجريد المناصب والوظائف المعينة من الخبرة الضرورية والكفاءة المطلوبة، كما ان عموم الأجراءات والتدابير الثورية لا يمكنها أن تتخطى دفعة واحدة وبضربة واحدة العادات والقيم والتقديرات السائدة والترسبات الموروثة. وعلينا مرة أخرى وأخرى أن نتذكر أن القوى الرجعية المعادية لا تقف مكتوفة الأيدي وانها تحاول استغلال أية وسيلة واللجوء الى أي سبيل والنفاذ من كل ثغرة والتلاعب بالعواطف والاثارات والحساسيات عبورا الى مخططاتها الآثمة.

تلكم بعض الملاحظات حول مهمات آنية نواجهها - في رأيي - في مجال

معالجة وحل قضية الجهاز الاداري. علما بأن الهدف الأساسي هو (وحدة الجهاز الحكومي والجماهير) وذلك باستبدال الجهاز البيروقراطي القديم (بالجماهير نفسها بحيث يصبح الشعب العامل كله مهتما بادارة شؤون السلطة). والوصول الى هذا الهدف يتطلب خططا علمية متكاملة للتوعية الجماهيرية ولاشراك الجماهير في عمليات الاصلاح الزراعي والبناء الاقتصادي واطلاق المزيد من حرياتها الديمقراطية الشعبية وفتح الأبواب الرحبة أمام جميع الاتجاهات والآراء التقدمية المتفتحة وبذل المزيد من الجهود لقيام الجبهة التقدمية واشراكها في المسؤولية.

ان الاعتماد على الجماهير والثقة المطلقة بالجماهير هما عماد النصر والنجاح.

رأي في الثورة الادارية ومستلزمات بناء الدولة العصرية والثورية*

(١) في مفهوم الدولة

ان مفهوم الدولة هو أوسع وأشمل من مفهوم الحكومة، مفهوم الدولة مرتبط بطرائق وأشكال ممارسة السلطة السياسية من جانب الطبقة أو الطبقات التي تحكم فهي تتعدى الأجهزة الادارية، ومجموع الأجهـزة الحكوميـة (من جيش وشرطـة ووزارات. الخ) لتشمل مجموع الأجهزة والهيئات والتنظيمات التشريعية التمثيلية والتنفيذية والادارية والقضائية التي تتم بواسطتها ممارسة سلطة وسيادة وادارة طبقة أو طبقات الحكم وفي حالة قطرنا، تحالف الطبقات والفئات الاجتماعية الثورية ولا سيما العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين. أي من لجان أو مجالس شعبية أو أية أشكال سياسية أخرى، إلى البرلمان الشعبي عند وجوده ، إلى الجيش وأجهزة الأمن والشرطة إلى المحاكم، إلى أجهزة التخطيط الاقتصادي إلى الوزارات المختصة وما يتبعها من دوائر وهيئات. الخ. وبرغم استقلالية النقابات والمنظمات الشعبية الأخرى في ظل الدول الاشتراكية والثورية، فإنها في أمثال هذه الدول تتصل أيضاً بعملية ممارسة السلطة السياسية، ولا سيما في الميادين الانتاجية، كما يفترض فيها أن تكون وسائل وأدوات للرقابة الشعبية على الحكومة.

---

* [نشر في ٢٦ ١/١٩٧٦].

وموضوع هذه الملاحظات يتعلق أساساً بالأجهزة الادارية الحكومية، وهذا الجانب الحيوي والخطير جداً قد كان في منظور وفي مركز اهتمام قيادة السلطة والثورة حين حددت ضمن أبرز مهمات السنوات الخمس القادمة لتنشيط العمل وتركيزه وتشريعه من أجل «بناء الدولة العصرية الثورية» كما ورد في التقرير السياسي، ومعلوم أن أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى التقدمية الأخرى قد اهتمت باستمرار بقضية تطوير وتثوير الجهاز الاداري الحكومي، وان جريدة (الثورة) بالذات كانت الرائدة في هذا المجال. فقد نشرت خلال السنوات الماضية العديد من المقالات والدراسات بهذا الشأن. . ومع ذلك فإن الحاجة تزداد من يوم إلى آخر إلى تركيز العناية بشؤون الجهاز الاداري الحكومي، لا على صعيد عناية الدولة وقيادة الحزب وحسب، بل وأيضاً على صعيد الأعلام الجماهيري والتوعية الشعبية. فإن الجهاز والمجتمع يتبادلان التأثير ايجاباً أو سلبا. وهذا مانحب أيضاً الفات النظر إلى بعض جوانبه خلال مناقشتنا هذه للموضوع.

(ب) لماذا التطوير «العصري»؟

لماذا يؤكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجمل الوثائق والأدبيات الثورية الرسمية على تطوير الأجهزة الادارية «عصريا» أو بتعبير آخر على «تحديثها»؟.

ذلك لأن بنيان هذه الأجهزة، وتشريعاتها، وممارساتها متخلفة عن روح العصر الحديث وعن منطقه، سواء كانت المقارنة هي مع دول اشتراكية متقدمة أو مع دول رأسمالية متقدمة. فهذه الأجهزة (والأمر يصدق على البلدان النامية عموماً) قد تأسست في عصور السيطرة الاستعمارية، المباشرة أو غير المباشرة، وقد توارثتها الثورات الوطنية المنتصرة، واستخدمتها الفئات الحاكمة الجديدة. فهي متخلفة لا من حيث تناقضها الاغترابي مع القيم والأهداف الثورية وحسب، بل كذلك تناقضها مع أساليب الادارة العصرية والتنظيم الكفوء، ومنجزات التقنية المتطورة باستمرار.

وما دمنا نتكلم عن قطرنا، فلنأخذ بعض الأمثلة للتوضيح:

١ ـ إن الادارة الحكومية العصرية لا تلغي الروتين إذ لا بد لأية معاملة من

اجراءات وخطوات، غير ان الادارة المتخلفة تتميز بالروتين الطويل والممل، والمعقد الذي يعرقل القضايا، ولا يساعد على حلها، ويثير الاستياء والتذمر لدى المواطنين.

لقد تربت وتدربت أجيال كاملة من الموظفين العراقيين على مثل هذا الروتين القتال وعلى المكتبية البليدة المبلدة، وتكون لدى الكثيرين منهم تصور أن هذا التعقيد الروتيني «خبرة» و«فن» يعسر على الآخرين حيازتها. وهكذا تكونت بحكم هذه التربية الطويلة المديدة، وبحكم طبيعة التشريعات والأنظمة نفسها، عقلية ونهج غريبان، راسخان يسمان مجمل العمل الاداري، وفي الحالات الشاذة، يلعب بعض كبار المسؤولين دورهم الثوري المسؤول لدفع الأمو ر باتجاه السرعة والحسم الثوريين، ولكن هذه المهمة ليست سهلة لأن الأجهزة لا تزال تخضع لسلسلة طويلة من التشريعات والأنظمة والتعليمات الادارية البالغة التخلف والرجعية.. ونظرة إلى الأنظمة والتعليمات المالية السارية المفعول كفيلة لوحدها بتوكيد واقع الطابع المتخلف البدائي لممارساتنا الادارية. هذه الأنظمة والتعليمات التي تعود أكثريتها الساحقة إلى ما قبل عقود من السنين قد صدرت يوم لم تكن موارد القطر بالحجم الحالي، ويوم لم تكن للقطر مشاريع عملاقة للتنمية والتربية والثقافة. الخ. كما يجري اليوم، ويوم كانت العلاقات بين الحاكمين والمحكومين علاقات استعباد واذلال للآخيرين، ويوم كان الشك يدمغ الموظفين الصغار، ويوم كانت معايير التعيين والترقية والأعفاء اعتباطية على الوجه الغالب.

إن هذه الممارسات المعرقلة تبدو أشد خطراً وضرراً عندما يتعلق الأمر بمشاريع اقتصادية وانمائية وتربوية حيوية، وحيث يكون للوقت دور هام لا يصح العبث به.

ولنذكر في هذا السياق الاهتمام البالغ الذي توليه قيادة الثورة لتشجيع ذوي الكفاءات المغتربين للعودة إلى بلادهم. فالبلاد أولا هي وطنهم. وهذا الوطن هو اليوم بحاجة إلى جميع الكفاءات والخبر للمضي في عملية التنمية والتحولات الثورية. غير أن الكثيرين من العائدين لا بد أن يصطدموا بتعقيدات الروتين الاداري.

٢ - ومن أبرز مظاهر التخلف الاداري الافراط والمبالغة في مركزية الادارة

سواء على صعيد العلاقات بين مختلف الدوائر والهيئات التابعة لادارة واحدة في المقر، أو في العلاقات بين المركز والمحافظات.. إن الدول العصرية (اشتراكية أو رأسمالية متقدمة) تلجأ أكثر فأكثر إلى تطبيق وممارسة اللامركزية الادارية والتوسع فيها لما في ذلك من تسهيل للمعاملات.. واطلاق للمبادرات، وتمكين للمسؤولين الكبار من التركيز على الأمور الأكثر أهمية، وذات الطابع التوجيهي والقيادي العام.

٣ ـ ومن مظاهر التخلف الاداري (والاجتماعي ايضاً) اهمال عنصر ودور الوقت وأهميته وقيمته.. في أكثر الدول الاشتراكية وفي الدول الغربية المتقدمة نرى الوقت ثميناً جداً. وينعكس ذلك في احترام وقت العمل احتراماً دقيقاً وعدم التفريط بجزء منه إلا لأمر هام. فاذا دق عليك الباب قريب أو صديق غير متوقع، وبدون ضرورة استثنائية ذات علاقة بالمصالح العامة، فإن من واجبك غلق الباب عليه بكل أدب ورقة. فإن يأتيك قريب أو صديق فجأة، ولمجرد أن يسلم عليك وأنت في عمل رسمي، وأن يجلس (ربما ساعة أو ساعات) ليبتلع من وقت عملك ويؤخرك عن اداء واجباتك، نقول أن أمثال هذه العادات والتقاليد التي لا تندر عندنا، قد باتت بحكم المستحيل تقريباً في الدول العصرية على اختلاف أنظمتها الاجتماعية.. فلكل موظف جدوله الزمني الدقيق الذي لا يمكن الاخلال بمواعيده إلا لأمر خطير. ولكن كم من دائرة عراقية في الداخل وكم من مؤسسة عراقية في الخارج، تضحي بالعمل الرسمي نفسه خضوعا للتقاليد الاجتماعية السلبية المتوارثة لدينا؟ وأما إذا كان الموظف حريصا حقاً على عدم تضييع وقت العمل الرسمي، فإن ذلك قد يهدد في حالات غير قليلة باغضاب أو ازعاج أو «ازعال» قرابات أو صداقات!!.

٤ ـ ويدخل في هذا الاطار أو يرتبط به مباشرة عبادة وتكريس الشكليات.
ان تقديس الشكليات من بين أبرز مظاهر عقلية التخلف وممارسته. هناك شكليات تعتبر من باب اللياقة والتقاليد الدبلوماسية أو المظاهر اللازمة لأية دولة.. ولكن هناك شكليات لا داعي لها ولا تبرير، ومن شأن مراعاتها التضحية بالوقت وبالعمل التالي بجزء من المصلحة العامة.

٥ ـ ومن المظاهر البارزة للعصرية، والتحديث الادرايين حسن التنظيم ودقته، وتفادي الازدواجية، وتجنب الفوضى في العمل، وتحديد الواجبات تحديدا

دقيقاً صارماً وشديد الوضوح، وبدون توافر ذلك كله تصبح الدائرة أو المؤسسة «شليلة من غير راس»، وتضيع المسؤوليات الشخصية. وهو ما يسود عادة الأجهزة الادارية المتخلفة.

٦ - ولنتأمل قليلاً في القيم والمثل والمفاهيم السائدة عندنا لنحكم على الأشخاص والمعايير المستنبطة من ذلك.

ففي سؤال عن سبب بقاء مقصر في مركزه لا يندر أن تسمع تعبير «هذا خطية». وفي تقييم شخص آخر فإن أقصى ثناء هو أن تقول عنه «هذا خوش ولد». ولتبرير تعيين شخص في وظيفة لا يستحقها قد تسمع عبارة «هذا مضرور» يجب أن «ينتفع»! وغير هذه وتلك من المفاهيم والاصطلاحات كثيرة وهي تجسد قيما متخلفة موروثة من العهود العشائرية والأبوية القديمة. ان «الخوش ولد» في عهد الثورة وفي مرحلتها الحالية على الخصوص لا يجب أن يقصد به إلا الإنسان الثوري والكفؤ ان (التقرير السياسي) يؤكد بحق على ضرورة اعادة النظر بعودة شاملة وعلى أسس موضوعية في أغلب أجهزة الدولة وتصفية بقايا المقاييس التي تقوم على الاعتبارات غير الموضوعية في اختيار الأشخاص للوظائف.

والواقع أن الاعتبارات غير الموضوعية، التي يتحدث عنها التقرير كثيرة، مختلفة المظاهر، وهي، مع كل أسف، لا تزال غير موصوفة بعد. إن المهم عند تعيين الأشخاص أو نقلهم أن يكون الاعتبار الحاسم هو المصلحة العامة، أي مصلحة الثورة والجماهير، المقياس الحاسم هو مدى تجاوب الشخص مع الثورة ووعيه لأهدافها، ومدى لياقته وكفاءته الاختصاصية في الوظيفة التي سيختار لها. قد يكون ذلك الشخص قد أدى في الماضي خدمات جليلة للقضية الثورية بشكل أو آخر. ولكن هذا الشخص نفسه قد لا يصلح لهذه الوظيفة الهامة أو تلك من الوظائف ذات التماس المباشر بمصالح الجماهير. فقد يكون صالحا لوظيفة ثالثة وقد لا يكون صالحا الا لوظيفة تشريفية رمزية. واذا قيل قديما «انت عزيز علينا، ولكن الحقيقة أعز»، فان شعار اليوم تجاه أمثال هؤلاء يجب أن يكون: «أنت عزيز علينا وتستحق المكافأة، ولكن مصالح الشعب أكبر وأعز، وان المكافأة لا يشترط أن تكون وظيفة حساسة».

ان بقاء نفوذ للاعتبارات غير الموضوعية والخضوع لها يؤدي لا محالة الى

حلول عناصر غير أهلة (وظيفيا أو ثوريا) في الوظائف المتقدمة، والى سلسلة لا تنتهي من المتناقضات والارتباكات والقرارات المرتجلة التي يضرب بعضها بعضا، في الأجهزة الحكومية، ولا يستفيد من ذلك غير الانتهازيين النفعيين والرجعيين فكريا كما سنبين فيما بعد.

ومما ينبغي تسجيله هو أن القيم والعلاقات والتقاليد المتخلفة في المجتمع تساعد على استمرار هذه الممارسات، وتغذيها وتخلق العراقيل أمام وضع الحلول الثورية الحاسمة والسريعة لها.

ففي مجتمعنا الذي لا يزال يعاني من بقايا ومخلفات أبوية وعشائرية ومحلية ضيقة، ينظر الأهل والأقارب والمعارف إلى الوظيفة التي يحتلها واحد منهم باعتبارها «طابو» لهم، وملاذا لحل مشاكلهم بأي ثمن أو لكسب بعض الامتيازات ومن هنا نجد وساطاتهم التي هي في غالب الأحيان غير شرعية وضغوطهم المكثفة على الموظف المسكين (أليس هو ممثلهم في الدولة؟؟) لكي يستعمل مركزه لمصلحتهم. فاذا رفض صراحة أو تملص بلباقة نظروا اليه شزرا واعتبروه قد تنكر لهم واستعلى عليهم. وما دمنا بصدد دور العادات والقيم الاجتماعية المتخلفة في هذا المجال فلا ننسى دورها في مجالات أخرى وبأشكال غير هذه كغزو الموظف في عقر دائرته وبلا موعد وتضييع وقته لمجرد «جيت بطريقي أسلم عليك»! والسلام هذا قد يستمر ساعات.

٧ - ومما ينبغي ذكره هو افتقار البلد الى المستلزمات السياحية العصرية في زمن أصبحت فيه السياحة وسيلة اتصال هامة بين الشعوب وكذلك من الموارد المالية الأساسية عندما تكون ظروف البلد مواتية وليست من الصدف قلة الفنادق العصرية ولا المتاعب في تنظيم الحفلات والمآدب الرسمية الهامة(*). هذه وأمثالها من المظاهر قد ورثت عهدا بعد عهد وبصرف النظر عن هوية وطبيعة العهود سياسيا أو اجتماعيا فالحكم الملكي العميل المقبور نفسه لم يفكر في تطوير هذه النواحي الحضارية المعاصرة وذلك ليس زهدا منه أو من باب التقشف الثوري بدليل أن أقطاب ذلك الحكم كانوا غارقين في الترف والمجون بجميع أشكالهما. وانما هي بالضبط عقلية التخلف الاقطاعي العشائري، وعدم الاكتراث بتقدم القطر بمختلف جوانب هذا التقدم.. ان هذه النواحي

(*) تطورت الأحوال فيما بعد بسرعة نحو الأفضل ولا تزال تتطور الى أمام.

الحضارية ليست بالطبع أهم شيء، فقبل ذلك تأتي التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة لصالح الكادحين، والتنمية الشاملة. ولكن هذه النواحي الحضارية العصرية مهمة ولا غنى عنها لدولة عصرية تريد مواجهة كل التحديات التي يفرضها عصر العلم والذرة والالكترون ووسائل الاتصال المتطورة والتبادل المتسارع بين المجتمعات والشعوب. وهذه النواحي الحضارية العصرية ذات صلة بتطوير ثقافة الفرد وذوقه والارتفاع بمستوياته الانسانية.

٨ ـ ولا يكفي المجال هنا للحديث عن علم الادارة الحديث وعن استخدام الحاسبات الالكترونية وتعميم ذلك جهد الامكان ولا عن الوسائل والأساليب العصرية الأخرى في تسيير العمل الحكومي..

(جـ) التطوير الثوري

وأما عن التطوير الثوري فالجميع يعلم أن ضرورته مستمدة من طبيعة ثورة السابع عشر من تموز ومن أيديولوجيتها الاشتراكية وأهدافها التقدمية والثورية ومن استنادها الى الجماهير الكادحة ومن ارتباطها بحركة الثورة العربية وأهدافها الكبرى.

فمن الطبيعي اذن أن ثورة هذه طبيعتها وهذه أيديولوجيتها وهذه أهدافها وارتباطاتها، لا بد أن ترفض الجمود على أجهزة موروثة من العهود الرجعية والديكتاتورية، وأن تعمل بوعي وثبات لبناء أجهزة حكومية وأجهزة دولة ثورية تقدمية «فالثورة لا يمكن أن تصون منجزاتها وتواصل مسيرتها وتعمق صلتها بالجماهير مع وجود بعض الأجهزة الحكومية التي لا تفهم تماما مغزى التحولات الثورية ولا تتجاوب معها تجاوبا صادقا وتتصرف بسلبية ولا أبالية وعدم شعور بالمسؤولية أحيانا، اضافة الى احتوائها لعناصر تنتمي موضوعيا الى قوى الردة» (التقرير السياسي ص ٢٢٨) وفي المقدمة من أمراض ثورات معظم بلدان (العالم الثالث) الابقاء على الاجهزة من غير تطوير وتثوير. وبالنسبة للعديد منها كان ذلك بمثابة سرطان مهلك. فالماكنة الضخمة للأجهزة الموروثة تهدد حتى بابتلاع العناصر الثورية والمبادرات التقدمية واخضاعها جميعا للنهج التقليدي المحافظ وللعقلية والممارسات البيروقراطية الفجة ما لم يجر تدارك الأمر بثورة ادارية عميقة ومتكاملة.

لقد تحدثت عن هذه الحقيقة وفرة من القرارات والأدبيات الرسمية الصادرة بعد الثورة وسلسلة طويلة من البحوث والدراسات والمقالات. ومن هنا فلن أتوقف طويلاً عند العموميات بل سأنتقل لطرح بعض النقاط الملموسة وفي مقدمتها الدور الاستثنائي للكادر الاداري الثوري الكفوء.

من مشاكل الشباب العراقي

للشباب العراقي، بصرف النظر عن انحداراته الطبقية المختلفة مشاكل عامة مشتركة وللشباب الكادح بوجه خاص (العامل والفلاح) مشاكل متميزة حادة اضافة للمشاكل العامة. أما الشابة ولا سيما الكادحة، فإن مشاكلها أكثر من الجميع وأشد تعقيداً.

ان ملاحظاتي هنا لا تخص هذه المشاكل كلها، بل هي تعني ببعض المشاكل النوعية المتميزة، التي تعانيها قطاعات من الشباب المثقف، ولا سيما في المدن الكبرى علما بأن هذه القطاعات من الشباب هي التي كانت لحد الآن الأكثر تحركا ومبادرة على الصعيد السياسي العام، ولا سيما على صعيد الاتجاه التقدمي اليساري.

وأود أن يتضح أنني لا أقصد قطاعات الشباب الملتزم الواعي الذي يسير على طريق سديد، وهم غير قليلين.

ان جميع أوجه مشاكل الشباب جديرة بأقصى عناية من جانب الأحزاب والقوى التقدمية، ولا سيما من جانب الحزب الذي يقود سلطة الدولة في العراق.

والواقع أنه يمكن القول، بحدود معينة، ان بناء المجتمع الجديد، وعراق

الغد، سيقع بالأساس على عاتق الشباب. فالشباب عادة يتميز بروح التمرد والانطلاق، بروح الثورة على القديم، بحكم سنه وطاقاته الجسدية والفكرية فاذا أهملت مشاكله، خسرت القضية الثورية بالتأكيد، وانصرفت الطاقات الحبيسة للشباب اما الى مزالق الضياع الاجتماعي والخلقي، واما الى مسارب سياسية غير متزنة وقد تكون مدمرة له وللحركة الثورية. ان أية ثورة لا تنطلق وتنتصر، وتعمق، الا بروح الثورة، هذه الروح الكامنة في الشباب. ولكن الحماس الثوري لوحده لا يخلق ثورة، لا يخلق نضالا مثمرا لصالح الجماهير الكادحة، انه يجب أن يقترن بعلم الثورة، وبتجربة سياسية، وبالمرونة والحكمة المبدأيتين.

يقول لينين: ان الخطر الأكبر، وربما الخطر الوحيد هو بالنسبة للثوري الحقيقي. «استعظام الثورية، ونسيان الحدود والشروط فيما يخص تطبيق الأساليب الثورية تطبيقاً ملائماً وموفقاً. ففي هذا المجال أكثر من غيره، كسر الثوريون الحقيقيون رقابهم حين كانوا يأخذون في كتابة كلمة (الثورة) بأحرف ضخمة، في اعتبار (الثورة) شيئاً شبه إلهي، في تصنيع رؤوسهم في فقدان القدرة على التفكير مع الحد الأقصى من رباطة الجأش وصفاء الذهن على التقدير والتثبيت في أية لحظة، وفي أية ظروف، وفي أي مجال للنشاط يجب معرفة العمل على الطريقة الثورية، وفي أية لحظة وفي أية ظروف وفي أي مجال للنشاط يجب معرفة الانتقال إلى العمل الاصلاحي».

ان الشباب الثوري بطبيعته يرفض التخلف الانتهازي وراء حركة الجماهير والمواقف الاصلاحية المائعة والمتذبذبة لهذه القيادة السياسية أو تلك. ولكن يظل هناك خطر الانزلاق في اتجاهات اندفاعية غير ناضجة وغير متزنة أثناء عملية التمرد على النهج الاصلاحي، اللاثوري للقيادات.

انني من المعتقدين بوجود أزمة نفسية - فكرية - اجتماعية لدى قطاعات واسعة من شبابنا المثقف لا سيما في المدن الكبرى. ويمكن القول أن هذه الأزمة تنعكس في عدة اتجاهات يقف في مقدمتها: الاتجاه العدمي، الهروبي الانغلاقي في قوقعة الذات، الرافض لكل القيم والأعراف والتقاليد والنظريات السلبية في السياسة. والاتجاه المندفع، الذي يمجد البطل العظيم غيفارا، دون أن يفهمه ويفهم واقع مجتمعه والذي ينصرف بدوافع الطهارة الثورية وحدها، أو بالرومانتيكية

الثورية الخالصة التي تميز الشباب، والتي تشكل طاقة ديناميكية هائلة القوة لو أحسن توجيهها وارشادها، بينما قد تؤدي الى عواقب وخيمة لو فقدت قدرة التشخيص العلمي والسياسي الواقعي.

في اطار الاتجاه الأول، يمكن أن نلمس اشكالا وأساليب أدبية وفنية متسمة بالغموض المصطنع، والتقوقع الذاتي، والهروب من الواقع، كما قد تصل الحال إلى الانغماس في خدر الجنس وحتى الحشيش، وفي اطاره نلمس لا مبالاة وسلبية تجاه الدراسة النظرية، وتجاه السياسة، وتشكيكا في كل شيء وفي كل أحد.

وفي اطار الاتجاه الثاني، نلمس التكلس على نظرات قديمة غير صحيحة ومحاولة للقفز فوق الواقع، وتقديسا أعمى لنماذج ثورية وميلا الى تكرارها في العراق دون دراسة وتحليل للظروف الذاتية والموضوعية الخاصة والمتميزة عن ظروف النماذج الآنفة الذكر.

وفي كلا الاتجاهين نلمس رفضا ذاتيا (غير موضوعي) للواقع، وتصريفا لروح التمرد والانطلاق في غير مساربها المجدية.

ما هي جذور وعوامل هذه الأزمة بين هذه القطاعات من الشباب؟.

أ ـ العوامل السياسية المحلية:

ان هذه العوامل ذات دور خطير في نشوء الأزمة الموصوفة. فقد أدت الاخفاقات والمآسي المتلاحقة منذ ١٩٥٩، وآلام التصادم بين القوى التقدمية، وفشل بعض القيادات، ومن ثم نكسة ٥ حزيران، أقول أدى ذلك كله الى ردود فعل سلبية قاسية لدى قطاعات واسعة من الشباب المثقف سواء باتجاه اللامبالاة التامة بالسياسة أو باتجاه الاندفاع غير العلمي، وغير المتزن. انها خلقت روح الشك الحادة، ونظرة سوداوية مأساوية، واضطرابا نفسيا وفكريا متزايدا.

٢ ـ العوامل السياسية العربية:

اضافة لنتائج نكسة حزيران فهناك تردد واخفاقات كثرة من الثورات الوطنية، ودخولها في مزالق ومتاهات أضعفت الثقة أو زعزعتها لدى تلك القطاعات من الشباب المثقف غير المتمرس نظريا وقليل التجربة سياسيا.

٣ - العوامل السياسية الدولية:

ان الانقسام والتناحر في الحركة الشيوعية العالمية لعب ولا يزال يلعب دورا سلبيا خطيرا لا لدى الشباب غير المتمرس وحده بل حتى بمدى أوسع من ذلك وأعمق. أضف لذلك سلسلة اخفاقات الحركة الثورية العالمية ابتداء من الكونغو، فالأزمة الكوبية، ومرورا بسقوط العديد من الأنظمة التقدمية ومذابح أندونيسيا وانتهاء بالوضع الجيكوسلوفاكي، وببعض الاخفاقات في هذا البلد الاشتراكي أو ذاك. . وقد كان من شأن ذلك، ومن شأن تكلس العديد من الأحزاب الثورية في العالم على مواقع اصلاحية أو تحريفية، ان ساهمت في تشجيع موجة الآراء والاتجاهات العدمية والتروتسكية على الصعيد السياسي، مثلما ساهمت بشكل غير مباشر في تشجيع موجة الهروب من الواقع الى الجنس والمخدرات لدى قطاعات أخرى من شبيبة العالم. . والشباب العراقي ليس معزولا عن هذه الأوضاع المعقدة، بل يتأثر بها حتما.

٤ - الأسباب الاجتماعية:

من الأسباب الأساسية والخطيرة لمشاكل الشباب عامة، وللمشكلة موضوعة البحث خاصة، هو التخلف الاجتماعي المزمن، والذي ينعكس بوجه خاص في التصادم الحاد بين قيم وقطاعات جيلين: الشباب والشيوخ، الجيل الجديد الناشىء والجيل القديم. . ويتجلى ذلك على نحو أخص في ميدان الجنس والعلاقات بين الجنسين، وما يتعلق بالزواج

وهنا أيضا لا يمكن فصل الشباب عن الموجات (العصرية) في العالم حيث يقرأ عنها أو يشاهدها (في الأفلام وشاشة التلفزيون). . الخ.

ان التصادم بين مثل وقيم الشباب والشيوخ يمكن أن نلمسه في كل المجتمعات. ولكن الذي يعطي القضية أبعادها الحادة في مجتمع كمجتمعنا هو التخلف الاجتماعي والحضاري العام، ومن أوجهه انعدام أو شحة مجالات التسلية والترفيه الرفيعين للشباب، والقيود الحادة في وجه اختلاط الجنسين. كما ان من مظاهره ضعف الاهتمام بقضايا الفن والثقافة، وضيق مجالات الابداع الثقافي والعلمي والفني أمام الشباب، لتصريف طاقاته في جهة ترضيه وتنفع المجتمع في آن واحد. اضافة الى أن أي تجديد في ميادين الأدب والفن يجابه فورا بمقاومة وتشنيع الأجيال القديمة، حتى قبل دراسته، وتشخيص عناصره الايجابية والسلبية. وكثيرا ما

يجد الشباب انه عاجز عن التعبير عما يريد، عما يخامره حقا، ناهيكم عن التصرف العملي في ميادين الحياة والسياسة.

ليست جميع شكاوى الشباب مشروعة ومبررة ولكن أهم شكاواه هي كذلك وحتى اذا كان الشاب يتشكى خطأ أو يقف على ضلال ويتصور نفسه مصيبا، فاننا نعتقد بضرورة أن تكون لدى الأحزاب التقدمية عموما (في العراق وفي الوطن العربي) قدرة فهم الشباب، واستيعاب مشاكله، وكفاءة الحوار معه ومخاطبته بروح توجيهية أخوية، أليفة، مشوقة، تبصره الخطأ والصحيح، وتقوده نحو الطريق السليم. ان لغة الزجر والعقاب ونبرة الأمرية والتشنج والازدراء تؤدي الى عواقب عكسية تماما. ينبغي أن نفهم الشباب كما هو، ان ننزل الى مستوى مشاكله، من أجل معالجتها لا أن نتجاهلها أو أن نحاول تخطيها ببضع ارشادات عامة، أو اجراءات انضباطية.

ولقد كان الامام (علي) على كل الحق حين أراد من الآباء تربية أبنائهم على غير النمط الذي شبوا هم عليه، لأن الأبناء ولدوا لزمان غير زمان الآباء فقال: علموا أبناءكم، فإنهم ولدوا لزمان غير زمانكم. وهذا النهج في النظرة للشباب والتعامل معه، يجب أن ينعكس في مختلف الميادين: الاجتماعية والفكرية والسياسية، بحيث يشعر الشباب أن قيادات المجتمع تعنى بهم، وتقدر دورهم. وهذا النهج لا يعني بطبيعة الحال السماح بالانفلات، أو بالطيش، أو بالعدمية تجاه كل تراث وكل القيم والتقاليد، كلا، أبداً. ولكنه يعني تفهم خصوصية طبائع الشباب، وخصوصية مشاكلهم، ولا سيما مشاكل هذه القطاعات شبه الضائعة التي تحدثنا عنها والتي يكاد بعضها يقوم فعلاً بعملية انتحار ذاتي في سلوكه اليومي، القلق والحشيش والجنس. انه يعني رسم خطط ومشاريع علمية واقعية لتشجيع التعليم المختلط في الجامعة، ولفتح النوادي والمسارح والحدائق العامة، ولتشجيع ذوي المهن من الشباب في ميادين الأدب والفن والعلم وفتح صفحات النشر أمامهم، ويعني اقامة مؤتمرات دورية للشباب، والسماح لهم بتنظيم أنفسهم، ويعني نبذ مبدأ الزجر والعقاب في معالجة القضايا الاجتماعية وغير الاجتماعية الا في حالات استثنائية جداً. ويعني عدم تشجيع القيم والعقليات المتخلفة لأي سبب كان، ومنعها من احتلال مراكز التوجيه في مجالات التربية والأعلام والتعليم. ويعني القيام بعملية توعية فكرية وسياسية مستمرة في جو

ديمقراطي أصيل.

إن الشباب هم بناة الغد الزاهر، انهم الينبوع المتجدد الحيوية، الزاخر بالطاقات. فإلى السير معهم يدا بيد، وفي جو من الثقة والود المتبادلين، وعلى أسس المعالجة السليمة لمشاكل الشباب والمجتمع..

خواطر في حقوق المرأة*

في مجتمعاتنا المتخلفة يتجلى أكثر من غيرها الظلم الذي تعانيه المرأة. رغم فوزها ببعض الحقوق الأولية. إن النظرة الأبوية - الاقطاعية هي السائدة في التعامل مع المرأة، وخصوصا في الميادين الاجتماعية. ففي قضايا الحب والزواج والطلاق والارث، والعلاقات الاجتماعية عموما، توضع المرأة في موضع التبعية والإهمال والتخلف والتشكيك، في الريف خاصة وعلى نطاق القطر عامة.

وأوضاع المرأة العاملة والمرأة الريفية أسوأ من السيء. والأمية أوسع انتشارا بين النساء مما هي منتشرة بين الرجال، واذ تهدر دماء المرأة ولا سيما في الريف عند أي خطأ، واذ تخفف الأعراف وحتى القوانين من جريمة قتلها، فان تصرفات الرجل فوق الحساب.

وتدل قضايا الزواج وكيفيته على أن المرأة لا تزال كالسلعة في السوق.

إن الموقف من المرأة هو مقياس أساسي من مقاييس الحكم على المجتمعات والأنظمة، والحركات والأحزاب. وان تحرير المرأة من التبعية الاقتصادية للرجل ومن التقاليد والأعراف الاقطاعية الهمجية والمتخلفة، هو جزء أساسي بالغ الخطورة من عمليات التحويل الثوري الحقيقي والتقدم الاشتراكي.

* [جريدة الثورة بغداد أيلو ١٩٧٠].

ان عملية تحرير المرأة تصطدم دوما بمقاومة ضارية مستميتة من جانب الفئات الاستغلالية والرجعية وفئات المشعوذين التي تعتاش وتمجن على حساب اذلال المرأة واستعبادها، وتحويلها الى أداة ربح أو متعة. وتصطدم هذه العملية أيضا بمقاومة كل المتمسكين بالعادات والمثل البالية من بين الجماهير الكادحة نفسها.

ولكن الأحزاب والحكومات الثورية يجب أن تتحلى بأعلى درجات الجرأة والشجاعة للأخذ بيد المرأة، والسير معها في عملية التحرير الاجتماعي بصرف النظر عن الضجات المفتعلة والتشويش الرجعي. ولا يعني ذلك بالطبع، جرأة وشجاعة مجردتين، عاطفيتين، بل يستلزم اقرانهما بالمرونة، والخطوات التدرجية المدروسة، واعتماد التوعية الشعبية المستمرة في جو ديمقراطي أساسا لاتخاذ هذه الخطوات ولوضعها موضع التطبيق.

واذا كانت بعض القطاعات النسائية المثقفة في الحركة النسوية تركز دعواتها ومطالباتها على حقوق المرأة المثقفة في المدن الكبرى، فان قيادات الحركات التقدمية يجب أن تتجه قبل كل شيء الى مشاكل وحقوق المرأة الكادحة، لأنها أولا تمثل الأكثرية العددية بين النساء، ولأنها ثانيا تسهم في انتاج الخيرات المادية للمجتمع، ولأنها قبل كل شيء تتعرض الى أشكال مختلفة من الظلم والاستغلال.

ولذلك لا يمكن الا الترحيب الكبير بالباب الخاص بتنظيم عمل النساء في مشروع قانون العمل الجديد. ففي رأيي أن هذا هو من أهم ما يطرحه المشروع المذكور. فالمشروع يحرم التشغيل الليلي للمرأة العاملة، أو تشغيلها في أعمال مرهقة، ويقلص ساعات عملها، ويمنح الحوامل اجازات كافية بأجر كامل عن مدة الحمل والوضع، ويهتم بانشاء دور الحضانة ورياض الأطفال لأطفال العاملات، ويسمح للمرأة المرضع بفترتي رضاع أثناء يوم العمل، وتعتبر فترات الرضاع في أوقات العمل.

ان رعاية حقوق المرأة الكادحة بوصفها شغيلة، لهي موقف طبقي ثوري. ولكن هذه الحقوق، لا تستوعب، بالطبع، جميع مشاكل المرأة، حيث تستوي الكادحات والمثقفات على السواء في المعاناة والحرمان والمعاملة الظالمة على نحو ما ورد في أول المقال.

فنظرات التمييز والاستخفاف بالمرأة الخريجة وبالمرأة الموظفة، تلمس بأشكال

مختلفة، وتحتاج الى معالجة جريئة تطمن مكانة المرأة وحقوقها. أضف لذلك كل المشاكل والعلل الاجتماعية الموروثة بصدد التعامل مع المرأة.

ان ما يعانيه مجتمعنا ليس انفلات المرأة في تيار حقوقها، كما تريد بعض الآراء أن تصور الأمور استنادا الى مظاهر شكلية وجزئية جدا كقضية هذا الزي النسـوي أو ذاك. ان ما نعانيه بالضبط هو حرمان المرأة، وتخلفها، وارتباطها بآلاف القيود الظالمة المنظورة وغير المنظورة. ان المرأة في مجتمعنا وسائر الأقطار المماثلة، لم تحقق لنفسها مساواة حقيقية بالرجل. ولذلك فمهما تمنح الثورة من حقوق للمرأة بوجه عام، وللمرأة الكادحة بوجه خاص، فان خطوات أكبر وأهم تنتظر التحقيق في المسيرة نحو التحرير الكامل للمرأة. ولذلك أيضا لا أعتقد بضرورة تحميل المرأة أية أعباء معاشية في المرحلة الراهنة مهما تكن التضحيات المادية المطلوبة من الشعب لمواجهة مهمات التحولات التقدمية ومتطلبات النضال ضد الصهيونية والاستعمار.

ذلك لأن أعباء المرأة الموظفة أو العاملة هي بحد ذاتها كبيرة، وحرمانها بالنسبة للرجل في ميادين أخرى قائم ومتعدد الأشكال. وباختصار، فان عملية تحرير المرأة، اقتصاديا واجتماعيا وفكريا، شرط جوهري لتحويل المجتمع، ولبناء عراق جديد مزدهر، يسير بثقة نحو الطريق آلاشتراكي اللاحق.

خمس نقاط حول «خواطر»
الأستاذ عزيز الحاج

«نشر بتوقيع هيفاء محمد في
جريدة الثورة العراقية أواسط ١٩٧٠»

نشرت جريدة الثورة الغراء، في العدد ٥١٨، يوم الأحد المصادف ١٠ ـ ٥ ـ ٩٧٠ مقالا للأستاذ (عزيز الحاج) تحت عنوان «خواطر في حقوق المرأة». وبالرغم من تقديري للأستاذ عزيز الحاج لاهتمامه بهذا الموضوع، فان هناك نقاط احتواها المقال، لا أقول بأنها تعبر عن جهل الكاتب لبعض الأمور الأساسية ـ أو هكذا يبدو لي ـ التي تعاني منها المرأة العراقية، بل إن المقال برمته ليس سوى محاولة يائسة لتجاوز العقبات الرئيسية ومحاولة القفز فوقها. كما يحدث كثيرا في مجالات السياسة، حيث يحاول البعض «تجاوز المراحل!» أو «حرق المراحل!» الخ..

وسأحاول هنا أن أضع ملاحظاتي، أو بعضها، حول ما جاء في مقال الأستاذ الحاج.

١ ـ لقد أصبح واضحا للجميع ـ بل حتى لجهلة المجتمع ـ أن التخلف الاقتصادي هو احدى مخلفات الاستعمار البغيضة وتركاته، والتي يعاني منها مجتمعنا مثلما تعاني منها مجتمعات عديدة. وفي كل مجتمع متخلف فان حرية المرأة تكاد تكون، ليس في حكم العدم وحسب، بل ان جوا من الظلم والاضطهاد يسود المجتمع وذلك بالنسبة للمرأة، وبالارتباط مع المخلفات والعادات غير الانسانية، والتي هي الأخرى من مخلفات الاستعمار. وهذا ما يؤكده الأستاذ الحاج في

مستهل مقاله، حيث يشير الى أن: «في مجتمعاتنا المتخلفة يتجلى أكثر من غيرها الظلم الذي تعانيه المرأة» وذلك تأكيد صريح على أن التخلف الاقتصادي يشكل سببا رئيسيا في اضطهاد المرأة وعدم مساواتها للرجل. ويؤكد أخيرا بأن الحل الجذري لمشكلة حرية المرأة مرتبطة بالتحرر الكامل للمجتمع، بانتشال المجتمع برمته من غلقة التخلف الاقتصادي، وعندها لن تكون المرأة مضطهدة أو مظلومة.

ان ذلك أهم مسألة يمكن النظر اليها في صدد الحديث عن حرية المرأة، حيث يمكننا القول أن التخلف الاقتصادي صفات ملازمة لاضطهاد المرأة، وعدم مساواتها للرجل.

٢ ـ يشير الأستاذ الحاج الى أن «التبعية الاقتصادية للرجل من التقاليد والأعراف الاقطاعية» ان ذلك صحيح كل الصحة، ولكن كيف تحقق تحرر المرأة من تبعيتها الاقتصادية للرجل في مثل وضعنا الاقتصادي العام الذي يعترف الأستاذ الحاج مسبقا بتخلفه، وكذلك عدم توافر مجالات العمل لمجموع نساء العراق. وذلك فضلا عن وجود مئات بل آلاف من الرجال دون عمل ـ رغم الخطوات التي شرعتها الدولة حديثا في سبيل معالجة هذه المسألة ـ هل يمكن للمرأة أن تحقق تحررها من تبعيتها الاقتصادية للرجل في مثل وضعنا الاقتصادي هذا؟ وما الذي يرمي اليه الأستاذ الحاج في قوله «لا أعتقد بضرورة تحمل المرأة أية أعباء معاشية في المرحلة الراهنة» وبالمقارنة لما سبق ذكره فان هذا لا يشكل غير تناقض صارخ بين الإقرار بوجود تخلف اقتصادي عام «المجتمع» وتحرر اقتصادي خاص «المرأة». علمًا بأن الصراخ الحاد الذي يردده الحاج حول حرية المرأة تلتزم المرأة وجوب مشاركتها للرجل في جميع المجالات، وتحملها قسطاً من المهام الوطنية المطروحة وإلا فإنها ستبقى «ذلك المخلوق ـ البائس ـ المميز عن الرجل!».

ان تحرر المرأة الاقتصادي يكمن في مشاركتها الفعلية في خلق القيم المادية في المجتمع «وفي مشاركة الرجل في الانتاج والبناء».

٣ ـ يقول الأستاذ الحاج «بعض القطاعات النسائية المثقفة في الحركة النسوية تركز دعواتها ومطالباتها على حقوق المرأة المثقفة في المدن الكبرى» أي قطاعات تلك

التي يقصدها الأستاذ الحاج، ومتى صنفت المرأة في المدينة عن المرأة في الريف! حبذا لو أفصح الأستاذ الحاج عن ذلك بايضاح أكثر!.

٤ - يركز الأستاذ الحاج اهتماما كبيرا على حرية المرأة في الريف ومطالبة المرأة في المدينة بايلاء هذه المسألة اهتماما أكبر، تشمل المطالبة بمنح المرأة في الريف كامل حريتها وحقوقها ومساواتها مع الرجل. هل نسي - أم تناسى - الأستاذ الحاج، ان «التقاليد والعلاقات البالية» كما يقول - وكما اتفق معه أيضا - السائدة في الريف لا يمكن لأية سلطة أو منظمة أياً كانت أن نقضي عليها بين ليلة وضحاها!. أو هل غاب عن فكر الأستاذ الحاج أن المرأة في الريف لا تشكل قضية خطيرة أو كبيرة مثلما يتصور، بل ان مشاكل المرأة في الريف ليست كالمشاكل التي تعانيها المرأة في المدينة، وذلك رغم وضعه حاجز كثيف بين المدينة والريف، ولو نظرنا الى أهمّ نقاط الجدل الدائر بين المرأة والرجل في الأونة الأخيرة، لوجدنا أن أهمه يدور حول حرية المرأة في استيرادها عادات «وتقليعات» المرأة في الغرب وذلك ابتداء من ارتداء الثياب القصيرة وانتهاء بارتياد المقاهي(!).

ثم هل أن المرأة في الريف مقتنعة بما تفضل به الأستاذ الحاج، أو بمحاولة المرأة في المدينة تحقيقه لها - اعطائها حريتها الكاملة - أم أن هذا ليس الا «تطفل ثقيل». بل ما الذي تعني كلمة الحرية والمساواة لدى المرأة في الريف ومفهومها؟ أليس ذلك في عيشها في بيت يضم زوجها وأطفالها مع حصاد وفير في نهاية الموسم.

ان المرأة في الريف لا تولي أية أهمية بالنسبة لهذه المسألة، بقدر اهتمامها في شؤونها الأسرية. ولكن ذلك لا يعني اعطاء الرجل الريفي حرية التصرف بحياة المرأة، وهدر دمائها كيفما أراد، بل يجب على الدولة أن تعالج هذه الناحية وذلك في تشريع أقصى العقوبات وانزالها بمرتكبي مثل هذه الجرائم. أما «الأحزاب والحكومات الثورية التي يجب أن تتحلى بأعلى درجات الجرأة والشجاعة» فانها لن تستطيع أن تفرض قانونا أو تشريعا يطالب الرجل في الريف باعطاء المرأة الريفية كامل حقوقها وحريتها.

ان تحرر المرأة في الريف، من الجهل والخنوع، لن يتحقق الا عبر توعية سياسية طويلة المدى تشمل المرأة والرجل معا، واذا كان المجتمع أو الحكومات

السابقة قد أهملت هذه الناحية فاننا يجب أن نبدأ بمعالجتها منذ الآن. وذلك بالاقتران مع التحرر الاقتصادي للمجتمع من التخلف، والذي سيقضي ولا شك على الفرق بين المدينة والريف، بين المرأة في المدينة والمرأة في الريف.

٥ ـ رغم كل ما سبق ذكره، فان الخطورة الكبرى تكمن في العبارة التالية: «ان الموقف من المرأة هو مقياس أساسي من مقاييس الحكم على المجتمعات والأنظمة». ان هذا يضع الأستاذ الحاج في قمة التناقض الصارخ والدوران اللولبي في الحلقة المفرغة. فإذا كنا قد سلمنا بأن مجتمعنا متخلف، وأن المرأة في المجتمع المتخلف تكون مضطهدة ومغبونة الحقوق، وان على المرأة أن تناضل من أجل تحرر مجتمعها، وذلك من أجل تحررها، وفقا لتحرر المجتمع، فماذا يعني القول بـ «الموقف من المرأة في مجتمع» كمجتمعنا الذي ما يزال متخلفا، والذي يناضل في سبيل تحرره من هذا التخلف. ثم متى كان «الموقف من المرأة هو المقياس الأساسي في الحكم على المجتمعات والأنظمة» وهل يعني ذلك أن النظام القائم في أكثر الدول الرأسمالية ـ أمريكا مثلا ـ نظاما ثوريا! وذلك لكون المرأة في تلك الدولة الرأسمالية قد حصلت على كامل حقوقها وحريتها وتحررها من تبعيتها الاقتصادية للرجل.

أخيراً فان القول بأن المرأة يجب أن تحصل على كامل حقوقها وتنال حريتها ومساواتها مع الرجل، في مجتمع متخلف، قول سابق لأوانه، وذلك بقدر ما يمكننا القول بأن التحرر من التخلف والانطلاق في طريق التقدم والبناء وخلق اقتصاد وطني متين، هو الطريق الذي يقود المرأة الى حريتها الصحيحة، وحقها الكامل في المساهمة الفعالة في بناء المجتمع الاشتراكي.

حول المرأة أيضا: تعليق على نقاط

بتوقيع (هيفاء محمد) نشرت جريدة الثورة ردا على كلمتي المختصرة حول حقوق المرأة، وكان الرد تحت عنوان (خمس نقاط حول (خواطر) الأستاذ عزيز الحاج). وأود أن يتضح أنني من دعاة المناقشات الصريحة الحرة حول مشاكلنا الأساسية أيا كانت. ومن هنا، فانني أرحب بالرد المشار اليه، وأتمنى أن يسهم الكتاب والصحفيون التقدميون في هذا الجدال. والحقيقة الأخرى هو أن كلمتي كانت خواطر موجزة ولم تكن مقالا تحليليا شاملا، وآمل أن أستطيع كتابة مثل هذا المقال في مستقبل قريب.

١ ـ انصافا للحقيقة، أسمح لنفسي بالحكم على أن الرد لا يكاد يعترف بأن للمرأة العراقية قضية متميزة، خاصة، مستقلة نسبيا، بالرغم من ارتباط هذه القضية بمجمل قضايانا العامة ارتباطا عضويا. صحيح ان «الكاتبة» تقر من وقت لآخر ببعض جوانب هذه القضية، ولكن الوجهة العامة لمنطق الرد تقود الى نفي خصوصية هذه القضية، سواء كان ذلك ما أرادته «الكاتبة» أم لا.

فلننظر كيف تحمل الكاتبة على حديثي عن تحرر المرأة اقتصاديا من الرجل «اعتمادها على النفس اقتصاديا»، وعلى تأكيدي على حقوق المرأة الريفية اذ تقول: «أن المرأة في الريف لا تشكل قضية خطيرة أو كبيرة مثلما يتصور»، «رغم أنها تعود

للاعتراف بقيود الجهل والخنوع والاستهتار بحياة المرأة الريفية!».. ولنأخذ بوجه خاص حملتها الغربية على حقيقة ليست من عندياتي، بل تقربها الأحزاب والحركات الثورية في العالم ومنه الوطن العربي الا وهي ان الموقف من المرأة هو مقياس أساسي من مقاييس الحكم على المجتمعات والأنظمة». أن «الكاتبة» تسمي هذه البديهية «قمة التناقض الصارخ والدوران اللولبي في الحلقة المفرغة»؟!.

ان «الكاتبة» الفاضلة تعتقد أن الحديث العمومي عن التخلف الاقتصادي للمجتمع يعفينا من تشخيص وتحليل قضية خاصة متميزة من قضايا ومشاكل المجتمع، هي قضية المرأة التي تتطلب النضال الدؤوب لمعالجتها جذريا. ان ارتباط لا مساواة المرأة والرجل بمشكلة التخلف الاقتصادي لا يمكن أن ينفي خصوصية وأبعاد هذه المشكلة النوعية «لا مساواة المرأة بالرجل» وهي المشكلة التي تتخذ في مجتمعنا أبعادا وأشكالا حادة جدا.

ولكن حتى لو استندنا الى بعض عبارات ونصوص الرد وحده، من قبيل: «اضطهاد المرأة»، «الجهل والخنوع»، «ان جوا من الظلم والاضطهاد يسود المجتمع وذلك بالنسبة للمرأة» و «اعطاء الرجل الريفي حرية التصرف بحياة المرأة وهدر دمائها»، لتجلى للعيان أن ثمة مشكلة خاصة تسمى ويجب أن تسمى مشكلة المرأة. وأن التخلف العام للمجتمع، وأن المشاكل العامة التي تعانيها المرأة والرجل على السواء، لا يمكنها أن تطمس وجود هذه المشكلة النوعية المتميزة..

٢ ـ ان التخلف الاقتصادي لمجتمعنا انما يعمق مشكلة المرأة عندنا ويعطيها أكثر الأشكال حدة ولا انسانية، ولكن جوهر مشكلة المرأة انبثق مع نظام الاستغلال الطبقي اقطاعيا كان أو رأسماليا. ورغم جميع حقوق المرأة الغربية وتقدمها، فان المرأة هناك لم تتحرر بعد تحررا كاملا. ان التحرر الكامل للمرأة ليس مرتبطا بقضية التنمية الاقتصادية وحسب، بل وبانتصار البناء الاشتراكي المتكامل والشامل الذي يضع الأسس الراسخة لتحرر المرأة بكل أعماق وأبعاد هذا التحرر. وحتى بعد انتصار الاشتراكية بأمد طويل يظل النضال مستمرا على الصعيدين الفكري والاقتصادي لازالة آخر مظاهر نظرات اللامساواة.

وبذلك تمتلك المرأة الوقت والامكانيات اللازمة لتطوير مواهبها وشخصيتها، مع ترقية مستوى أمومتها والمستوى النوعي لتماسك الأسرة.

ان مثل هذا الهدف بالنسبة الينا لا يزال بعيدا جدا. وقبل الوصول اليه أمامنا عشرات ومئات الخطوات الانتقالية، وبالدرجة الأولى ازالة مظاهر التمييز البربرية والمفاهيم الأبوية والقبلية تجاه المرأة، وتطوير حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية، واتخاذ التشريعات اللازمة لمنع استخدامها سلعة في الزواج أو في المنازعات والمصالحات العشائرية.

٣ - ان «الكاتبة» الفاضلة تكشف - مع الأسف - عن استصغار كبير للمرأة الريفية وحقوقها. وهذا بحد ذاته دليل على صواب ما ذهبت اليه كلمتي من أن «بعض القطاعات النسائية المثقفة في الحركة النسوية تركز دعواتها ومطالباتها على حقوق المرأة المثقفة في المدن الكبرى» كما يتجلى من مجمل نشاط مختلف التنظيمات النسائية. ان «الكاتبة» تستعين بمنطق غريب وخطر في تناول مشاكل المرأة الريفية وذلك حين تقول: -

«هل ان المرأة في الريف مقتنعة بما تفضل به الأستاذ الحاج، أو بمحاولة المرأة في المدينة تحقيقه لها - اعطائها حريتها الكاملة - أم أن هذا ليس الا «تطفل ثقيل»؟ بل ما الذي تعني كلمة الحرية والمساواة لدى المرأة في الريف ومفهومها؟ أليس ذلك في عيشها في بيت يضم زوجها وأطفالها مع حصاد وفير في نهاية الموسم.».

هكذا بجرة قلم يتم اغفال مشاكل أكثر القطاعات النسائية عددا والأشد تخلفا، والأكثر تعرضا لبربرية العنعنات والتقاليد البالية، ولكن اذا كانت المرأة الريفية لا تفهم حقوقها بعد بسبب الجهل المطبق وجو الاضطهاد الصارم، فهل أن جهلها ينسف واقع مشاكلها، وأحقية حقوقها؟ وهل يكون من واجب الحركات والأحزاب والتنظيمات التقدمية السكوت بحجة عجز المرأة الريفية عن استيعاب قضيتها وصياغة مطالبها؟ لو اعتمدت الحركات السياسية التقدمية مثل هذا المنطق الغريب لما تم اسقاط مشاكل المرأة الريفية وحسب، بل لتم أيضا اسقاط معظم مشاكل المجتمع عموما، لأن أقساما واسعة من الجماهير، وخصوصا في المراحل الأولى من تطور الحركات السياسية، لا تدرك طبيعة وأسباب آلامها، وبالتالي تعجز عن تشخيص الحلول الصحيحة لها. بل قد ترفض أحيانا تغييرا هو لصالحها بالذات، بسبب الجهل وطغيان المفاهيم الرجعية. وواجب الحركات والأحزاب الثورية هو توعية الجماهير، وتبصيرها بمشاكلها، وتعريفها على أعدائها، وتنويرها

بالسبل المؤدية الى الخلاص. ان الفلاح العراقي كان الى ما قبل عقود قلائل لا يدرك حقيقة حقوقه، وقد يندفع مع الاقطاعي ووراءه ضد دعوات التغيير. فهل كان منتظرا من الثوريين الصمت والاستبسلام والقاء راية النضال ضد الاقطاع؟ كلا بالطبع.

أما حول اهتمام المرأة الريفية «بشؤونها الأسرية» فانه يصبح غير وارد اذا كانت المرأة الريفية مريضة، جاهلة، خانعة، ذليلة، مستعبدة، يتحدث عنها زوجها بلغة «تكرم، هاي مرتي» ، واذا كانت سلعة في أسواق الخصومات والمناورات القبلية. فكيف تستطيع في هذه الحال أن تربي أطفالها تـربية صحيحـة، عقليا وجسديا؟!.

ويبدو ان منطق الواقع القاسي الذي لا يرد يفرض نفسه في النهاية على «الكاتبة» حين تعترف بعد كل هذا الحديث بأن «تحرر المرأة في الريف من الجهل والخنوع لن يتحقق الا عبر توعية سياسية طويلة المدى تشمـل المرأة والرجل معا.».

وأضيف أيضا، ضرورة اتخاذ تشريعات اجتماعية ثورية مدروسة من جانب الدولة «الى جانب عملية التوعية».

٤ ـ وفي معرض انكار مشاكل وحقوق المرأة الريفية تقول «الكاتبة»:
«ولو نظرنا الى أهم نقاط الجدل الدائر بين المرأة والرجل في الآونة الأخيرة لوجدنا أن أهمه يدور حول حرية المرأة في استيرادها عادات «وتقليعات» المرأة في الغرب، وذلك ابتداء من ارتداء الثياب القصيرة وانتهاء بارتياد المقاهي!».

ان هذه الفقرة تنساق وراء «جدل» سطحي، في نقاط فرعية، يبادر الرجل نفسه الى افتعاله، بدلا من بحث وتحليل المشاكل الأساسية والحقوق الأسـاسية للمرأة. وأقول أيضا أن مثل هذا الجدل حرف للقضية الأساسية الى جوانب تافهة الأهمية. فأين مشاكل الزواج والطلاق والعمل والأمومة من جدل حول الأزياء!؟ ان افتعال مثل هذا الجدل، وان دعوات القسر والمنع والعقاب في هذا الصدد، هما بحد ذاتها دليل ملموس على النظرة اللاتقدمية في مجتمعنا تجاه المرأة، وامعان في الهرب من المجابهة الشجاعة لجوانب ومشاكل اللامساواة بين المرأة والرجل.

لا يمكن لأي سياسي تقدمي ثوري أن يفهم حرية المرأة حرية شكلية، ولا

أن يطرح الموضوع طرحا برجوازيا «بمجرد اشتراك المرأة في بعض ميادين الحياة والعمل وبصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي». ولكن في الوقت ذاته فلنتذكر كم من جهود مضنية وطوال عشرات من السنين اقتضت لكي تفوز المرأة العربية بحقها في السفور رغم أن هذا حق صغير جدا بالقياس الى حقوق المرأة الأساسية؟ ألم يكن دعاة الحجاب آنذاك يعتبرون السفور استيرادا لتقليعات غربية وانسياقا في الاباحية والفجور؟؟.

وأرجو أن لا يفهم القارىء أنني مع هذه الموضة النسائية أو تلك، فالقضية بالنسبة لي خارج هذا الاطار تماما. ولكنني انما أريد التأكيد على أن أية قضية تخص المرأة تجابه من جانب المجتمع بردود فعل حادة تتجسد فيها مواريث القيم القبلية والاقطاعية البالية، وتبرز فجأة نزعة سوق المرأة بالعصا.

إن أية مظاهر نسائية ابتذالية، تبرز بوجه خاص لدى نساء الطبقات المترفة وشبه المترفة. وان أمثال هذه المظاهر لا يجب أن تغطي مشكلة المرأة العراقية، وبالأحرى لا يجب أن تغطي على الخصوص ما تعانيه المرأة الكادحة وشبه الكادحة من آلام ومشاكل مركبة «كعضو في المجتمع» وكشغيل ، أو موظفة صغيرة وكأنثى». ان مجتمعنا لا يزال مساقا بنظرات «فتش عن المرأة» «المرأة أم المصايب» رغم الطريق المجيد الذي شقته المرأة بجهودها وبجهود الحركات الثورية والوطنية في القطر وفي الوطن العربي، وكذلك بتأثير التطور العالمي المعاصر. صحيح، أن تخلف المرأة عميق جدا، لأنه نتاج آلاف السنين، ولربما تظل كثرة من النساء الى أمد بعيد آخر لا ينظرن لانفسهن الا كأنثيات فقط، وليس كمواطنات أيضا يجب أن يقفن على قدم المساواة مع الرجل في مختلف الميادين. ولكن هذه الظاهرة ستخف وستزول تدريجيا عبر التحولات الثورية العميقة، وعبر التبدل الجذري في علاقات الانتاج، وعبر التوعية الشاملة المستمرة.

ويخون التوفيق الكاتبة حين تشير فقط الى ميل بعض النساء لاستيراد «التقليعات» وتنسى أن الشبان أيضا يستوردون تقليعات أكثر ضررا وفداحة.

والدكتور الفاضل «علي الوردي» يتطرق في كتابه «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» الى أمثلة عن واحد «من بين عشرات» من جوانب هذه الظاهرة حين يقول: «فالمفروض في الفتى الغربي الذي يغازل فتاته انه يحبها فعلا، وأنه

يبتغي الزواج بها. اما الفتى العراقي فقد تعلم مظاهر هذه العادة قبل أن يتعلم العادة نفسها. انه يحاكي الفتى الغربي في المرحلة الأولى من الحب حين يناغي فتاته بأناشيد الغرام، ويغدق عليها الوعود الخلابة. ولكنه عندما ينوي الزواج ينسى ذلك كله، ويأخذ بالبحث عن زوجة «صالحة» لا تعرف الحب والهيام.. ان الفتى العراقي يمكن أن يوصف بأنه جيمس ستيوارت في ظاهره، وحاج عليوي في باطنه..».

ومن دون أن أبرّر مسلك الشباب أو أخفف من تبعات أجحافه بحق الفتاة، فان الأسباب الأساسية لهذا النمط من النظرة والتعامل هي المستوى الثقافي والحضاري السائد، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والعادات الموروثة والمتشكلة تاريخيا.

ومرة أخرى لؤكد ما أكدته في كلمتي السابقة، من أن المشكلة ليست مشكلة انفلات المرأة في تيار حقوقها، بل قساوة الظلم الاجتماعي بحقها بالرغم من شجبي لأية مظاهر أو تسلكات مبتذلة سواء صدرت عن المرأة أو عن الرجل. لقد قرأت مؤخرا «وسمعت ما يؤكد ذلك» ان حدودا عملية «لا تشريعية» جديدة بين الطالب والطالبة الجامعيين أخذت تبرز في الكليات، الى ما يشبه العزلة الفعلية بينهما في وقت يفترض أن نسير الى أمام بالحياة الاجتماعية السليمة للجامعة، لتكون نموذجا طيبا في علاقات الجنسين. والحال أن أجواء التشكيك والتقولات والتعرض تحيط بالفتاة وتصدمها وتكبح خطواتها.

ان هذه الأجواء، في الجامعة أو في المجتمع لا تساعد على قيام علاقات طبيعية مهذبة بين الجنسين، وهي تؤذي كليهما معا. ولذلك نجد أن كثيرين جدا من الشبان الذين يذهبون الى الخارج للدراسة أو التدريب يفقدون اتزانهم هناك، وينساقون في دوامة الصخب الجنسي بلا حدود. وكلما اتسع نطاق الثقافة وارتقى الذوق العام، واتسعت ميادين مشاركة المرأة للرجل في العمل، والنشاط، وكلما اتسعت مجالات اللهو البريء والاختلاط المهذب أمام الشباب، «من نوادي ومتنزهات ومسارح.. الخ..» فان النظرة للمرأة ستكون أكثر تقدما وأكثر طبيعية.

وأقول أخيرا ان احتشام المرأة هو في تصرفاتها ومسلكها، قبل أن يكون في زيها، وان بامكان امرأة لعوب أن تقوم بأكثر الحركات اثارة جنسية وهي تلبس

الزي الطويل أو حتى العباءة. وقبل أن نبالغ في مردود الأزياء، يجب أن نراقب الأفلام والمجلات المستوردة، وأن نزيد العناية بمستوى التربية والتثقيف في المدرسة وفي اطار العائلة وعلى صعيد النشر والأعلام.

٥ ـ «الكاتبة» الفاضلة تتهم كلمتي بأنها «برمتها ليست سوى محاولة يائسة لتجاوز العقبات الرئيسية، ومحاولة القفز فوقها كما يحدث كثيرا في مجالات السياسة حيث يحاول البعض «تجاوز المراحل!» أو «حرق المراحل!» وتصورني كما لو أنني أدعو الى تجاوز العلل والتقاليد البالية ومعالجتها «بين ليلة وضحاها» ولا أفهم لماذا يحلو للرد أن ينسى النص الصريح التالي الوارد في كلمتي:

«ولكن الأحزاب والحكومات الثورية يجب أن تتحلى بأعلى درجات الجرأة والشجاعة للأخذ بيد المرأة، والسير معها في عملية التحرر الاجتماعي بصرف النظر عن الضجات المفتعلة والتهويش الرجعي. ولا يعني ذلك بالطبع جرأة وشجاعة مجردتين عاطفتين، بل يستلزم اقترانهما بالمرونة، والخطوات التدرجية المدروسة، واعتماد التوعية الشعبية المستمرة في جو ديمقراطي أساسا لاتخاذ هذه الخطوات ولوضعها موضع التطبيق.».

يتضح مما مر، اذن، ان الكلمة تدعو الى:

أ ـ خطوات تقدمية تدرجية مدروسة في مجال معالجة مشاكل المرأة.

ب ـ اعتماد التوعية الشعبية المستمرة فأين «حرق المراحل» يا «كاتبتي الفاضلة؟!»..

إن كلمتي لم تدع أبدا الى أن تحصل المرأة على «كامل حقوقها وتنال حريتها ومساواتها مع الرجل في مجتمع متخلف» كما يفترض الرد. بل انها طرحت عملية تحرر المرأة كجزء هام من أجزاء العملية الثورية الطويلة، جزء يتأثر بالكل ويؤثر فيه، جزء يستغرق أمدا طويلا، ويضع أمامه مهمات جديدة في كل مرحلة، وحتى بعد انتصار الاشتراكية في المجتمع.

٦ ـ تخلط «الكاتبة» الفاضلة بين تحميل المرأة أعباء معاشية اضافية في المرحلة الراهنة وبين حرية المرأة ومساواتها الاقتصادية بالرجل. والحال ان كلامي كان

مفهوما. فما دامت المرأة غير مساوية للرجل في مجالات كثيرة هامة، فانّ من الخطأ حاليا، تحميلها اثقالا اضافية في حياتها المعاشية. ان تحميل المرأة أثقالا معاشية جديدة شيء يختلف كليا عن مساهمة المرأة مع الرجل خلق القيم المادية في المجتمع وفي مشاركة الرجل في الانتاج والبناء.».

٧ ـ ورد في الرد: ـ

«ورغم كل ما سبق ذكره، فان الخطورة الكبرى تكمن في العبارة التالية: «ان الموقف من المرأة هو مقياس أساسي من مقاييس الحكم على المجتمعات والأنظمة.» ان هذا يضع الأستاذ الحاج في قمة التناقض الصارخ والدوران اللولبي في الحلقة المفرغة. فاذا كنا قد سلمنا بأن مجتمعنا متخلف، وان المرأة في المجتمع المتخلف تكون مضطهدة، ومغبونة الحقوق، وأن على المرأة أن تناضل من أجل تحرر مجتمعها، وذلك من أجل تحررها، وفقا لتحرر المجتمع، فماذا يعني القول بـ «الموقف من المرأة في المجتمع» كمجتمعنا الذي ما يزال متخلفا والذي يناضل في سبيل تحرره من هذا التخلف. ثم متى كان «الموقف من المرأة هو المقياس الأساسي في الحكم على المجتمعات والأنظمة». وهل يعني ذلك أن النظام القائم في أكثر الدول الرأسمالية ـ أمريكا مثلا ـ نظاما ثوريا! وذلك لكون المرأة في تلك الدولة الرأسمالية قد حصلت على كامل حقوقها وحريتها وتحررها من تبعيتها الاقتصادية للرجل». . .

لعل اعتراض «الكاتبة» الفاضلة فوق مستوى ادراكي، اذ لم أفهم أبدا ماذا تريد أن تقول في هذا الاعتراض!.

ان مضمون عبارتي هو التالي: ـ

إذا سلمنا بأن المرأة مضطهدة، مظلومة بالنسبة للرجل، فيكون واضحا أن التزام قضيتها، والنضال لتحريرها، هو معيار من بين المعايير الأساسية للحكم على تقدمية أو رجعية الحركات والتنظيمات السياسية، والمجتمعات. انه ليس كل شيء طبعا، ولكنه واحد من المعايير، وواحد من الأسس للنظام الاجتماعي المتقدم. فلا يمكن الحديث عن نظام اشتراكي حقيقي اذا ظلت المرأة عبدة ورقيقة للرجل اقتصاديا واجتماعيا.

ان معظم الحركات السياسية الثورية والتقدمية في العالم، تتبنى الفكرة القائلة

بأن الموقف السليم الجريء من قضايا المرأة هو أحد معايير التقدم والثورية. وأستشهد بمقررات المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي حيث ورد: -

«ان الممارسة الكاملة للديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع. لذ أصبح تحرر المرأة العربية ضرورة ديمقراطية، بالاضافة الى كونها ضرورة انسانية. ان النظرة الدونية الى المرأة جزء لا يتجزأ من أيديولوجية المجتمع الاقطاعي - العشائري، ولذا فان تحرر المرأة يقع في رأس مهمات الثورة القومية الاشتراكية. وان بناء مجتمع عصري ديمقراطي متحرر لا يمكن أن يكون تاما وسليما الا اذا واجه قضية تحرير المرأة مواجهة مبدئية شاملة جريئة. وان التعليم وحده لا يمكن أن ينجز مهمة تحرير المرأة على نحو ثوري. وان الاستسلام للتطور العفوي لقضية تحرير المرأة سيجعل جوانب سير التطور العربي مختلفة وغير متجانسة، وان البناء الاشتراكي للمجتمع سيكون مشوها وهجينا اذا لم تحل قضية تحرير المرأة في المجتمع العربي حلا جذريا.»..

واضح أن هذا الطرح السليم للمشكلة يلتقي تماما مع العبارة التي اعترضت عليها «الكاتبة» ومع الوجهة العامة لكلمتي.

أما بالنسبة للمحاججة في الشق الثاني من النقطة «د» في رد «الكاتبة»، فانها تعتمد على منطق المغالطة. ان المجتمع الأمريكي هو أكثر تقدما منا في النظرة للمرأة، بل وفي التكنيك والتطور الاقتصادي وانتشار التعليم، بل انه في بعض ميادين الإنتاج أكثر تقدما من الدول الاشتراكية ذاتها. اننا لسنا ضد تقييم هذه المنجزات، بل يجب الاستفادة منها ومن كل الجوانب النافعة التي تقدمها الحضارة الغربية. ولكن هذه الجوانب لا تحول المجتمع الأمريكي «والغربي عموما» الى مجتمع ثوري لأنه قائم على أساس الاستغلال الطبقي الرأسمالي والنهب الاستعماري. وان النظام الاقتصادي - الاجتماعي الرأسمالي الامبريالي يحول خيرات المجتمع ومكتسبات العلم والحضارة الى أسلحة لإثراء حفنات من الطفيلين.

وبتعبير آخر:

يجب أن نميز بين حقيقة النظام الرأسمالي الامبريالي، وبين التقدم العلمي

والتكنيكي الذي حققته مسيرة تطور المجتمع الغربي والأمريكي، وهو تقدم أصبحت علاقات الانتاج الرأسمالية السائدة معرقلة لانطلاقته الحقيقية اللاحقة. فاذا أقررنا بأن الغرب الاستعماري يسبقنا في كثرة من الميادين فليس معنى ذلك أنه نظام ثوري يجب أن يحتذى. ان الثورات الاشتراكية المنتصرة تهضم أحسن ما قدمته الحضارة الغربية ولا سيما في ميادين التكنيك والتقدم الاقتصادي، وان هذا لا ينتقص من قيمة الثورات والمجتمعات الاشتراكية. وقد وضع الاتحاد السوفياتي لنفسه هدف اللحاق به وتجاوز أمريكا في جميع ميادين الانتاج الأساسية، وفي هذا اقرار بأسبقية أمريكا في بعض هذه الميادين لا لأن نظامها الاجتماعي أرقى، بل لكونها سبقت الدول الاشتراكية زمنيا في ميادين التقدم العلمي والاقتصادي.

ولذلك فلا غبار أبدا اذا ناضلت المرأة العراقية للفوز بأحسن الحقوق التي فازت بها المرأة الغربية، ومن ثم تجاوز هذه الحقوق في ظل النظام الاشتراكي الذي يعمل الشعب العراقي لإقامته.

ان «الكاتبة» تعتمد على عدة مغالطات في نقطتها رقم (٥):

(أ) انها تعرض قولي بأن الموقف من المرأة «مقياس أساسي من مقاييس الحكم على المجتمعات والأنظمة»، وكأنه يعني أنه المقياس الوحيد. وعلى أساس هذا الافتراض تصور الفكرة وكأنها تعني حكما على نظام أمريكا بأنه نظام ثوري؟!.

(ب) انها بأسلوب طرحها لا تكاد تعترف بضرورة التمييز بين المنجزات الحضارية التي حققها الغرب طوال أجيال من السنين وبين طبيعة النظام الرأسمالي الامبريالي الظالم الذي يسود الغرب

(جـ) انها هي نفسها تضفي على أمريكا ألوانا مشرقة في مجال حرية المرأة، تنكرها المرأة الأمريكية ذاتها، فضلا عن انكارنا لها. ان الرد يفترض أن المرأة في تلك الدولة الرأسمالية قد حصلت على كامل حقوقها وحريتها وتحررها من تبعيتها الاقتصادية للرجل.) وهذا حكم خاطىء تماما. صحيح أن المرأة الأمريكية حصلت عبر أجيال من النضال على حقوق أساسية كثيرة.. ولكن المرأة الأمريكية، بحكم كونها مواطنا يسحقه الرأسمال وحروب العدوان. لا تزال

غير متحررة تحررا كاملا (المرأة كعاملة، والمرأة كرنجية، والمرأة كأم وزوجة تفقد أحباءها في حروب العدوان.. الخ..) فالتحرر الكامل للمرأة مرتبط بانتصار الاشتراكية انتصارا كاملا. وقد نشأت مؤخرا حركة نسائية واسعة في أمريكا للنضال أيضا ضد مظاهر استهانة الرجل الأمريكي بالمرأة واستخفافه بمصائرها. وفي فرنسا تناضل المرأة حاليا من أجل المشاركة المتساوية في تقرير الشؤون العائلية. وفي ايطاليا وغيرها تناضل المرأة من أجل حق أولي هو حق الطلاق. وهكذا، وهكذا.. ان جميع خطوات تقدم المرأة في الغرب لم تحقق لها بعد حرية كاملة بكل معاني الكلمة، أو مساواة كاملة بالرجل. ولكن هذا كله لا يعني ان مجتمعاتنا هي أكثر تقدما من المجتمعات الغربية في النظرة للمرأة وحقوقها لمجرد أن النظام الاجتماعي هناك رأسمالي امبريالي.

ان مجتمعاتنا بسبب تخلفها هي أكثر قسوة على المرأة، بما لا يقاس، وأن مظاهر وجوانب عدم المساواة هي أكثر وأوسع وأشد حدة وضراوة.

إن الطريق السليم لتحرير المرأة ليس بالتأكيد طريق الحرية الغربية، والحلول البرجوازية.. انه طريق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الثورية ذات الأفق الاشتراكي.. وهو في المدى الأبعد مرتبط كليا بعملية البناء الاشتراكي المتكامل. ان مثالنا الأعلى ليس أمريكا، رغم تقدمها سواء في ميدان حقوق المرأة أو التكنيك أو العلوم.. ان هدفنا هو الاشتراكية مع صيانة وتطوير أفضل عناصر تقاليدنا القومية ومع المراعاة التامة لخصائصنا المتميِّزة.

٨ ـ ملاحظة أخيرة أرجو أن تتقبلها (الكاتبة) برحابة صدر وموضوعية.. ان الغاية من أية مناقشة علمية هي البحث عن الحقيقة، وتشخيص الخطأ. واقتراح حلول مرشدة. لذلك فان سوق الاتهامات، واستخدام عبارات التجريح! منافيان للجدل الموضوعي. وكم كنت أود لو أن (الكاتبة) كانت أقل انفعالا، لكي تتجنب اتهاما من قبيل: (محاولة يائسة لتجاوز العقبات الرئيسية) (أصبح واضحا للجميع ـ حتى لجهلة المجتمع ـ) (الصراخ الحاد الذي يردده الحاج حول حرية المرأة) (قمة التناقض الصارخ والدوران اللولبي في الحلقة المفرغة.)! الخ..

ان التعريض والتجريح سلاح ميسور لكل من يريد استخدامه. ولكن

الصعوبة هي في التسلح بالموضوعية واحترام الرأي المقابل ومناقشته بهدوء.

وبعد، فلنأمل أن يسهم الآخرون في مناقشة هذا الموضوع الحيوي الهام..

عزيز الحاج

الملاحـــق

«وننشر طيأ ولأول مرة نص رسالتنا إلى هيئة تحرير مجلة Unesco Features ردا على ما نشره فيها المندوب الإيراني الدائم عن كورش، وكذلك نص رسالتنا إلى السادة المندوبين الدائمين العرب لدى اليونسكو حول المحاولات الفارسية لانتحال التراث العربي واحتكار التراث الاسلامي. وأخيرا صفحات من دراسة قيمة للأستاذ العلوجي رئيس تحرير مجلة المورد تعقيبا على ما أثرناه بهذا الصدد.».

ملحق رقم (١)

نص الرسالة الموجهة إلى هيئة تحرير Unesco Features

سيدتي رئيسة تحرير Unesco Features.

في العدد 607 أيلول (سبتمبر) ـ - 2 - 197٢ ، من Unesco Features ورد ما يلي، «إن مؤسس الأمبراطورية الفارسية، كورش العظيم، يعتبر مؤلف أول اعلان دولي لحقوق الإنسان والمفهوم الإنساني للدولة».

لا ينكر أن كورش من عظماء الفاتحين وأحد أفضل الإداريين في التاريخ القديم، ولكنه لا يوجد من المؤرخين المعروفين، ومنهم المؤرخ الشهير كرشمان صاحب كتاب ايران (Chrishman ---- Iran) من ينسب إلى كورش وضع ميثاق أو مبادىء لحقوق الإنسان،

لقد استشهد كاتب الكلمة بكتابة مسمارية مدونة على اسطوانة من الفخار وجدت في بابل، إلا أن هذه الكتابة وقد نشرها بريجار (Pritchard, Ancient Near EasternTexts ليس فيها ما يثبت هذا الادعاء.

ومن الأجدر أن تنسب المبادىء الأولى لحقوق الإنسان إلى الشرائع التي وضعها السومريون والبابليون ومنها شريعة حمورابي التي سبقت كورش بنحو اثني

عشر قرناً، يقول حمورابي في مقدمتها انه سنّ شريعته، «ليجعل العدل يسود على الأرض،،، بحيث لا يجرؤ القوي على ظلم الضعيف،،،».

ومع ذلك فإن اعلان حقوق الإنسان لم تحصل عليه البشرية إلا بجهود عامة أبنائها وبتضحياتهم المتواصلة على طريق شاق وعبر تاريخ طويل، ولا يصح تاريخياً أن ننسبه إلى الأباطرة الذين لم يهتموا إلا بفتح مزيد من الأراضي وقهر مزيد من الشعوب.

ومن أجل توضيح الوقائع التاريخية لقراء Unesco Features فإنني أكون ممتناً جداً لو تفضلتم بنشر هذا التعليق القصير.

وتقبلوا احترامي الكلّي،،،

(أوائل نيسان ـ ابريل ـ ١٩٧٢)

عزيز الحاج علي حيدر
المندوب الدائم للجمهورية العراقية
لدى اليونسكو

ملحق رقم (٢)

«رسالة الى المندوبين الدائمين العرب حول محاولات السطو الثقافي الفارسية»

التاريخ 27 12 1972

سيادة الأخ الكريم، رئيس مكتب المندوبين العرب الدائمين لدى اليونسكو

تحية أخوية طيبة،

وبعد، فاسمحوا لي دراسة الملاحظات التالية في أول اجتماع قادم للسادة المندوبين العرب الدائمين لدى اليونسكو.

في كتابي المؤرخ في 28 /3/ 1972 ، الموجه الى الأخوان الكرام، المندوبين الدائمين، والذي بحثت محتوياته في أحد اجتماعاتنا، أشرت الى بعض ما ينشر في دوريات اليونسكو من أمور مخالفة للوقائع التاريخية ومسيئة الى تراثنا القومي. وضربت مثلا على ذلك بنشر مقال يعتبر أن مجلدات (ألف ليلة وليلة) هي تراث ايراني لا عربي، كما وأشرت الى ما سبق أن نشره المندوب الايراني الدائم من قبل ذلك من أن الامبراطور الفارسي كورش (الذي هو صاحب أول مشروع لإقامة دولة يهودية في فلسطين) كان صاحب «أول اعلان عن المفاهيم الانسانية للدولة وحقوق الانسان»، متجاهلا شريعة حمورابي التي سبقت حكم كورش بحوالي 12 قرنا، وحمورابي هو الذي أعلن أن «الآلهة قد نادتني لأمنع الأقوياء من أن يظلموا الضعفاء وأنشر النور في الأرض، وأرعى مصالح الخلق، وعلى كل حال، فإن نضال الشعوب وتضحياتها على مرّ الأجيال والعهود (وليس فتوحات

الفاتحين) هي التي أدت إلى بلورة وتثبيت المبادىء الإنسانية الأساسية لحقوق الإنسان.

واليوم وفي العدد الجديد من مجلة (courrier) عدد يناير 1973، [الطبعة الانكليزية] ينبري المندوب الإيراني الدائم لينسب جانباً هاماً من التراث العربي ـ الاسلامي إلى ايران، بحجة الأصل الفارسي لبعض العلماء والفلاسفة البارزين، فبالنسبة له فإن تراث البيروني والفارابي وابن سينا والخوارزمي هو تراث ايراني خالص، وقد علقت المجلة (أي courrier) على ملاحظات المندوب الإيراني بما يفهم منه ضمنا تأييد لهذه الادعاءات.

وبود وفدنا تسجيل ما يلي باختصار:

١) لا يجب نكران أهمية ودور تفاعل الثقافة العربية بالثقافات الأجنبية ومنها الثقافة الفارسية، كما أن عددا من المثقفين الفرس لعبوا أدوارا طيبة في التراث الحضاري العربي ـ الاسلامي، وذلك جنبا لجنب مع العشرات والعشرات من العلماء والفلاسفة العرب الخالدين.

٢) ان جميع هؤلاء الاعلام الكبار ـ وبصرف النظر عن أماكن ولادتهم ـ لم يستطيعوا الانتاج والابداع الا لكونهم وجدوا أجوّاء عربية صالحة ومشجعة جدا، فقد «فتح الخلفاء والأمراء قصورهم للعلم والعلماء وتنافس الخلفاء والحكام في رعاية العلم والعلماء وتسابقوا في الأنفاق في سخاء على العلم والعلماء، وقبل الرشيد الجزية كتبا، كما دفع المأمون وزن ما ترجم ذهبا. وكان الجامع المنصور في بغداد، والجامع الأموي في دمشق والجامع الأزهر بالقاهرة وجامع القيروان. بتونس وجامع القرويين في فاس وجامع قرطبة بالأندلس والجامع الكبير بصنعاء، الى جانب بيت الحكمة في بغداد، ودار العلم في الموصل، ومكتبة ابن سوار بالبصرة، ومكتبة ابن الشاطر بالشام، ودار الحكمة بالقاهرة، كانت جميعا بمثابة معاهد للعلم في أرقى صورة. الخ». (أنظر رجاء كتاب (أثر العرب، والاسلام في النهضة الأوروبية (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥).

٣) واذا أردنا التعكز على النسب وحده فان الفارابي هو من أصل تركي (الجزء الثاني من ظهور الاسلام، لأحمد أمين، ص ٠٣١)، أما ابن سينا فيقول المصدر ذاته في

ص ١٤٢ «وقد أقيم مؤخراً مهرجان في بغداد لابن سينا لمرور ألف سنة على ميلاده، وقبله أقيم مهرجان في تركيا، وتزمع فارس على اقامة مهرجان له، وتدعيه روسيا لأنه من تركستان الداخلة في نطاقها، والحق أن العالم ينبغي أن لا تقتصر نسبته على قطر معين، بل هو ملك شائع للأمم كلها، كما هو شأن العلم والفلسفة نفسها، وهو له نواح متشعبة، فولادته في تركستان، وثقافته عربية اسلامية، وقد ألف بالعربية والفارسية، فله جوانب متعددة فيجب أن لا تقتصر نسبته على أمة بعينها».

أما البيروني الذي كان من أصل فارسي فانه هو الذي قال في بعض كتبه «لأن اهجى بالعربية خير من ان أمدح بالفارسية» (نفس المصدر، ص ١٣٨).

٤) لقد طلبت بعض الدول العربية ، أدراج أسماء البيروني والفارابي ضمن برنامج اليونسكو للاحتفالات، بالأحداث والشخصيات الكبرى في التاريخ بوصفهم ممن أسهموا في اغناء التراث الحضاري العربي والعالمي.

٥) ان اصرار المندوب الايراني على أن ينسب لايران كل ما هو غني وبارز وأساسي في التراث العربي الخالص وفي التراث العربي - الاسلامي المشترك ليس الا اتجاها تعصبيا استعلائيا، ينضح بالحقد على الأمة العربية وتاريخها وتراثها، وهذه المساعي تسير جنبا لجنب مع المحاولات الاسرائيلية لانتحال الفولكلور الغنائي والموسيقي العربي وعرضه للعالم بوصفه تراثا اسرائيليا كما جرى ذلك فعلا في احدى ندوات الموسيقيين الشباب التي أقيمت بمساعدة من اليونسكو ولا شك في أن الموقفين يمثلان نوعا من أنواع العدوان الثقافي الغاشم على تراث الأمة العربية وقيمها الحضارية بموازاة العدوان العسكري الاسرائيلي والعدوان العسكري الايراني (في الخليج العربي).

وعلى ضوء ما مر، ونظرا لمسؤولياتنا في الحفاظ على التراث الثقافي والحضاري العربي داخل منظمة اليونسكو، فان وفدنا يقترح:

أ - اعداد رد علمي بهذا الصدد لنشره في مجلة (كورييه).

ب - أن تؤلف مجموعتنا لجنة مصغرة لاعداد هذا الرد، ولاعداد صيغ توصيات الى الدوائر الثقافية والعلمية في أقطارنا للمساهمة الفعالة في نشريات اليونسكو ودورياتها بما من شأنه تعريف الرأي العام العالمي على غنى وأهمية التراث

الحضاري والثقافي العربي، وكان أحد اجتماعاتنا السابقة قد أكد على هذه الناحية بوضوح.

وتفضلوا بقبول تحيات الاحترام والتقدير.

عزيز الحاج علي حيدر

المندوب الدائم للجمهورية العراقية

لدى اليونسكو

نسخة منه الى:

ـ سيادة الأخ الكريم، المندوب الدائم لـ[أرسل لسائر الوفود العربية الدائمة لدى اليونسكو].

الملحق رقم (٣)

حول المحاولات الفارسية والصهيونية
لسرقة وانتحال التراث العربي

«من بحث أعده الأستاذ عبد الحميد العلوجي
تعليقا على ما اثاره د. عزيز الحاج في رسائله
الرسمية الى الجهات العراقية والمندوبين الدائمين
العرب لدى اليونسكو».

كورش

«وذكر الأستاذ عزيز الحاج في مذكرته أيضا
أن المندوب الايراني الدائم لدى اليونسكو يزعم أن الامبراطور الفارسي كورش كان صاحب أول اعلان عن المفاهيم الإنسانية للدولة وحقوق الانسان.

وهذا الافتراء مدحوض، لأنه يتناكر مع الواقع التاريخي ومن المعروف أن حورابي العاهل البابلي العراقي كان الأسبق الى تثبيت تلك المفاهيم في مدونته القانونية وان التفاوت الزمني بينه وبين كورش مديد وواضح، لأنه عاش حياته خلال ٢١٢٣ ـ ٢٠٨١ قبل الميلاد، بينما تولى كورش حكمه على الميديين والفرس خلال ٥٥٥ ـ ٥٢٩ قبل الميلاد، وهذا ان دل فعلى ان حورابي احترم انسانية الانسان قبل كورش بأكثر من (١٥٠٠) سنة. والجدير بالملاحظة ـ كما أجمع على ذلك علماء الآثار ـ إن قانون حورابي العظيم ظل محتفظا بجوهره خمسة عشر قرنا كاملة رغم ما

طرأ على أحوال البلاد من تغيير، ورغم ما أدخل عليه من تفاصيل. ولا يخفى على من له أي المام بتاريخ العراق ـ القديم ان مسلة حمورابي نقلت الى مدينة السوس عاصمة عيلام سنة (١١٠٠) قبل الميلاد فيما نقل من مغانم الحرب، وهذا يؤكد أن الفرس استفادوا من نصوص المسلة المذكورة في تشريعاتهم المختلفة باعتبار أن قانون حمورابي كان تراثا للمجتمعات القديمة كلها، وأنه كما يقول الآثاري جاسترو (Jastrow)لا يقل رقيا عن شريعة أية دولة أوربية حديثة.

ونحن لا ننكر أن كورش كان كنابليون يعترف بأديان الشعوب المغلوبة، ويترك لها حرية العبادة.. ولكن المعروف جيدا انه لم يكن في دولة كورش وخلفائه قانون غير ارادة الملك وقوة الجيش، ولم تكن فيها حقوق مقدسة تستطيع الوقوف أمام هاتين القوتين. وكان الفرس يفخرون بأن قوانينهم لا تبديل لها وان الوعد أو المرسوم الملكي لا ينقض بأية حالة من الأحوال، فقد كان اعتقادهم ان قرارات الملك واحكامه انما يوحيها اليه الإله (هورا ـ مزدا) نفسه. وعلى هذا الأساس كان قانون المملكة مستمدا من الارادة الإلهية.

ذلك ما يعرفه جيدا أهل الاختصاص بتاريخ الحضارات الانسانية. ولا سبيل الى نكرانه. ولكن هل يعرف المندوب الايراني أن مقدمة قانون حمورابي خاطبت الانسان القديم بقولها: «.. وفي ذلك الوقت نادتني الآلهة، أنا حمورابي، الأمير الأعلى عابد الآلهة.. لكي أنشر العدالة في العالم، وأقضي على الأشرار والآثمين، والذي كان عونا لشعبه في منع الأقوياء أن يظلموا الضعفاء، وأنشر النور في الأرض، وأرعى مصالح الخلق..».

وقل أن يجد الانسان في تاريخ الشرائع كله ألفاظا أرق وأجمل من الألفاظ التي يختتم بها البابلي العظيم شريعته.

«ان الشرائع العادلة التي رفع منارها الملك الحكيم حمورابي، والتي أقام بها في الأرض دعائم ثابتة وحكومة طاهرة صالحة.. أنا الحاكم الحفيظ الأمين عليها في قلبي حملت أهل سومر وأكد، وبحكمتي قيدتهم، حتى لا يظلم الأقوياء الضعفاء، وحتى ينال العدالة اليتيم والأرملة.. فليأت أي انسان مظلوم له قضية أمام صورتي أنا ملك العدالة، وليقرأ النقش على أثري، وليلق باله الى كلماتي الخطيرة.. ولعل أثري هذا يكون هاديا له في قضيته، ولعله يفهم منه حالته.. ولعل الملك الذي

يكون في الأرض فيما بعد وفي المستقبل يرى ألفاظ العدالة التي نقشتها على أثري».

وليس لي في ختام هذه الكلمة الا أن أقول مع الأستاذ عزيز الحاج، أن نضال الشعوب وتضحياتها على مر الأجيال والعهود (وليس فتوحات الفاتحين) هي التي أدت الى بلورة وتثبيت المبادىء الانسانية الأساسية لحقوق الانسان.

ألف ليلة وليلة

وذكر الأستاذ عزيز الحاج في مذكرته أن بعض ما ينشر في دوريات اليونسكو يخالف الوقائع التاريخية، ويسيء الى تراثنا القومي. ومن ذلك الادعاء بأن ألف ليلة وليلة تراث ايراني لا عربي.

وأنا أعتقد أن هذه الشبهة قديمة جدا، وقد أشار اليها ابن النديم في كتابه (الفهرست) والمسعودي في كتابه (مروج الذهب). فابن النديم يقول: «.. أول من صنف الخرافات وجعل لها كتابا، وأودعها الخزائن وجعل بعض ذلك على السنة الحيوان الفرس الأول، ثم أغرق في ذلك ملوك الاشغانية، وهم الطبقة الثالثة من ملوك الفرس، ثم زاد ذلك واتسع في أيام ملوك الساسانية، ونقلته العرب الى اللغة العربية. فأول كتاب عمل في هذا المعنى كتاب هزار افسان ومعناه ألف خرافة، وكان السبب في ذلك أن ملكا من ملوكهم كان اذا تزوج امرأة وبات معها ليلة قتلها في الغد، فتزوج بجارية من أولاد الملوك ممن لهم عقل ودراية يقال لها شهرزاد، فلما حصلت معه ابتدأت تحدثه وتصل الحديث عند انقضاء الليل بما يحمل الملك على استبقائها ويسألها في الليلة الثانية عن تمام الحديث الى أن يأتي عليها ألف ليلة.

ولكن ابن النديم يعترف، مع ذلك، بما يؤدي الى أن ألف ليلة وليلة (كما هو معروف الآن) لم يكن داك الكتاب الذي ترجمه العرب من اللغة الفهلوية فقد قال «. وتناوله (أي ألف ليلة) الفصحاء والبلغاء فهذبوه ونمقوه وصنفوا في معناه ما يشبهه».

والذي يؤكد أن الكتاب المذكور في صيغته الراهنة (وهو حافل بالمتعة والحلاوة) غير الكتاب الذي أشار اليه ابن النديم هو أن هذا المؤرخ الببليوغرافي العربي قال أيضا: «وقد رأيته» أي ألف ليلة «بتمامه دفعات وهو بالحقيقة كتاب غث بارد الحديث».

كما أن هناك نصا في (مروج الذهب) للمسعودي يشير الى وجود كتاب باسم ألف ليلة ، فحواه أن كتابا مترجما عن الفارسية اسمه ألف ليلة كان معروفا أيام المسعودي (أيَ في القرن الرابع الهجري) وكان معروفا أنه ترجم منذ أيام المأمون والمنصور، وأن هذا الكتاب فيه ذكر للملك والوزير وابنته.

ومما يؤكد أن ألف ليلة العربي غير ألف ليلة الفارسي وجود حكايات مستقلة عن الكتاب عهد ذاك مثل كتاب السندباد (الذي نظمه شعرا ابان بن عبد الحميد اللاحقي) وكتاب شماس وكتاب الوزراء السبعة مما نراه مدمجا في المجموعة التي نعرفها اليوم. وقد أشار ابن النديم وغيره اليها في الوقت الذي أشار فيه الى ألف ليلة وليلة.

ومن الثابت أن الشبهة القديمة التي حامت حول أصل كتاب الليالي كانت مستقرة على أنه ترجم عن النص الفهلوي، والمعروف أن اللغة الفهلوية كانت سائدة في فارس قبل الفتح العربي لايران، وقد ظهرت اللغة الفارسية الحديثة بعد الفتح العربي بأكثر من قرنين، وهي تختلفْ عن الفهلوية في أنها تكتب بالحروف العربية وان أكثر ألفاظها عربي، ثم ان اعتمادها على الثقافة العربية الاسلامية جعلها تقتبس تعابير هذه الثقافة ومصطلحاتها.

وقد استقر الرأي على أن كتاب الليالي لم يخرج بصورته الحالية، وانما ألف على مراحل وأضيف اليه من مجموعات القصص المدونة على مر العصور الشيء الكثير، وان الجزء المترجم عن الهزارأفسان الفهلوي أقل الأجزاء شأنا وأصغرها حجما، ومن القصص مالها أصول قديمة معروفة ومنها ما هو مأخوذ من أخبار العرب وقصصهم الحديثة نسبيا.

ولما كان الهزار افسان غير موجود الآن فان البحث في أصل كتاب الليالي يزداد غموضا، ولا يعرف الايرانيون أية معلومات عن كتابهم الأصلي حتى اضطر أحدهم (ويدعى محمد بكير خراساني) الى القيام بترجمة الكتاب العربي الى اللغة الفارسية، وقد أنجز منها (٢٧٦) ليلة وهي ما تزال مخطوطة محفوظة في مكتبة بودليان بأكسفورد.

فالكتاب الفارسي لم يصلنا منه أكثر من اسمه وشيء من مقدمته ووصف لطبيعته العامة. وهذا ثابت بما هو واضح فيما نقله ابن النديم في كتابه المذكور.

ومن الاعتراضات التي تقوى على دحض افتراء ما ينشر في دوريات اليونسكو حول تأصيل ألف ليلة هي:

١ ـ ان ألف ليلة وليلة قسمان، بغدادي ومصري، وفيها طابع فني اسلامي يتجلى في السجع الذي يمثل الروح العربي والذي شاع في القرن العاشر.

٢ ـ وجود الفوارق في تعابير النسخ الخطية من الكتاب.

٣ ـ في ألف ليلة وليلة ثلاث عشرة قصة قصيرة مستقاة من كتاب (الفرج بعد الشدة) للتنوخي، و (حياة الحيوان) للدميري، و (بدائع الزهور) لابن اياس، و (قصص الأنبياء) للثعالبي، و (تزيين الأسواق) لداود الأنطاكي، و (روض الرياحين) لليافعي.

٤ ـ وفي الكتاب أيضا شعر لشعراء يرجع تاريخ بعضهم الى القرن الثاني عشر والرابع عشر الميلادي، اي أن الشعر أضيف مع اضافة القسم المصري منه.

٥ ـ فيه قصص تنم عن أصل بابلي مثل قصة بلوقيا وقصة مدينة النحاس.

٦ ـ يتألف ألف ليلة وليلة من مجموعة منوعة من القصص الشعبية العربية بلغة دارجة (بين العامة والفصحى) وكلها حديثة لا ترجع الى أقدم من أول القرن التاسع عشر.

٧ ـ مسحة الكتاب ليست ايرانية وانما هي عربية اسلامية صرفة.

٨ ـ تمثل القصص بيئات شتى خيالية وواقعية، وأكثر البيئات الواقعية بروزا مصر ثم العراق وسورية.

٩ ـ ان أقدم تاريخ مذكور في ألف ليلة وليلة هو الاشارة التاريخية الى الحاكم بأمر الله الفاطمي (٣٨٦ ـ ٤١١ هـ/٩٩٦ ـ ١٠٢٠ م)، وقد جاء في قصة مزين بغداد «نحن اليوم ١٨ صفر سنة ٦٥٣ هـ (حسب نسخة برسلاو) ونحن اليوم ١٠ صفر سنة ٧٦٣ هـ (حسب نسخة بولاق). ويستنتج من هذا أن بعض أجزاء ألف ليلة أخرجت في صورتها النهائية في القرن الحادي عشر.

١٠ ـ خضوع الكتاب لروح في الحضارة الاسلامية، وأبرز ما في تلك الحضارة الدين. والكتاب كله قوي في روحه الاسلامي، وأثر القرآن واضح في

تفاصيل كثيرة منه. أما اثر الحضارة الاسلامية في تلوينه لونا واحدا فقد برز في تصوير الحياة الاجتماعية.

١١ ـ اتخذت الاضافة في الكتاب صورا متعددة كالأخبار المنقولة من كتب الأدب كقصص أبي نواس والقصص التي تتضمن عدم الاغترار بالدنيا، وهناك أخبار أخرى تتعلق بخالد بن عبد الله القسري وهارون الرشيد وما حكاه الأصمعي من أخبار النساء وأشعارهن.

وخلاصة ما تقدم أن ألف ليلة وليلة مجموعة من القصص تختلف عصورها وأصولها ومواطنها ولا نعرف اسم مؤلف واحد ممن ألفوا قصصها أو قصّوها بأسلوبهم. وقد نما هذا الكتاب في الشام والعراق ومصر، ثم خضع في أزمان مختلفة لشخصية جامع قوية حوّر فيه وأخضع أسلوب كثير من قصصه لأسلوبه.

وليس لي في نهاية الكلام الا أن أقول مع الأستاذ عزيز الحاج: «لا يجب نكران أهمية ودور تفاعل الثقافة العربية بالثقافات الأجنبية».

الانتحال الاسرائيلي

وذكر الأستاذ عزيز الحاج في مذكرته أيضا، ان مساعي ايران تسير جنبا الى جنب مع المحاولات الاسرائيلية لانتحال الفولكلور الغنائي والموسيقي العربي وعرضه للعالم بوصفه تراثا اسرائيليا، كما جرى ذلك فعلا في احدى ندوات الموسيقيين الشباب التي أقيمت بمساعدة من اليونسكو ثم قال: ولا شك في أن هذا الموقف يمثل نوعا من أنواع العدوان الثقافي الغاشم على تراث الأمة العربية وقيمها الحضارية بموازاة العدوان العسكري الاسرائيلي والعدوان العسكري الايراني في الخليج العربي.

وانني تعقيبا على ما تقدم، وبقدر ما يتعلق من هذا الافتراء بالعراق. استطيع القول:

أ ـ ان تاريخ العراق قبل الاسلام، وفي العهد الأموي والعصور العباسية وحتى قبل الاحتلال العثماني لم يشر مطلقا على الصعيد الفني الى موسيقار يهودي أو مغنية يهودية ضمن الموروث العربي في العراق. وهذا أبو الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغاني) والجاحظ في رسالته عن طبقات المغنين وأحمد بن عبد ربه في كتابه

(العقد الفريد) في كلامه على الألحان والغناء وأخبار المغنين. وغيرهم لم يشيروا الى ما يؤيد مزاعم اسرائيل.

ب ـ ومما يلاحظ في هذا المجال أنه لم يكن يعرف في صدر القرن التاسع عشر بين مغني المقام العراقي من اليهود أحد، وانما كانت شهرة المقام للمغنين المسلمين، كما يلاحظ أيضا من أمر الموسيقيين والآلاتية في بغداد الذين اشتهروا بالجالغي البغدادي انهم كانوا من المسلمين جميعا منذ القرن التاسع عشر، ثم شاركهم عدد من اليهود في هذا الفن بعد ذلك.

ج ـ لقد عرف العراق مع القرن التاسع عشر والى نهاية عام ١٩٥٢ (الذي يمثل ذروة الهجرة اليهودية من العراق الى الأرض المحتلة في فلسطين) ٢١٧ فناناً من أهل الغناء والموسيقى وهم موزعون كما يلي:

المسلمون ١٧٥ فنانا، ونسبتهم ٨٠,٧٪.

اليهود ٣٨ فنانا، ونسبتهم ١٧,٥٪.

النصارى فنانان، ونسبتهم ٠,٩ ٪.

الأرمن فنانان، ونسبتهم ٠,٩ ٪.

د ـ ورغم هذا العدد الضئيل من الفنانين اليهود، فانهم كانوا في فنهم عيالا على الفنانين المسلمين عن طريق التلمذة والاحصائية التالية توضح ما قلت:

١ ـ المغنون المسلمون

أ ـ شلتاغ (وهو رحمه الله بن سلمان اغا) المتوفى سنة ١٨٧١، من تلامذته اليهود الذين تلقوا منه فن المقام العراقي، رحمين درويش (١٨٠٣ ـ ١٨٨٠) وساسون زعرور (١٨٤٢ ـ ١٩١٠) ومن تلامذة ساسون هذا: شماي بن اسحاق المتوفى سنة ١٩٢٣، واسرائيل بن المعلم ساسون روبين (المتوفى سنة ١٨٩٩ ومن تلامذة اسرائيل هذا: يوسف حييم ١٨٦٠ ـ ١٩٣٣) ومثير بن المعلم حسقيل (١٨٤٢ ـ ١٩١٠).

ب ـ الملا حسن البابوجي (المتوفى سنة ١٨٤٠).
ومن تلامذته اليهود في المقام: حسقيا الياهو شاهين المتوفى سنة ١٨٩٥.

جـ ـ رشيد القندرجي المتوفى سنة ١٩٤٥

ومن بين تلاميذه اليهود في فن المقام: سليم شبت حسقيل، المولود سنة ١٩٠٨، وحسقيل نسيم الصائغ المولود سنة ١٩٠٥

د ـ أبو حميد حمد بن جسام ١٨١٧ ـ ١٨٨٠

ومن تلاميذه اليهود في المقامات: حسقيل الياهو بيبي ١٨٢٠ ـ ١٩١٥ وروبين رجوان (١٨٥١ ـ ١٩٢٦) ومن تلاميذ روبين هذا: صيون الأسود، ورحمين بن ناحوم (١٨٣٣ ـ ١٩٢٧) ومن تلاميذه: نيسان اليهودي (١٨٥٦ ـ ١٨٩٥).

هـ ـ حاجم بن سلطان البياتي ١٨٤١ ـ ١٨٨١

تتلمذ عليه في فنون المقام من اليهود: يوسف يعقوب بصون ١٨٥١ ـ ١٨٨٨

و ـ أحمد زيدان ١٨٣٢ ـ ١٩١٢

من تلاميذه اليهود: يوسف عزيز الملقب يوسف طيرة (المولود سنة ١٨٨٠) وصيون شمطوب (المتوفى سنة ١٩١١) وشاؤول عبودي (المولود سنة ١٨٨٠) ويوسف حريش (المولود سنة ١٨٨٩).

ز ـ خليل رباز ١٨٢٦ ـ ١٩٣٣

تتلمذ عليه اليهودي سلمان موسى بن حاخام نسيم ـ المتوفى سنة ١٨٨٠

٢ ـ الموسيقيون المسلمون

أ ـ محمد صالح السنطورجي

أخذ عنه أصول العزف على السنطور: حوكى بتو بن صالح رحمين (١٨٤٨ ـ ١٩٣٣) ومن تلامذته ولده يوسف وكى المولود سنة ١٨٨٦) حسقيل صالح شمولي (١٨٣٧ ـ ١٩١٤) وبين اليهود العراقيين سنطوري آخر يدعى سلمان شاؤول، أخذ فن العزف على السنطور من والده شاؤول بصون، ويبدو أن شاؤول هذا لم يكن الا من تلامذة محمد صالح السنطورجي رغم اغفال المؤرخين له.

ب ـ خطاب بن بكر الشيخلي ١٨٤٢ ـ ١٩١٩

تتلمذ عليه في فن الايقاع على الدف الزنجاري (الديرزان):

حسقيل شونه مئير (١٨٤١ ـ ١٩١٧) ومن تلامذة حسقيل هذا: موشي شمة ناحوم. ومن تلامذة موشي هذا خضوري صالح بابو حسقيل المولود سنة

١٨٩٦ وشمعون زنكي (١٨٤٦ ـ ١٩٢٣) ومن تلامذة شمعون: حسقيل صيّون يعقوب المولود سنة ١٨٩٥.

ج ـ لطفي بن رزيج المندلاوي

تتلمذ عليه في العزف على الكمانة: نسيم كحيلة، ومن تلامذة نسيم: ناحوم يونه، المولود سنة ١٨٧٧ وبين يهود بغداد اشتهر بالعزف على الكمان رجل يدعى نسيم بصون، وتلميذه في هذا الفن صالح شميل المولود سنة ١٨٩٠، ومثلهما شاؤول بصبون وابنه فرايم شاؤول المولود سنة ١٨٩٨ ويبدو ان هؤلاء جميعا قد انتفعوا بما كان يمارسه ناحوم يونه.

د ـ عباس بن كاظم قرة جويد (١٨٤٢ ـ ١٩١٠)

تتلمذ عليه في فن الايقاع على الدنبك، ابراهيم عزرا موشي (١٨٦٠ ـ ١٩٣٣) ويهودا موشي المولود سنة ١٨٨٤ وممن تأثر بهؤلاء في الايقاع على الدنبك هارون زنكي روبين المولود سنة ١٨٤٤ وابنه شاؤول المولود سنة ١٨٩٠.

هـ ـ اعتادت اسرائيل في اذاعتها العبرية تقديم ألوان من الغناء العراقي بوصفها أغان اسرائيلية، وكان هذا ديدنها في أكثر المهرجانات والمؤتمرات الفولكلورية التي تقام في بلدان مختلفة.. ولكنها تمشيا مع الازدواج المنافق اعتادت أيضا أن تقدم في اذاعتها العربية نفس الألوان المذكورة بوصفها أغان عراقية. والجدير بالتنويه في هذا الصدد انها تقدم أغانينا المعروفة على لسان مغنيات اسرائيليات يجهلهن الشعب العراقي كالمغنية التي قدمتها اذاعة اسرائيل في برنامجها العربي باسم «نجاة» «لتغني» انا بياحال وأنت تلوم بيه» (وأذكر أنني سمعتها مساء ١٢/١٠/١٩٧١)... وهي لا تزال تقتات على عدد من القطع الموسيقية القديمة والبستات المشهورة والمقامات العراقية وتتشبث بها متوهمة أنها تراث اسرائيلي!!... وهنا لا بد أن نتساءل: على ماذا شيدت اسرائيل انتحالها للفولكلور العراقي الموسيقي؟.

أعلى نسبة فنانيها اليهود التي بلغت ١٧,٥٪ من مجموع الفنانين العراقيين (غير اليهود)؟ أو على الـ «٣٨» فنانا يهوديا الذين تلقوا الغناء والعزف والايقاع من أساتذتهم المسلمين من العراقيين؟ أو على تجارة عبد الله الباهو (صاحب المقهى المعروفة باسمه في بغداد) الذي سجل بعض أغاني أحمد زيدان (المتوفى سنة ١٩١٢)؟ أو على جهود اليهودي البغدادي عزوري العواد الذي كان مشرفا على شركة غرامفون لتسجيل الأغاني؟ أو على سليم اليهودي الذي اغتال

برصاص مسدسه الفنان المسيحي الحلبي (نعيم) في مقهى سبع بميدان بغداد عام ١٩٠٧؟ أو على مواخير اليهود في بغداد التي باركتها رؤوس الأموال صالات للرقص والغناء كمقهى طويق (في رصافة بغداد) وملهى الهلال وملهى أبي نواس وملهى صالح بطاط. ومن يدري فلربما تريد اسرائيل أن تجعل خلفية لتراثها المزعوم ذلك العبث الجنسي الذي مارسته بعض الراقصات اليهوديات بمهارة وخبرة مثل رحلو حييم ومسعودة مراد وصبيحة دجلة وغيرهن.. أو تلك الذكريات التي تحوم حول الفتاة اليهودية شكية صالح التي كانت ترقص وتغني في ملهى الفارابي عام ١٩٤٢، ثم استحال فنها الرفيع الى تجارة حرام يوم اعتزلت حياتها الماخورية لتسكن في محلة الميدان بالقرب من باب المعظم، وتعيش في غاية الرفاه والترف عن طريق رهن العقارات في الطابو!!.

واذا طاب لاسرائيل أن تنتحل تراثنا الفني وتعرضه في مهرجانات اليونسكو بوصفه تراثا اسرائيليا، فلا بد أن يعرف الرأي العام أن هذا التراث المزعوم يستمد مقوماته من سليمة دجلة اليهودية الجميلة التي تاجرت بجسدها في ملهى الفارابي سنة ١٩٤٠ باسم الغناء والرقص والتي تعيش اليوم (بعد أن تنكرت لجنسيتها العراقية) في احدى مستعمرات الأرض العربية المحتلة من فلسطين. كما يستمد وجوده من اليهودية البغدادية نجية ابراهيم التي سجلت أرذل المواقف في ملهى الجواهري ببغداد سنة ١٩٤٥ والتي تعيش اليوم في كنف نجمة داود في اسرائيل!!.

ولعل اسرائيل، وهي تنتحل تراثنا، تؤكد هذا الانتحال بأمجاد صالح الكويتي الذي جعلته ألمع نجم في اذاعتها العربية.. ولكن هذا اليهودي العازف الملحن لم يكن عراقيا، وانما كان ذا أصل ايراني، فقد ولد أبوه عزرا بن يعقوب في ايران ثم هاجر الى بغداد. وفي هذه المدينة ولد صالح واخوانه، ثم سافروا جميعا الى الكويت في أواخر العهد العثماني، ومع الاحتلال الانكليزي للعراق عادوا من جديد الى بغداد.

وفيما ذكرت ما يكفي لدحض الافتراء الاسرائيلي في مواجهة تراثنا الفني الأصيل...».

رئيس تحرير مجلة المورد
عبد الحميد العلوجي

ملاحظة من د. الحاج:-
«أرسلت إلينا وزارة الاعلام العراقية هذا البحث القيم في ١٩٧٣/٣/٥ ولا نعلم هل نشر بعدئذ أم لم ينشر».

المراجع

١ - ابن النديم: الفهرست (تحقيق فلوغل) مكتبة خياط، بيروت ١٩٦٤.
٢ - بارتولد (ف): تاريخ الحضارة الاسلامية (ترجمة حمزة طاهر) القاهرة ١٩٥٨.
٣ - بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي (ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار) الجزء البيروني: الثالث، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢
٤ - الآثار الباقية عن القرون الخالية (تحقيق ادوارد سخاو) ليبزك ١٩٢٣.
٥ - البيروني: الجماهر في معرفة الجواهر، حيدر اباد - الدكن ١٣٥٥ هـ.
٦ - جلال الحنفي (الشيخ): المغنون البغداديون والمقام العراقي، بغداد ١٩٦٤.
٧ - جورج قنواتي (الأب): مؤلفات ابن سينا، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٠.
٨ - خير الدين الزركلي: الأعلام، المجلدات ٢ و ٦ و٧، القاهرة ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦
٩ - سهير القلماوي: ألف ليلة وليلة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.
١٠ - عباس محمود العقاد: الشيخ الرئيس ابن سينا، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٦ سلسلة اقرأ ٤٦.
١١ - عبد الحميد العلوجي: رائد الموسيقى العربية، بغداد ١٩٦٤
١٢ - عبد الكريم العلاف: قيان بغداد في العصر العباسي والعثماني والأخير، بغداد ١٩٦٩
١٣ - علي عبد الواحد وافي: آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي (تراث الانسانية، المجلد السابع، ص ٥٦٩ - ٥٨٢، القاهرة ١٩٤٧).
١٤ - علي بن يوسف القفطي: تاريخ الحكماء (تحقيق يوليوس ليبرت) ليبزك ١٩٠٣.
١٥ - الفارابي: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة (تحقيق ألبير نصري نادر) المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٩
١٦ - كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي (ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم) القاهرة ١٩٦١

١٧ ـ محمد جمال الفندي وامام ابراهيم أحمد: البيروني (في سلسلة أعلام العرب) القاهرة ١٩٦٨.

١٨ ـ محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، القاهرة ١٩٦٥

١٩ ـ مصطفى عبد الرزاق: فيلسوف العرب والمعلم الثاني، القاهرة ١٩٤٥

٢٠ ـ ول ديورانت: قصة الحضارة (الجزء الثاني ـ المجلد الأول ، ترجمة محمد بدران) القاهرة ١٩٥٦.

٢١ ـ ياقوت الحموي: معجم البلدان (دار صادر ـ بيروت) المجلد الرابع، بيروت ١٩٥٧.

٢٢ ـ دائرة المعارف الاسلامية (ترجمة العربية) المجلد الأول، القاهرة ١٩٣٣

٢٣ ـ الكتاب الذهبي للمهرجان الألفي لذكرى ابن سينا: بغداد ١٩٥٢ (نشر جامعة الدول العربية)، القاهرة ١٩٥٢

٢٤ ـ موسوعة الثقافة العلمية: (باشراف أنور محمود عبد الواحد) القاهرة ١٩٧٢

الملحق رقم (٤)

«حول تاريخ فلسطين.. رسالة الى ممثل المنظمة العربية - اليكسو - لدى اليونسكو»

التاريخ: ١٩٧٣/٦/٢٦

السيد الأستاذ المندوب الدائم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لدى اليونسكو.

تحية طيبة وبعد

فأشير الى التقرير القيم الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن (أحوال التربية والتعليم في الأراضي المحتلة)، والذي تفضلتم مشكورين بتزويد وفدنا بنسخة منه.

وفي الوقت الذي نثمن فيه الجهد الكبير المبذول في اعداد هذا التقرير، ومحتوياته الغنية، نرجو أن تسمحوا لنا بابداء الملاحظة التاريخية التالية:

لقد ورد في الصفحة ١٠٠:

«ان فلسطين قبل أن يأتي اليها بنو اسرائيل مع (ابراهيم) من العراق وبعد أن عادوا اليها من مصر مع موسى» الخ...

وورد في الصفحة ١٠٢:

«وقبل أن يهاجر اليها العبراليون مع ابراهيم وموسى.» الخ..

والظاهر أن هذه الاشارات التاريخية مستندة الى مصادر التوراة، ولكنها تخالف الحقائق التاريخية التي أظهرتها المكتشفات الاثارية الجديدة، فان كتبة التوراة المتداولة (التي هي غير توراة موسى) والتي كتبت في الأسر البابلي بعد عهد موسى بـ ٧٠٠ سنة، تعمدوا الخلط بين الانساب والتواريخ والوقائع لاظهار عراقة اليهود.

ان الباحث العراقي الدكتور (أحمد سوسة) قد جمع الحقائق التاريخية المكتشفة أخيرا في مرجع علمي هام تحت عنوان (العرب واليهود في التاريخ) طباعة العراق «في ١٩٧٢ م/ ١٣٩٢ هـ»، ويظهر من الحقائق المشار اليها:

١ ـ ان ابراهيم الخليل عاش في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وكانت لغته لغة الكنعانيين وان عصره عصر عربي قائم بذاته ليست له صلة بعصر موسى الذي يقع بعد زمن ابراهيم الخليل بسبعمائة عام.

كما يظهر أن مصطلح العبري أو العبراني كان يطلق في نحو الألف الثانية قبل الميلاد على طائفة من القبائل العربية في شمال جزيرة العرب في بادية الشام حتى صارت كلمة عبري مرادفة لابن البادية بوجه عام.

٢ ـ ان مصطلح اسرائيل يقصد به يعقوب حفيد ابراهيم الخليل وأبناؤه، وأصلهم من منطقة حران. أما فلسطين فهي أرض غربتهم، وعهدهم هو نفس عهد ابراهيم، كما أن كلمة (اسرائيل) كانت أيضا اسما لموضع في فلسطين وهي تسمية كنعانية وبهذا المعنى وردت في الكتابات المصرية قبل عصر موسى.

٣ ـ أما دور موسى فهو بعد ٦٠٠ سنة من دور ابراهيم ويعقوب، وكان موسى قائدا في بلاط أخناتون المؤمن بالتوحيد. وكانت لغة قومه عند الهجرة الى قسم من فلسطين لغة مصرية، ثم أخذوا بالحضارة واللغة والتقاليد الكنعانية، أما اللغة العبرية فهي لهجة اقتبست من الآرامية وتكونت بعد ٦٠٠ سنة من دخولهم فلسطين، وبها كتبت التوراة في الأسر بعد عهد موسى بـ ٨٠٠ سنة.

٤ ـ أما الدور الأخير فهو دور سبي اليهود الى بابل في القرن السادس قبل الميلاد. وحيث كتب الكهنة اليهود هناك معظم أسفار التوراة المتداولة. والتي تشك المكتشفات الجديدة في كونها من توراة موسى.

وباختصار فان هناك ثلاثة عصور تاريخية يجب التمييز بينها:

١ ـ عصر ابراهيم الخليل ويرجع تاريخه الى القرن ١٩ ق. م. وهو عصر عربي بلغته وقوميته وديانته.

٢ ـ عصر موسى ويبدأ في القرن ١٣ ق. م. وهو عصر متصل بمصر ويشتمل على الفترة التي عاشها النبي موسى على أرض كنعان مع أتباعه ثم الفترة التي تم فيها تحول للموسويين من المصرية الى الكنعانية بعد زمن موسى وانحرافهم عن دين موسى. ودامت هذه الفترة حوالي ٨٠٠ عام.

٣ ـ عصر اليهود ويبدأ في القرن السادس قبل الميلاد في أعقاب السبي البابلي وهو عصر يهودي بحت قائم بذاته أيضا.

تلكم أيها الأخ الكريم حقائق ووقائع دامغة يشرحها بدقة الدكتور أحمد سوسة في مؤلفه الهام المشار اليه مستندا فيها الى المكتشفات الأثارية والى أقوال مختلف العلماء والباحثين.

راجين أن تصل ملاحظاتنا هذه الى المنظمة العربية والى الأخوان الكرام السادة المندوبين الدائمين اذا كان ذلك بالامكان.

وتفضلوا سيادتكم بقبول تحيات الود والاحترام.

عزيز الحاج علي حيدر

المندوب الدائم للجمهورية العراقية

الملحق رقم (٥)

في خطر الغزو الثقافي الصهيوني

بعد كتابة ونشر دراستنا عن الغزو الثقافي، تم نشر عـدد من الوثـائق والدراسات المهمة حول الموضوع. ومما طالعناه مؤخرا ونرى اطلاع القراء عليه ضروريا ومفيدا، بحث نشرته مجلة (قضايا عربية) في عددها لشهر شباط ـ فبراير ـ ١٩٨١ تحت عنوان «الواقع الثقافي في مصير الغزو والمقاومة» بقلم د. حسن فتح الباب والسيد خميس.

ويبدأ البحث بالاشارة الى النداء الأول الذي أصدرته «لجنة الـدفاع عن الثقافة القومية» من مصر تحت عنوان «دفاع عن الثقافة القومية»، وذلك أثر اجتماع عقده المثقفون المصريون الوطنيون في ٣١ مارس (آذار) ١٩٧٩.

ويشير البحث الى أن مصر تواجه «أخبث أنواع التسلل الثقافي العنصرية مهدت له الأرض أجهزة نظام الردة منذ سنوات طويلة، مستثمرة كل السلبيات المحلية والقومية، لخلق مناخ فكري زائف تسنده الأكاذيب، وأساليب التضخيم والمبالغة، واثـارة النعرات الاقليميـة الضيقة الأفق، واستغـلال المشاعـر الدينيـة والعاطفية والأخلاقية، واعطاء آمال براقة كاذبة للشعب الفقـير، وإسـالة لعاب الفئات الهامشية المتطلعة الى الثروة السريعة.».

(المصدر المذكور ص ١٤٨).

وتفضح الدراسة المحاولات الخبيثة لتعديل المناهج والكتب المدرسية باتجاه التعايش مع الصهيونية وكيانها الاستعماري، وتبييض صفحات الأمبريالية الأميركية، هذه المحاولات التي بدأت منذ سنوات ولا سيما على أثر اتفاقية فك الاشتباك سنة ١٩٧٥. وقد وضعت نصوص مدرسية جديدة تعزو الهزيمة المصرية في حرب حزيران ١٩٦٧ الى سوء تصرفات الرئيس الراحل عبد الناصر دون وصف الصهاينة بالعدوان. كما تم حذف الاشارات الى كل عملية عدوان اسرائيلي على مصر أو بقية العرب..

وعلى صعيد الجامعات ومراكز البحث العلمي «جرت ـ وما تزال ـ محاولات عديدة بالتنسيق بين الأجهزة المصرية والأميركية والاسرائيلية لاختراق مجال البحث العلمي سواء في الجامعات أو مراكز الدراسات واستقطاب أكبر عدد ممكن من الباحثين المتخصصين الى جانب الفكر المعادي لشخصيتنا وقوميتنا بعد اجراء تحليل وتصنيف لهؤلاء الباحثين والمفكرين للتعامل مع كل فئة والتأثير عليها من واقع طبقتها وبيئتها وانتماءاتها الثقافية». (ص ١٥٠).

وفي هذا الصدد «وضعت برامج لتبادل الزيارات واجراء البحوث المشتركة بين الخبراء المصريين والاسرائيليين تحت اسم «التعاون العلمي والثقافي» الذي نصت عليه المعاهدة المصرية الاسرائيلية في ملحقها الخاص بالمجال الثقافي.» (ص ١٥٠).

وفضلا عن ذلك، ولا سيما ازاء المقاومة الباسلة والمتسعة من جانب أساتذة الجامعات والمثقفين المصريين، يجري تنظيم مسالك للتعاون واللقاء غير المباشر مع الخبراء الاسرائيليين حيث: «تم اشراك قسم من المثقفين المصريين في نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمؤسسات والجامعات الاميركية لاستقطاب شخصيات لها تأثير في الرأي العام، مع توفير الامتيازات الملائمة لهم واقناعهم بالمشاركة في «تحديث مصر»..».

وقد سقط عدد محدود من الأسماء التي كانت بارزة (توفيق الحكيم، وحسين فوزي وغيرهما) وذلك «في سبيل العالمية والشهرة والانبهار بترجمة الأبحاث والانتاج الثقافي الى اللغات الأوربية» في وقت رفضت فيه مجموعة من الشعراء الوطنيين وبحسم ترجمة أشعارهم الى العبرية (أمثال محمد مهران السيد، وكيلاني سند، ود. حسن فتح الباب، وحسن طلب، ورفعت سلام وآخرون)..

ان مقاومة الغزو الثقافي الامبريالي - الصهيوني في مصر نشيطة وتتميز بالجرأة والتصاعد والاتساع. . وبرغم الوسائل الفقيرة والامكانات شبه المعدومة أخذ المثقفون الصامدون يصدرون عددا من المجلات والكتب غير الدورية دفاعا عن الثقافة القومية وضد عملية التطبيع، ومن هؤلاء الكتاب صلاح عيسى وعبد السلام رضوان وغيرهما. (ص ١٥٢ - ١٥٣).

وتؤكد الدراسة على أن مفهوم الغزو الثقافي الصهيوني «أعمق وأشمل من مجرد تبادل الزيارات والكتب والأبحاث والصحف الخ. . ، لأن الصهيونية، أولا، لا تملك ثقافة خاصة بها، فثقافتها خليط من كل الثقافات المعادية للانسان مهما كان اسمها، ومهما ارتدت من أزياء غربية أو مألوفة. وثانيا لأن ما يهدد الثقافة العربية القومية من غزو لن يمر عبر مصر الوطنية. فمصر الوطنية، مصر الشعب، كانت وما تزال رغم ظروف المحنة الحالية تسهم في تطوير وتحديث الثقافة القومية العربية. لكن هذا الخطر المهدد لثقافتنا سيمر عبر مصر الرسمية، وعبر القنوات الشبيهة بما يوجد في مصر الرسمية، عبر المراكز الثقافية الأجنبية المشبوهة وعبر بيوت الخبرة المرتبطة بالاستعمار الجديد وبالصهيونية، وعبر الجماعات المتعصبة والمعادية للتحرر الوطني والقومي، وعبر وسائل الاتصال الجماهيرية التي تصب في عقل ووجدان شعبنا العربي الثقافة والفن الاستهلاكيين والمبتذلين، واشاعة مناخ فكري معاد للعقل والعلم.

«ان الخطر ليس فقط في المعاهدة التي أبرمها السادات، فليس بعد عمل كهذا ولكن الخطر أيضا في استمرار المناخ والظروف التي مهدت لتكريس التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية للامبريالية الأميريكية. وما لم نناضل بوعي وحسم ضد هذه الظروف فان الخطر سيظل مسلطا على رقاب الجميع.». (ص ١٥٥).

وألف تحية وتحية للمثقفين المصريين الأحرار داخل مصر وخارجها في الدور النضالي المجيد الذي يلعبون. .

الملحق رقم (٦)

ملاحظات عراقية رسمية حول التقرير المؤقت لمشاكل الاتصالات في المجتمع الحديث المقدم من قبل اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات.

(١٩٧٨)

أولا: مقدمة

مما لا شك فيه أن أعمال لجنتكم الموقرة، وثمرتها الحالية «التقرير المؤقت» قد حظيت بتقدير كبير لما تعكسه من جهد مضني تشكرون عليه غاية الشكر.

١ ـ اننا نضم صوتنا مؤيدين لوجهة نظر السيد رئيس اللجنة الدولية وزملائه، أعضاء اللجنة المحترمين حول الأمور الشائكة والمعقدة التي يفترض تناولها في سياق البحث عن المشاكل الراهنة في مجال الأعلام والاتصالات، وحول الظروف غير الناضجة التي تواكب عمل اللجنة الدولية والمقترنة باثارة العديد من الأفكار والمقترحات والاتجاهات المتفاوتة والمتناقضة في المضمون والاستنتاج.

على أننا نأمل كما توقع السيد رئيس اللجنة، من أن التقرير المؤقت المعروض على الدول الأعضاء ـ بجوانبه المتعددة ومضامينه ـ سيكون قادرا بالفعل على اثارة الاهتمام والمناقشات، وطرح الملاحظات والاقتراحات، بحيث يسفر الأمر عن انضاج نتائج طيبة لصالح مشروع التقرير النهائي المرتقب.

سيكون باعثا لارتياحنا وسعادتنا بأن اللجنة الدولية ستنجز مهمتها بالاستناد الى المساهمات الموضوعية والبناءة لكافة الدول الأعضاء وحينها ستدعم الأفكار

والمنطلقات والملاحظات التي من شأنها انجاز التقرير النهائي على أسس وطيدة ومقبولة وبالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منه.

٢ ـ ولدى النظر في التقرير المؤقت ورغبة منا في الاسهام المتواضع في تقديم الآراء والملاحظات ـ لا بد هنا ومن حيث المبدأ أن نؤكد تأييدنا واسنادنا للأهداف والغايات الأساسية التي تكمن وراء الجهود النبيلة المبذولة على مستوى دولي لتحسيس الرأي العالمي والمحافل الدولية بتعاظم وتنوع المشكلات العالمية الراهنة التي تمس قضايا السلام العالمي وحريات الشعوب والمساواة، والديمقراطية ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وما تفرضه المتغيرات العالمية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وغيرها ـ ومن مسلتزمات ووسائل حيوية وفعالة لإقرار التعاون الدولي والتعايش السلمي بين الشعوب والدول.

ان أهمية هذه الأهداف الانسانية ونبلها وعظمتها تبدو انها سائرة، بخطوات حثيثة للنفاذ الى ضمائر وعقول الناس كأفراد ومجموعات ودول ومدعومة بجهود متواصلة ونضال متفان من البشرية جمعاء.

الأمر الذي يستدعي التفاؤل والنظر الى آفاق المستقبل بروح متفتحة وعزم وتصميم لتخطي العراقيل والصعوبات القائمة ـ والتي غالبا ما تكمن وراءها مراكز قوى تتسم بالعناد والتصلب والمقاومة العنيدة ضد أحداث انعطافات جدية ومؤثرة في موازين القوى لصالح العلاقات الدولية التي يتطلبها عالمنا المعاصر أو التي تصبو شعوب العالم الى اقامتها طبقا للأهداف المؤشرة آنفا.

٣ ـ اننا نعول كثيرا على درايتكم وحكمتكم في تقدير واقعية الصعوبات الكبرى، التي تطرحها مسائل ذات وزن كبير: كالمسائل الأيديولوجية، واختلاف النظم الاقتصادية والسياسية وما ينجم عن ذلك من آثار في تحديد مواقف وسياسات الدول والأنظمة حين يجري البحث في مشاكل الصحافة ووكالات الأنباء، والاذاعة والتلفزيون والمجلات والمنشورات الدورية، واستخدام الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل وأجهزة الأعلام التقليدية منها والحديثة، وحين يجري البحث في كل ما ينتج من مواد اعلامية وما يرسم من برامج وسياسات ومناهج وحين البحث في الحقوق والواجبات المتبادلة بين القائمين على الأعلام

وبين الجمهور المتلقي له، أو حين البحث في الحقوق والواجبات المتبادلة وفي مفاهيم حرية الأعلام وغيرها من المواضيع والأهداف ذات العلاقة.

وازاء الصعوبات الجدية المعترف بها من الجميع، وازاء الاختلافات والتناقضات الصارخة التي تظهر - في أحيان كثيرة في وجهات النظر والمطلقات والمفاهيم لمختلف الدول والمجموعات والأفراد حول المشاكل العالمية الراهنة الواجبة الحل - يكون من المنطقي تماما بالنسبة للعاملين والمكلفين بمعالجة هذه المشاكل بأن لا يعتمدوا فقط على «النوايا الحسنة».

فالمصالح الاقتصادية كما هو معروف هي التي تمتلك مفاتيح السياسة وليس العكس، وكلما ازدادت المخاوف ومشاعر الريبة في العلاقات الدولية وكلما ظهرت بقوة أكبر محاولات بعض الدول للتشبث بعلاقات الاستغلال والهيمنة على حساب الدول الأقل حظاً من سواها في ميادين التقديم والنمو - أصبح وضع العلماء والاختصاصيين والمهنيين «ذوي النوايا الحسنة» أكثر احراجا وأمام أقل فرص النجاح وهم يبحثون باخلاص عن الحلول للمشاكل العالمية الراهنة.

وللأسباب المتقدمة وسواها من الأسباب الأخرى وفي ضوء تقريركم المؤقت، يبدو لنا أن البحث في مشاكل الأغلام والاتصالات يفترض الأخد بعين الاعتبار، هذه الوقائع الموضوعية والحسية.

ثانيا: الملاحظات والآراء

٤ - وبناء عليه نود فيما يلي، عرض وجهة نظرنا حول التقرير المؤقت بصدد التساؤل عن المشكلة الأساسية الأكثر الحاحا في مجال العلاقات الاعلامية على النطاق الدولي - نجد أن هذا التساؤل سبق وان أعطيت له عدة اجابات من وجهة نظر دولية ربما أكثرها وضوحا وشمولا في المعنى هو السعي الماثل من أجل اقرار مبادىء أساسية لاسهام أجهزة الأعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وفي مكافحة الدعاية للحرب ومناهضة العنصرية والفصل العنصري.

فبدون شك ان إقرار هذه المبادىء والسعي لوضعها موضع التطبيق يعتبر أروع نجاح عالمي للتأثير في العلاقات الدولية وتمهيد الطريق لتبادل الثقة والتعاون المتكافىء بين الدول كافة، وان اقرار وتطبيق هذه المبادىء سيمسان بشكل مباشر المشكلات الرئيسية في الوضع الاعلامي الراهن.

وبدون اقرار وتطبيق هذه المبادىء ولا سيما من جانب المؤسسات والأنظمة الاحتكارية - يصعب تصديق أن الدول الكبرى قد غدت أكثر اقتناعا بضرورة التعاون الدولي وبأنها ترغب في تصحيح الاختلال وعدم التكافؤ في العلاقات الدولية سواء في ميدان الأعلام والميادين الأخرى.

ان اقرار وتطبيق هذه المبادىء يمكن اعتبارها من بين الضمانات والضوابط لأي تعامل أو تعاون مع الدول والأنظمة الاستعمارية لن تكون فيه الدول النامية الطرف الخاسر دائما، ان تجربة البلدان النامية مع الاستعمار والامبريالية، غزيرة ومضنية بحيث انها مدعوة للحذر والريبة من المحاولات المستمرة لعودة الهيمنة والاستغلال الامبرياليين من «الشباك». .

لذا تغدو الضمانات والضوابط لها الأولوية، مما يستدعي خطوات تمهيدية سهلة التطبيق حينما تتوافر الارادة الحقيقية والنوايا الحسنة ولا نجد أن هناك أسهل من أن يلتزم الجميع بالمبادىء الأساسية والعامة التي يجب أن تسترشد بها أجهزة الأعلام العالمية من أجل دعم السلام والتفاهم الدولي ومكافحة الدعاية للحرب ومناهضة العنصرية والفصل العنصري.

٥ - وبصدد الدعوة الى اقامة نظام اعلامي دولي جديد تجدر الاشارة الى أن الأوضاع الدولية الراهنة تستدعي تركيز الانتباه نحو معالجة القضايا الملحة والناضجة للحل أكثر من سواها. خاصة وأن هذا المفهوم ما زال في طور النشوء لحد الآن. كما ويستدعي دعما أكبر من جانب المنظمات الدولية لتلك المؤسسات والمشاريع الاعلامية وأوجه التعاون والتنسيق الرائدة التي حققتها دول عدم الانحياز كنموذج جديد للعلاقات الدولية في مجالات الأعلام والاتصالات ومن أجل ازدهار عملية التبادل الثقافي والأعلامي لخير البشرية وتطلعاتها الى السلام والعدل وتوطيد الاستقلال الوطني.

ومن الأهمية بمكان تطوير البحث في المشاكل الأعلامية ومشاكل الاتصالات ووضع الحلول لها على مراحل تسمح بتصميم النتائج من كل مرحلة للانتقال فيما بعد الى المرحلة اللاحقة في ضوء النتائج المشجعة وعواقب المتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية. كما لا يسعنا أن نخفي قلقنا من أن الامبريالية بالذات لها أكثر من محاولة وتخطيط لغرض زعامتها وهيمنتها من خلال البنى الجديدة التي تسعى

المحافل الدولية لإقامتها من ضرورات ومعطيات الأوضاع العالمية المعاصرة.

لذا ولكي نرسي جهود المحافل الدولية على أسس منطقية وموضوعية ولكي تتوطد الثقة والتعاون الدولي على أسس المساواة والتكافؤ نؤكد دعوتنا الى تحجيم المشاكل الجاري بحثها وتوضيبها حسب الأولوية ومنهجتها على أسس مرحلية بحيث يصار الى أن كل خطورة ومرحلية يجب أن يكون هدفها تحقيق المنافع المتبادلة لكلا طرفي المعادلة،الدول النامية والدول المتقدمة.

٦ ـ وبصدد التطورات التكنولوجية الهائلة وما أسفرت عنه من تنافس غير متكافىء بين الدول النامية، فاننا نتساءل ماذا سيكون عليه مستقبل العلاقات الاعلامية على النطاق الدولي حينما ستزداد الهوة اتساعا بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال استخدام التكنولوجيا؟.

مع يقيننا الثابت بأن السياق في حقل التكنولوجيا ـ بالنسبة للدول، الاستعمارية ـ انما يجري لخدمة السياسة قبل كل شيء ويوظف لتوطيد الهيمنة والاستغلال مع ذلك فان شعوب ودول عدم الانحياز لا يسعها الا الانفتاح على منجزات العلم والتكنولوجية، وفي نفس الوقت فانها مدعوة الى أن تتخذ من جانبها كل الاجراءات اللازمة لتأكيد شخصيتنا الوطنية والقومية والحيلولة دون طمس ثقافتنا وشخصيتنا الحضارية المستقلة.

ويبدو لنا بأنه أثناء المعالجات النهائية ووضع الحلول العملية لمشاكل الأعلام ـ سيكون من الضروري أن يعالج موضوع التكنولوجية واستخدامها بقدر تعلق الأمر بالبلدان النامية ـ ارتباطا بالاستقلال السياسي والاقتصادي لشعوب هذه البلدان وتجنبها المخاطر الناجمة عن التبعية.

ان الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر يجب أن تتاح لكافة بلدان عدم الانحياز على أساس الاختيار الحر والشروط المفضلة، ورفض الأنماط البرامجية والأنشطة الاعلامية الغربية عن الأرض والتراث والاحتياجات الحقيقية لهذه الشعوب.

٧ ـ ان التطورات التكنولوجية الهائلة وما أسفرت عنه من تنوع في استخداماتها في مجالات الاتصال بالجماهير، تطرح العديد من المشاكل التقنية والبشرية والتمويلية بالنسبة للبلدان النامية ولكن أكثر المشاكل أهمية وخطورة هي من

ذلك النوع الذي يتعلق بالتدفق الاعلامي السريع والمتنوع من طرف واحد ـ هو الدول المتقدمة ولا سيما الاحتكارية منها اذ الى جانب الجوانب الايجابية لمعطيات التقدم العلمي والتكنولوجي ستكون هنالك جوانب سلبية وعواقب خطيرة تهدد البلدان النامية في صميم ثقافتها وحضارتها ومساعيها لبناء الشخصية الوطنية اذا لم توضع الضوابط والضمانات لايقاف الحرب «الثقافية» التي تضطلع بها أجهزة الأعلام الاحتكارية والموجهة ضد شعوب بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واذا لم يوضع حد للثقافة «التجارية» التي تتصف بترويج انتاج مواد الجنس والعنف والجريمة وبالابتذال والتحلل.

ان تصدير البرامج التلفزيونية، بالنسبة لبلد متقدم مثل الولايات المتحدة يبلغ من حيث القيمة النقدية حوالي مائة مليون دينار سنويا (لغاية عام ١٩٦٧)، ويجري التوجه في هذا البلد الى أن تحل الشاشة الصغيرة محل أفلام هوليوود لاغراق الأسواق العالمية في بلدان العالم ولا سيما القارة الأفريقية.

والأمر على هذا النحو كذلك في المجالات الاعلامية الأخرى ولا سيما في مجال تصدير الكتب والأفلام السينمائية والأعمال «الأدبية». وما لم توضع الاجراءات المناسبة للحيلولة دون استمرار تصدير البرامج التجارية الرخيصة وذات الطابع الاستعماري ـ ستكون المخاطر أشمل وأعقد ارتباطا باستخدام الأقمار الصناعية والبث المباشر.

وفي المجال العالمي أن الهوة الفاصلة بين المرسل والمستلم بين المنتج والمستهلك هي فجوة عميقة ولها أبعادها وآثارها الاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية. فالتناقض الرئيسي والمشكلة الرئيسية يدوران غالبا حول تأكيد متطلبات الاستقلال والسيادة الوطنية والتراث والشخصية الثقافية بالضد من محاولات التسلل «الثقافي» والأنماط الغريبة ذات الطابع الاستعماري واللاانساني.

٨ ـ يطرح التقرير المؤقت مسائل عديدة ومتنوعة حول المشاركة في وسائل الاتصال ويطرح كذلك العديد من المفاهيم والمسائل الفكرية حول هذا الموضوع.

نود في هذه النقطة أن يجلب الانتباه وبشكل مركز على ضرورة التمييز بين نوعين من النظم السائدة في وسائل الاتصال بالجماهير: ـ

ـ النظام التوجيهي حيث تكون الملكية في يد الدولة.

- والنظام التجاري حيث تهيمن الاحتكارية الرأسمالية الكبرى والملكية الفردية مع أن التقرير المؤقت لم يغفل هذا التمييز ولكنه لم يعطه الأهـمية المناسبة والأبعاد الموضوعية في سياق الحديث عن العلاقة بين القائم بالأعـلام والمتلقي.. بين المنتجين وبين الجمهور.

فعند الحديث عن منتجي ومبتكري البرامج لا بد من تأكيد حقيقة أن هؤلاء لا يشكلون مجتمعا فنيا خالصا ولا مجتمعاً بيروقراطيا خالصا ولا مجتمعا ضاغطا يشرف على الانتاج ويوجهه على نحو نقي مائة بالمائة. انهم كل ذلك وأكثر من ذلك في وقت معا.

ان منتجي ومبتكري البرامج يتبعون بطريقة أو بأخرى سلطة خارجية تلك حقيقة لا يختلف عليها اثنان.. وبمعنى آخر ان للنظام السائد تأثيره الحاسم.

فالنظام التجاري يؤدي بمبتكري البرامج الى ارضـاء السواد الأعـظم من الجمهور اذا أرادوا الاحتفاظ بالدعم المالي الذي تقدمه البيوتات اليومية التجارية الكبرى التي تعلن عن منتجاتها وخدماتها في وسائل الاتصال.

أما في نظام ملكية الدولة فيكون للمنتجين وظائف ثابتة تكفلها لائحة مهنية وليس عليهم أكثر من أن ينفذوا تعليمات الدولة العامة. وهم داخل هذا الاطار احرار تماما في وضع البرامج، فتدخل الدولة لا يصل بأي حال الى التفاصيل.

لا يهمل راديو وتلفزيون الدولة اتجاهات الرأي العام ولا يلبيان بنفس الوقت رغبات الجمهور دون قيد أو شرط فهنالك تداخل له طابع الموضوعية والضرورة بين المهمات التثقيفية والعلمية والتربوية وبين مهمات التسلية والترفيه لهاتين الوسيلتين، والدولة مدعوة للتدخل والتوجيه.

ورغم كل المعطيات المتوافرة حاليا تبقى مسألة العلاقة بين المنتجين وجمهورهم قابلة للدرس والمحاججه ولمزيد من الآراء والبحوث الاستطلاعية للكشف عن أثر هذه المسألة في مجموع المشاكل الاعلامية الراهنة.

اذ تحتمل هذه المسألة طرح العديد من الأسئلة ومنها على سبيل المثال: -

- ما هو رد فعل المستقبل على المرسل؟.

ـ ما هو موقع جماعة المنتجين داخل المجتمع ككل؟ هل هم فعلا من المثقفين؟ ما العلاقة بينهم وبين المثقفين الحقيقيين؟

ـ أيوجد تناقض بين الجانب الابداعي وبين ما يتطلبه من عمل جماعي في كل مشروع اعلامي؟.

ـ ما هي العلاقة بين مضمون الرسالة الأعلامية وبين الأثر الاجتماعي للراديو والتلفزيون.

٩ ـ وبصدد المفاهيم الواردة حول «حرية الأعلام» «وحرية تنقل الأعلام» واشاعة الديمقراطية في العلاقات القائمة بين منتجي الرسائل الأعلامية وبين الجمهور المتلقي لها، فان أكثر ما يثير الاهتمام هو الاستعمال المتحيز الذي كثيرا ما تعمد اليه أجهزة الأعلام الاحتكارية لما يسمى بمبدأ «حرية تنقل الأعلام» وهو مبدأ يراد به تبرير ما تقوم به تلك الأجهزة من أعمال تخريبية دون خضوع لأي تنظيم قانوني دولي وبلا أدنى اهتمام برغبات، وطموح البلدان والشعوب الأخرى.

وطالما نسمع من أوساط متنفذة في دول متقدمة تأكيدات خاصة عن مخاطر الديمقراطية واطراء مزايا التكنوقراطية وضرورتها عندما يتعلق الأمر بصنع القرارات والسياسات التي تستهدف شعوب البلدان النامية بوجه خاص.

ويبدو لنا استنادا الى المعطيات الحسية بأن المشاكل المنتمية الى مجموعة المواضيع المشار اليها آنفا ـ لا يمكن جمعها على صعيد واحد بين البلدان، المتقدمة والبلدان النامية وحتى داخل البلدان النامية نفسها ترتدي مثل هذه المسائل طابعا نسبيا.

ولكن بوجه عام وفي هذه المسائل بالذات أو في غيرها لا يمكن تصور «الحرية» في العمل الاعلامي ولا سيما في الشؤون الخارجية وقضايا الأمن بمعزل عن التوجيه المركزي وبأن الأفضلية والقرار الحاسم هو لصالح الدولة دائما. وبالطبع سيكون عملا رائعا اتخاذ أية قرارات ملزمة لوضع ضوابط للعلاقات الدولية في مجال الأعلام تحد من الممارسات المتحيزة «لحرية الأعلام» و «حرية تنقل الأعلام».

وكما أسلفنا سابقا، نعتقد بأن الأهداف التي ينبغي التوجه لها لا بد أن تكون

من حيث النوع والكم في حدود الامكانات المتاحة ومطابقة للوضع التاريخي في فترة محددة.

وفيما يلي نعدد بتركيز بعض المسائل القابلة للحل ضمن خطة مرحلية معينة:ـ

ـ تدعيم المؤسسات والمشاريع الاعلامية التي أنشأتها دول عدم الانحياز في مجال وكالات الأنباء، وهيئات البث الاذاعي والتلفزيوني والصحافة وتحسيس الرأي العام الدولي بأهميتها، .وبعدالة المبررات التي دعت الى قيامها، وايجاد الصيغ المناسبة لتوثيق علاقات التعاون بينها وبين المؤسسات والمشاريع المماثلة في العالم المتقدم على أساس التكافؤ والمنافع المتبادلة واحترام السيادة الوطنية والتفاعل المثمر بين الثقافات العالمية ومن أجل التعاون الدولي والمحبة بين الشعوب كافة.

ـ الاهتمام والعناية بمضمون المادة الأعلامية (المطبوعة والمرئية والمسموعة) وتحريرها من الأغراض التجارية والاستعمارية وتكييفها لمصلحة وحاجات الشعوب الثقافية والتربوية والاجتماعية، ودعم وتشجيع بحوث المستمعين والمشاهدين على هذا الأساس وايجاد روابط دولية لتطوير مؤسسات البحوث الاذاعية والتلفزيونية بما يخدم تحقيق هذا الهدف.

ـ تحديد الضوابط والمواصفات الانسانية والتقدمية للبرامج التربوية والعلمية والثقافية التي لها طابع التداول الدولي.

ـ لا سيما في مجال التلفزيون ـ والأخذ بنظر الاعتبار حاجات ورغبات البلدان النامية. وأوضاعها الثقافية ومستويات التطور فيها.

ـ اجراء البحوث والدراسات المعمقة لنتائج التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا وأثرها في وسائل الاتصال الجماهيري ـ من حيث انتشارها أو تقلصها ومن حيث اتساع دائرتها الجماهيرية وانكماشها ومن حيث تجدد وظائفها أو الغاء بعض الوظائف وتعميم هذه البحوث دوليا للافادة منها ووضع الخطط الجديدة في ضوئها.

ـ تشجيع نشر وتعميم التجارب الانسانية والعلمية في الاستخدام الأفضل لوسائل الاتصال الجماهيرية في البرامج التربوية والترفيهية وأثرها على الأطفال، والشبيبة ـ خصوصا ـ وعلى جمهور المشاهدين والمستمعين بوجه عام.

- نشر وتعميم التجارب الرائدة لمنظمة اليونسكو في استخدام التلفزيون للأغراض التربوية والعلمية - ومد هذه التجارب على نحو موسع الى مناطق البلدان النامية - مع العناية الزائدة باختيار برامج التربية وتعليم الكبار، واعطاء الأولية لدعم المشاريع والخطط الرامية الى انتاج البرامج المحلية أو المنتجة بمشاركة جمعية على المستويات الأقليمية.

. ومد يد العون والمساعدة المادية والفنية للبلدان النامية قليلة المورد للنهوض بامكاناتها وتطوير مشاريعها الاعلامية وتجديد وسائل الاتصالات فيها.

- ايلاء عناية أكبر لتدريب الكوادر في البلدان النامية في مجال الانتاج والأخراج التلفزيوني، وادارة الأجهزة الالكترونية الحديثة، واعطاء الأولوية للتدريب المحلي والاقليمي، واعتبار التدريب وتهيئة العناصر البشرية، لها الاسبقية على توريد الأجهزة الحديثة واقتنائها . . .

فهرس

الغـزو الثقـافي
ومقـــاومتـــه

هذه الدراسة تتناول ـ من جملة ما تتناول ـ مخاطر الغزو الثقافي على ثقافتنا القومية، وهو غزو واسع متشعب الأوجه، متعدد الجوانب، يستدعي من المثقفين والكتاب التقدميين العرب مزيداً من العناية والمعالجة. ولا ينسى الكاتب أن يركز في الباب الثاني من الكتاب على مشكلات الإعلام، لأن الإعلام أصبح من مواضيع الساعة، ولأن الفجوة في التقنية والإمكانات والموارد بين وسائل الإعلام والاتصال بين قلة من بلدان العالم المصنعّ من جهة وبين أكثرية البلدان من جهة ثانية فجوة عميقة وواسعة وذات عواقب هدامة، وبفعل التحكم السياسي والقدرات الاقتصادية والصناعية والتقنية الهائلة أصبحت الأقلية توجه الأخبار ومسار الإعلام وفق مصالحها الاقتصادية والمالية والاستراتيجية.

وفي الكتاب كذلك مواضيع متفرقة تجمع بينها شؤون الثقافة والاجتماع، فثمة مقالات عن الادارة وعلاقتها بالثقافة وأخرى عن مشكلات الشباب والتربية الجماهيرية.

$3

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

السعر

طبع دار آفاق عربية للصحافة والنشر

